Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير

الموضوع :

تطور الإنفاق العمومي و أثره على التنمية المستدامة

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية عامة

إعداد الطالب:

فتوح خالد

إشـــراف:

أ.د شعيب بغداد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. بوشيخي عائشة	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنة
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة معسكر	ممتحنا
د. بحيح عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. غريسي العربي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية 2014-2015

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى والديّ الكريمين .

إلى إخوتي و أخواتي .

إلى زوجتي و ابني محمد .

إلى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد.

كلمة شكر :

عرفانا بالفضل لأهله وانطلاقا من شكر الله

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور شعيب بغداد على كل ما بذله من جهود لتقويم هذا البحث و الثناء على إسهامه في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود وبهذه الصورة ، كما أتقدم بالشكر و التقدير لكافة أعضاء لجنة المناقشة على تجشمهم عناء القراءة و التصحيح .

فهرس الموضوعات

الإهداء

الشكر

فهرس الموضوعات ..... **I**

فهرس الجداول ..... **VI**

فهرس الأشكال. ..... **XI**

المقدمة ..... أ

الفصل الأول : بعض المفاهيم النظرية للنفقات العامة..... **01**

المبحث الأول: النفقات العامة تعريفها ، أشكالها و قواعدها..... **02**

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة و عناصرها..... **02**

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة **02**

الفرع الثاني : عناصر و أشكال النفقات العامة..... **03**

الفرع الثالث : قواعد النفقات العامة **11**

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة..... **14**

الفرع الأول : التقسيمات العلمية للنفقات العامة..... **14**

الفرع الثاني : التقسيمات العملية للنفقات العامة **18**

المبحث الثاني: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.... ..... **21**

المطلب الأول: الإنفاق العام في الفكر(الكلاسيكي ، الكينزي)..... **21**

الفرع الأول : الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي..... **21**

الفرع الثاني : الإنفاق العام في الفكر الكينزي..... **23**

المطلب الثاني: الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي و الإسلامي **28**

الفرع الأول : الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي **28**

الفرع الثاني: الإنفاق العام في الفكر الإسلامي **29**

المبحث الثالث : ظاهرة زيادة النفقات العامة..... **35**

المطلب الأول : حجم النفقات العامة و العوامل المؤثرة فيه..... **35**

الفرع الأول : حجم النفقات العامة..... **35**

الفرع الثاني : قانون فاجنر لتزايد النفقات العامة.....40
المطلب الثاني: الأسباب الظاهرية و الحقيقية لزيادة النفقات العامة.....42
الفرع الأول : الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة.....42
الفرع الثاني :الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام.....44
خلاصة.....49
الفصل الثاني : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي.....50
المبحث الأول : مفاهيم و أساسيات حول النشاط الاقتصادي 52
المطلب الأول : مفهوم النشاط الاقتصادي.....52
الفرع الأول : تعريف النشاط الاقتصادي 52
الفرع الثاني : مكونات النشاط الاقتصادي 57
المطلب الثاني : تقدير النشاط الاقتصادي 61
الفرع الأول : طرق تقدير النشاط الاقتصادي 61
الفرع الثاني : مكونات الطلب الكلي 64
المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة 67
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي.....67
الفرع الأول : الآثار المباشرة للنفقات العامة على (الاستهلاك ، الادخار).....67
الفرع الثاني : الآثار المباشرة للنفقات العامة على (مستوى الأسعار، توزيع الدخل).....73
الفرع الثالث: الآثار المباشرة للنفقات العامة على(الإنتاج القومي، الاستقرار الاقتصادي).....76
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزئي 83
الفرع الأول : أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج.....83
الفرع الثاني : أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشر.....85
الفرع الثالث : أثر الإنفاق العام على كل من الطلب و العرض في حالة منح إعانة دعم.....87
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة 91
المطلب الأول : آلية تحديد الدخل التوازني.....91
الفرع الأول : الطلب الكلي و العرض الكلي 91

الفرع الثاني :تحديد الدخل التوازني.....96
المطلب الثاني :آلية عمل المضاعف و المعجل 104
الفرع الأول : آلية عمل المضاعف 104
الفرع الثاني : آلية عمل المعجل 111
خلاصة.....116
الفصل الثالث بعض المفاهيم النظرية حول التنمية المستدامة.....117
المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة..... 118
المطلب الأول : نظريات النمو و التنمية الاقتصادية 118
الفرع الأول : نظريات النمو الاقتصادي.....118
الفرع الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية.....122
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.....127
الفرع الأول : ظهور فكرة التنمية المستدامة.....127
الفرع الثاني : تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة.....130
المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتنمية المستدامة 134
المطلب الأول : التنمية المستدامة(أسسها،مبادئها،أبعادها،أهدافها).....135
الفرع الأول : أسس و مبادئ التنمية المستدامة 135
الفرع الثاني : أبعاد و أهداف التنمية المستدامة 139
المطلب الثاني : التنمية المستدامة و دور مؤسسات المجتمع المدني.....147
الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة 147
الفرع الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.....153
المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض البلدان المتقدمة و العربية.....157
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.....157
الفرع الأول : المؤشرات الاقتصادية 157
الفرع الثاني : المؤشرات الاجتماعية.....163

المطلب الثاني : المؤشرات البيئية و المؤسسية.....171
الفرع الأول: المؤشرات البيئية.....171
الفرع الثاني : المؤشرات المؤسسية.....175
الخلاصة.....179
الفصل الرابع : واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر و أثرها على التنمية المستدامة.....180
المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر 182
المطلب الأول: النفقات العامة و تبويبها في الجزائر.....182
الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري.....182
الفرع الثاني :تنفيذ و مراقبة النفقات العامة.....188
المطلب الثاني : تطور النفقات العامة.....194
الفرع الأول : تطور النفقات العامة الإجمالية.....194
الفرع الثاني :تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير و التجهيز).....197
المبحث الثاني : السياسة الانفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2014/2001 201
المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....201
الفرع الأول : الأسباب الداعية لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي 202
الفرع الثاني:محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001.....205
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي.....215
الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).....215
الفرع الثاني: البرنامج الخماسي 2010-2014.....218
المبحث الثالث:تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في ظل هذه السياسة.....220
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.....220
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.....220
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.....235
المطلب الثاني: المؤشرات البيئية و المؤسسية 245
الفرع الأول: المؤشرات البيئية.....245

الفرع الثاني : المؤشرات المؤسسة.....247
خلاصة.....251
خاتمة.....252
قائمة المصادر و المراجع.....256

قائمة الجداول و الأشكال :

1- الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	المقارنة بين المضاعف و المعجل	112
(02)	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	133
(03)	مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة	149
(04)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الأسعار الجارية للدولار الدولي 2004 /2012	158
(05)	متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل القومي 2012/1990	159
(06)	نسبة صادرات السلع و الخدمات من إجمالي الناتج خلال الفترة 2011/2004	160
(07)	نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي 2012/2004	162
(08)	معدل البطالة لسنتي 2012/2011	163
(09)	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم 2011/2002	164
(10)	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات) 2011/2004	165
(11)	العمر المتوقع عند الولادة لسنة (2012) حسب المنطقة	167
(12)	عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق	168

(13)	معدل الخصوبة الكلي (عدد الولادات لكل امرأة)	169
(14)	معدل الخصوبة الكلي في المناطق	170
(15)	مساحة الغابات (من مساحة الأراضي) 2011/2004	172
(16)	أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض لسنة 2013	173
(17)	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي 2011/2004	174
(18)	المؤشرات الخاصة بالبحث و التطوير و الابتكار	175
(19)	اقتناء التكنولوجيا	177
(20)	نفقات ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب الدوائر الوزارية	185
(21)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	187
(22)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	195
23()	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال 2013/2000	197
(24)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2013/2000	200
(25)	الناتج الكلي الإجمالي خلال الفترة 2000/1990	202
(26)	معدلات التضخم 2000/1990	203
(27)	معدل البطالة للفترة 2000/1990	204
(28)	توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات 2004/2001	208

(29)	السياسات المصاحبة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي	209
(30)	الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة	210
(31)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد و الموارد المائية	211
(32)	توزيع التخصيصات المالية لقطاع التنمية المحلية	212
(33)	توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الاجتماعية	213
(34)	توزيع الاعتمادات المالية لقطاع الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية	213
(35)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية	214
(36)	التخصيصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005	216
(37)	التوزيع القطاعي للاعتمادات المالية للبرنامج الخماسي2014/2010	219
(38)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012/2010	221
(39)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012/2010	222
(40)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للفترة 2012/2000	223
(41)	نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالأسعار الجارية الدولار الأمريكي خلال الفترة2000 /2011	224
(42)	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالأسعار الجارية لدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2011	225
(43)	الميزان التجاري خلال الفترة 2011/2000	227

(44)	صادرات السلع و الخدمات(%من إجمال الناتج المحلي المحلي) خلال الفترة 2001/2000	228
(45)	صادرات المحروقات و خارج المحروقات خلال الفترة (2011/2000)	229
(46)	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011/2007	230
(47)	نسبة إجمالي تكوين رأس المال و الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي 2012/2000	232
(48)	استهلاك الطاقة و إنتاجها 2012/2000	232
(49)	معدل التضخم 2012/2000	234
(50)	معدل البطالة خلال الفترة 2013/2000	235
(51)	العمر المتوقع عند الولادة 2012/2000	237
(52)	معدل المواليد الخام لكل 1000من السكان 2012/2000	237
(53)	معدل الوفيات لكل ألف من السكان 2012/2000	238
(54)	معدل الخصوبة الكلي 2012/2000	239
(55)	السكان الذين يحصلون علي مياه شرب آمنة 2010/2000	240
(56)	نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم 2010/2000	241
(57)	الإنفاق على الصحة (%من الناتج المحلي الإجمالي) 2012/2000	242
(58)	نسبة الالتحاق بالتعليم (المرحلة الابتدائية الثانوية ، التعليم العالي) 2014	243

(59)	نسبة الإنفاق على التعليم الفترة خلال الفترة 2001- 2009	244
(60)	معدل الأمية خلال الفترة 2009/2002	244
(61)	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 2000-.2011	245
(62)	مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي) خلال الفترة 2000 /2011	246
(63)	أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض لسنة 2013	247
(64)	المؤشرات الخاصة بالبحث و التطوير و الابتكار في الجزائر	247
(65)	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص للفترة 2000 – .2012	248
(66)	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد للفترة 2000 – .2012	249

2- الأشـكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	عناصر النفقة العامة	03
(02)	قواعد النفقات العامة	11
(03)	التقسيمات العلمية للنفقات العامة	15
(04)	التقسيمات العملية للنفقات العامة	18
(05)	العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار	26
(06)	المقدرة المالية للدولة	37
(07)	قانون wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	41
(08)	نموذج تخطيطي لاقتصاد مبسط	60
(09)	دالة الاستهلاك	66
(10)	دالة الادخار	70
(11)	أثر النفقات العامة على الادخار	72
(12)	أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار	74
(13)	أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي	78
(14)	أثر الإعانات الاقتصادية علة المقدرة الإنتاجية	79

(15)	السياسة المالية لعلاج فجوة الانكماش	81
(16)	السياسة المالية لعلاج الفجوة التضخمية	82
(17)	تأثير الإنفاق العام (إعانة إنتاج على سلوك المنتج)	84
(18)	أثر الإنفاق العام على سلوك المستهلك	87
(19)	أثر الإنفاق العام على كل من الطلب و العرض	90
(20)	منحنى الطلب الكلي	92
(21)	منحنى العرض الكلي	95
(22)	الدخل التوازني بالطريقتين	97
(23)	الدخل التوازني في ثلاث قطاعات	99
(24)	دالة الصادرات	100
(25)	دالة الواردات	101
(26)	المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مفتوح	102
(27)	ملخص لأهم العوامل المؤثرة في تحديد الدخل التوازني في نموذج كنز بسيط	103
(28)	أثر المضاعف على المستوى التوازني للدخل	107
(29)	أثر إضافة الإنفاق الحكومي على المستوى التوازني للدخل	109
(30)	المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	113

(31)	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	140
(32)	تقسيم نفقات التسيير	183
(33)	تقسيم القطاعات	188
(34)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2013/2000	196
(35)	تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2013/2000	198
(36)	نسبة النفقات العامة (التجهيز و التسيير) الىPIB خلال الفترة 2013/2000	201
(37)	نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000/1990	202
(38)	معدلات التضخم خلال الفترة 2000/1990	204
(39)	معدلات البطالة خلال الفترة 2000/1990	205
(40)	نصيب الفرز من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012/2000	221
(41)	معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة 2012/2000	223
(42)	نصيب الفرز من المساعدات الإنمائية خلال الفترة 2011/2000	226
(43)	الميزان التجاري خلال الفترة 2011/2000	227
(44)	صادرات المحروقات و خارج المحروقات و الواردات 2011/2000	229
(45)	الدين العام الخارجي و نسبة الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2011/2007	231
(46)	إجمالي إنتاج و استهلاك الطاقة 2013/2000	233

(47)	معدلات التضخم خلال الفترة 2014/2000	234
(48)	معدلات البطالة 2013/2000	236
(49)	مستخدمو الانترنت 2014/2000	248
(50)	الاشتراك في خدمة الهاتف و المحمول 2012/2000	250

المقدمة

مقدمة:

يحتل موضوع النفقات العمومية مكانة مرموقة و أساسية في الدراسات الاقتصادية ، فهي تكتسي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها ، فالدول المتقدمة تسعى دوما إلى إيجاد سبل جديدة و أساسية لتّدخل بها في نشاطها الاقتصادي باعتبارها الوسيلة الأنجع لذلك ، و هذا نظرا لتيقنها من أنها أحد السبل الهامة التي تضمن لها استمرارها و تقدمها ورقيها ، أما الدول النامية فهي ترى في النفقات العامة الحل الأمثل لتجاوز تخلفها و انحطاط اقتصادياتها.

وقد ازدادت أهميتها مع تطور وظائف الدولة و انتقالها من دور الدولة الحارسة التي تتميز نفقاتها بضآلة حجمها أي بضرورة حصر النفقات العامة في أضيق الحدود ،إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية و المالية و أنه لابد من وجود الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لأي نوع من أنواع النفقات العامة في مجريات النشاط الاقتصادي عامة ، ونظرا لأهمية دور النفقات العمومية سواء من حيث حجمها أو آثارها قد ساهم في التخلي عن التمسك بهذا الحياد .

ومن المعلوم بما كان أن الدول النامية تعاني مشاكل تنموية اقتصادية و اجتماعية و بيئية ، في الوقت الذي تريد فيه أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية مستدامة من شأنها أن تخرجها من مأزق التخلف و كابوسه محاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة ، بيد أن المشكلة الرئيسية التي تعيقها عن تحقيق أهدافها تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية و كيفية استخدامها بطريقة رشيدة.

مما يستوجب ضرورة الاهتمام بالنفقات العامة التي باتت الشغل الشاغل في الدراسات الاقتصادية باعتبارها وجها من أوجه تحقيق التنمية المستدامة في العصر الحاضر.

حيث أن الدول النامية تسعى جاهدة إلى القيام بنشاطها المالي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة وفقا لمخططها الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي .

وتعد الجزائر إحدى هذه الدول النامية التي تعمل على تدخلها في الحياة الاقتصادية عن طريق النفقات العامة في شكل برامج تنموية على مختلف الأصعدة.

وانطلاقا من السياسة الإنفاقية التي قامت بها الجزائر في محاربة ظاهرة التخلف و الوصول إلى تنمية مستدامة ، و بفضل الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر على جميع الأصعدة التي تجعلها دولة قادرة على المنافسة إذا ما استغلت هذه الإمكانات المتاحة .

و على ضوء ما تقدم ينهض البحث بإشكالية مفادها :

الإشكالية العامة:

ما مدى تأثير الإنفاق العمومي على التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة ؟

وتنجر عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي :

- **ما هو الشكل النظري و التفسيري للنفقات العامة و آثارها الاقتصادية ؟.**
- **ما هو الشكل النظري للتنمية المستدامة و مؤشرات قياسها ؟.**
- **ما هو واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر و علاقتها بالتنمية المستدامة ؟.**

إن الإجابة الواضحة على مختلف تلك التساؤلات هي بمثابة المحاور الرئيسية التي سيتم تناولها في بحثنا هذا وحدوده، و لا يتسنى ذلك إلا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي نعتبرها توضيحات أولية لتلك التساؤلات و التي تكمن في ما يلي :

الفرضيات:

- **يلعب الإنفاق العام دورا أساسيا ومعتبر في التأثير على التنمية المستدامة .**
- **مرونة النفقات العامة في الميزانية قد تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.**
- **تعتمد التنمية المستدامة على الدور الايجابي للدولة في حسن توجيه الإنفاق العمومي و اختيار المشاريع التنموية .**

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه ، فموضوع النفقات العامة يعتبر أحد الموضوعات الهامة في الوقت الحضر بالنسبة للدول النامية و خاصة الجزائر التي تسعى جاهدة للقضاء على التخلف و التماس السبل الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة .

فأهمية النفقات العامة تكمن في الأثر و الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف الدولة ، يعد موضوع النفقات العامة الشغل الشاغل و مجال اهتمام الباحثين بقضايا النفقات العامة و التنمية المستدامة .

أهداف الدراسة :

يمكن حصر أهداف الدراسة في العناصر التالية :

- عرض وتقديم الإطار الفكري و النظري لمفهوم النفقات العامة و أسباب زيادتها .
- عرض أثر النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي .
- عرض وتقديم بعض المفاهيم النظرية حول التنمية المستدامة
- كما تسعى الدراسة إلى إبراز دور النفقات العامة في التنمية المستدامة وهذا من خلال عرض واقع السياسة الانفاقية في الجزائر و أثرها على التنمية المستدامة .

أسباب اختيار الموضوع :

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

- راجع إلى الأهمية و المكانة التي تحتلها النفقات العامة في الواقع الاقتصادي .
- قلة الدراسات التي عالجة موضوع النفقات العامة و علاقتها بالتنمية المستدامة .
- قناعتنا الخاصة لما يمكن أن تلعبه النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما تم توجيهها بطريقة رشيدة و وفقا لإستراتيجية تنموية محكمة .
- ميل الباحث إلى البحث و الدراسة في موضوع النفقات العامة .

- التمهيد أكثر من الرغبة و الاهتمام بهذا الموضوع الشائك و الواسع النطاق لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلا.

الدراسات السابقة:

قد حظي هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين عالجوا مسألة التنمية المستدامة ، و من بين الدراسات نذكر منها :

- دراسة سايح بوزيد , و الموسومة بعنوان دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر– رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان , 2012 – 2013 تطرق فيها إلى الحديث عن التنمية المستدامة و الحكم الراشد في العالم عموما و الدول العربية خصوصا مبرزا العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية المستدامة و الحكم الراشد معتمدا على المؤشرات الدالة على كل منهما .
- دراسة درواسي مسعود , و الموسومة بعنوان السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 , رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 2005-2006 , تطرقت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق و الاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام , و عن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة و إلى طريقة تدخل الدولة اقتطاعا و إنفاقا وفق طبيعة الحاجة و التكامل بين القطاع العام و الخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام و إنمائه .
- دراسة بن عزة محمد , و الموسومة بعنوان ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف , دراسة تقيمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2009 , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان 2009-2010 , جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح معالم السياسة الإنفاقية النموذجية التي تتوجب على الدولة إتباعها من أجل تحقيق أهداف السياسة

الاقتصادية و الاجتماعية , كما تناولت هده الدراسة عرض أهم أساليب الاتجاهات و التجارب المتعلقة بترشيد الإنفاق العام .

حدود الدراسة :

حاولنا في الجانب النظري لهذا البحث تحديد مفهوم النفقات العامة و تقديم تطور مفهوم النفقات العامة في الفكر الاقتصادي ، و أهم الأسباب الداعية إلى زيادة النفقات العامة و أثرها على متغيرات النشاط الاقتصادي ، وكذا المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها ، أما الجانب التطبيقي فقد حصرنا حدود الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر و أثرها على التنمية المستدامة في الفترة مابين سنة 2001 -2014

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات المتبناة ، ونظرا لطبيعة البحث استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي و التاريخي .

حيث يتعلق الجانب الوصفي باستعراض لمفهوم النفقات العامة أنواعها و أسباب زيادتها ، أفكار المدارس فيها وأثارها على متغيرات النشاط الاقتصادي ، وكذا استعراض المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة .

و المنهج التحليلي في الجانب العملي حيث قمنا في هذا الجانب بنوع من التحليل النسبي لتوضيح أثر النفقات العامة في التنمية المستدامة .

الأدوات المستعملة في البحث :

- التقارير و الدوريات المتعلقة بالبحث .
- القوانين و التشريعات .
- الإحصائيات المتعلقة بالنفقات العامة ، الناتج المحلي ، معدلات البطالة ،نسب التضخم ...إلخ.
- مواضيع الاقتصاد الكلي.

خطة البحث و هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية أعلاه و اختبار الفرضيات موضوع الدراسة اقتضت الدراسة تناول الموضوع في أربعة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما للبحث.

حيث تم تخصيص الفصل الأول لبعض المفاهيم النظرية للنفقات العامة حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النفقات العامة ، عناصرها ، أشكالها ، قواعدها ، تقسيماتها ، كما تم التطرق إلى النفقات العامة في الفكر الاقتصادي ،إضافة إلى الأسباب الداعية إلى زيادة النفقات العامة.

أما فيما يخص الفصل الثاني فتناولنا من خلاله إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي ، وقد تم تسليط الضوء في هذا الفصل على مفاهيم و أساسيات حول النشاط الاقتصادي بالتطرق إلى مفهوم النشاط الاقتصادي ، مكوناته و طرق تقديره ، كما تم التطرق أيضا إلى الآثار المباشرة و غير المباشرة للنفقات العامة و كذا التطرق إلى مؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة .

و الفصل الثالث تم تناول بعض المفاهيم النظرية حول التنمية المستدامة بحيث تم التطرق إلى نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ، و كذا ظهور فكرة التنمية المستدامة و مختلف تعاريفها و محاورها الأساسية ، ثم تطرقنا إلى تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول المتقدمة و العربية .

أما فيما يخص الفصل الرابع فقد خصصناه إلى دراسة واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر و أثرها على التنمية المستدامة ، حيث تناولنا في هذا الفصل النفقات العمة في الجزائر تبويبها ، تقسيماتها، مراحل تنفيذها و مراقبتها ، وسلطنا الضوء على السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة **2001–2014** ، لنختم الدراسة بتحليل مؤشرات التنمية المستدامة في ظل هذه السياسة و ذلك و فقا للمؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية ،البيئية و المؤسسية.

الفصل الأول:

بعض المفاهيم النظرية للنفقات العامة

مقدمة:

لقد أصبح موضوع النفقات العامة الشغل الشاغل للعديد من الاقتصاديين بحيث إزدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة خصوصا للبلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميا وعمليا بموضوع النفقات العامة، وفي المدة الأخيرة ومع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ، زادت أهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة و كيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يسايرالتطورالذي لحق بدورالدولة ، ومن أجل إثراء وتحليل موضوع النفقات العامة إرتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول : النفقات العامة تعريفها صورها وقواعدها .

المبحث الثاني : الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي .

المبحث الثالث: ظاهرة زيادة النفقات العامة .

المبحث الأول :النفقات العامة تعريفها أشكالها وقواعدها

إن دراسة النفقات العامة يستلزم التعرف على مفهومها وعناصرها و طبيعتها وقواعدها ، مع الوقوف على تقسيمات النفقات العامة في الاقتصاد وعلى ضوء ما تقدم ومن خلال هذا المبحث الذي بدوره ينقسم إلى مطلبين .

سنتناول في المطلب الأول منه تعريف النفقة العامة وعناصرها و في المطلب الثاني نتطرق إلى تقسيمات النفقات العامة .

المطلب الأول : تعريف النفقة العامة وعناصرها

باعتبار أن النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة تستخدمها في شتى المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية و الساسية ،إذ لابد من التعرف على ماهيتها وعناصرها و أشكالها ، و من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف النفقة العامة ، عناصر و أشكال النفقات العامة ثم نتطرق إلى قواعد النفقة العامة .

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة

للنفقة العامة مجموعة من التعاريف يمكن سردها فيما يلي:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة .[1]

النفقة العامة هي مبالغ نقدية أُقرت من قبل السلطة التشريعية، يقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة ، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية [2]

1- عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي : المالية العامة، الإسكندرية ، دط ،2004 م ، ص 246 .

- أنظر المرسي حجازي : مبادئ الإقتصاد العام ، الدار الجامعية ، د ط ، 2002 ص 319.

النفقة العامة هي مبالغ نقدية ، تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة .[1]

النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة [2].

إن الدولة و بصدد تحقيق الحاجات العامة تقوم بإنفاق قدر من النفقات العامة سواءا كان ذلك لإنتاج سلع أو تقديم خدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية .

الفرع الثاني : عناصر و صور النفقات العامة

أولا– عناصر النفقات العامة:

يتجلى لنا من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة أنها تتكون من مجموعة من العناصر كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : عناصر النفقات العامة

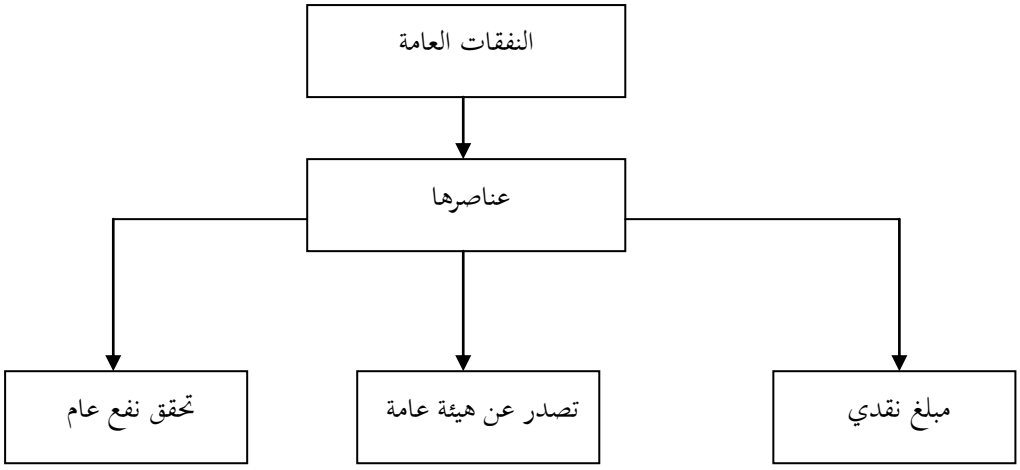

المصدر : من إعداد الباحث

1– عادل العلي : المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 م ، ص 38.

2– فاطمة السويسي : المالية العامة – موازنة – ضرائب ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، دط ، دت ، ص 38.

و فيما يلي سنتقدم بشرح العناصر الثلاثة

1.النفقة العامة مبلغ نقدي :

يتطلب قيام الدول بنشاطها المالي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة وفقا لمخططها الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي من إستخدام مبلغ من النقود ثمنا للحصول على ما تحتاجه من سلع و خدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الإستثمارية التي تتولاها بنفسها ، و مما لا شك فيه أن إستخدام الدولة للنقود و بما أن إيرادات الدولة هي عبارة عن مبالغ نقدية أنه أمر طبيعي أن تتماشى مع الوضع القائم في ظل إقتصاد نقدي تقوم عليه جميع المبادلات و المعاملات و من ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق ، بعد أن كان الإنفاق العام في ظل فترة من الزمن يتم بصورة عينية ،مرحلة إقتصاد المقايضة ، إلا أن هذه المرحلة و ما عرفته من مشاكل إدارية و تنظيمية لم تصبح تساير التطورات الحالية ، و تفاديا للمشاكل الإدارية و التنظيمية و تحقيقا لمبادئ العدالة و المساواة أصبح من البديهي أن تنفق الدولة نقدا .

و عليه أصبح الإنفاق العام يتم في الشكل الغالب بشكل نقدي و ذلك للأسباب التالية :[1]

1. أدى الإنتقال من الإقتصاد العيني إلى الإقتصاد النقدي إلى إستخدام النقود كوسيلة للتبادل و ذاع إستخدامها في الإقتصاد القومي للحصول على السلع و الخدمات.
2. عدم قدرة الإنفاق العيني على تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد في الإستفادة من نفقات الدولة.

1- خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية : أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2007 ، ص 54-55.

3. تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية و التشريعية لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها .

4. يشير تقدير النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة .

5. إنتشار المبادئ الإشتراكية و الديمقراطية و عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمال السخرة.

2.صدور النفقة عن هيئة عامة " الشخص المعنوي العام" :

يلزم في إعتبار أن النفقة عامة، أن تصدر من شخص معنوي و إداري عام ، و يقصد بالأشخاص العامة " الدولة بما في ذلك الهيئات و المؤسسات العامة (الداخلة في الإقتصاد العام) ذات الشخصية المعنوية "[1]

و بطبيعة الحال عندما يأمر بالنفقة بصفته هذه، أي بصفته الوظيفة فلا بد أن تخرج النفقة من خزانة الدولة .[2]

و عليه فإن النفقات التي ينقلها أشخاص خاصة ، طبيعية أو إعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى و لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام[3] للدولة و المؤسسات المنبثقة عنهما كالهيئات العامة الوطنية و الإدارة المحلية[4] ، فإذا تبرع شخص ما بمبالغ مالية لبناء مدرسة أو مستشفى فالمبتغى من الإنجاز هو تحقيق هدف عام ، و لكن القائم به لا يتمتع بالشخصية

1- عادل أحمد حشيش : أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ، دط ،2006 ، ص64.

2- حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ،سمير ابراهيم أيوب : مبادئ الإقتصاد العام ، القسم الثاني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 225/224.

3- سوزي عدلي ناشدة : الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 ، دط ، ص 29.

4- محمد الصغير بعلي : المالية العامة ، دار العلوم ، الجزائر ، ص 24.

المعنوية فلا يعتبر الإنفاق في هذه الحالة إنفاقا عاما و إنما يدخل ضمن الإنفاق الخاص ،وعليه من أجل التمييز و التبيان إعتمد الفكر المالي معيارين هما :

أ .**المعيار القانوني** : يعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق فهي التي تحدد طبيعة النفقة و ما إذا كانت عامة أم خاصة ، بمعنى أنه إذا كان الإنفاق القائم به يخضع للقانون العام فإن الإنفاق عام ، و إذا كان الإنفاق القائم به يخضع للقانون الخاص ، فإن الإنفاق يعد خاصا بغض النظر عن الهدف المحقق ، إلا أن هذا المعيار قد تلائم مع إقتصار و تحديد نشاط الدولة حارسة فقط "[1] .

ب.المعيار الوظيفي : مع تطور دور الدولة من الدولة المحايدة إلى الدولة المتدخلة في الإقتصاد لم يبق للمعيار القانوني غاية حدية لتحديد طبيعة النفقة مما استوجب البحث عن معيار جديد لتحديد صفة النفقة ، فوجدوا المفكرون الإقتصاديون ضالتهم في المعيار الوظيفي للنفقة العامة ، و الذي يرتكز على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق ، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها ، و عليه تعد نفقة عامة تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السياسة أما ما تدفعه الدولة في نشاط مماثل لنشاط الأفراد فإنه يعد نفقة خاصة .

3.تحقيق منفعة عامة :

لا يتجسد مفهوم النفقة العامة إلا إذا إستوفى العنصر الثالث ألا و هو ضرورة تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجيات عامة ، و يعني ذلك أن مبرر النفقة العامة ينجر عنه وجود حاجة عامة تقتضي على الدولة إشباعها و تحقيقها ، و عليه فلا يمكن إعتبار أن النفقة عامة ما أدى إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص لا يعود على الصالح العام .

1- سوزي عدلي ناشدة: الوجيز في المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 31.

الصالح العام يمكن أن يتمثل في ما يلي :

- إشباع الحاجات الإجتماعية كالحاجة إلى الدفاع و الأمن و العدالة و حماية البيئة .
- توفير المرافق العامة للمجتمع كالصحة و التعليم و الكهرباء و الغاز و الطرق .
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي ومحاربة التضخم و الإنكماش.

و لقياس المنفعة العامة وضع الإقتصاديون عدة معايير أهمها :

المنفعة العامة القصوى أي يتساوى المنفعة الحدية و المتمثلة بالضرائب و الرسوم و التي يدفعها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة مع النفقة الحديثة لدخولهم المتبقية لإستخداماتها المختلفة "[1]

و بعد التعرف إلى عناصر النفقة نتطرق لخصائصها :

ثانيا– خصائص النفقات العامة : إن كون النفقات العامة تقوم بها الدولة أو إحدى الهيئات المخول لها بالقيام بها سواءا كانت على المستوى المركزي أو اللامركزي من أجل تحقيق منفعة عامة ، و لكي يتم تحقيق ذلك لا بد من توفر مبادئ تتمثل فيما يلي :

أ– مبدأ الإلتزام :

الإلتزام هو علة وجود النفقة أي السبب أو التصرف الذي يجعل الإدارات العمومية مدينة ، و قد يكون هذا التصرف عملا قانونيا أو ماديا .[2]

1– أعاد حمود القبسي : المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة ، عمان ،الطبعة الأولى ، 2008 ص 38 .

2– يلس شاوش بشير : المالية العامة ، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ،وهران ، 2007 ، ص 201.

ينتج عقد النفقة عن عمل أو حدث يترتب عليه تحمل الميزانية لنفقة عمومية ، فهو يصدر من علاقة قانونية تنشأ بين هيئة عمومية ودائنيها ،خاصيتها بعث نفقة على كاهل الخزينة .

ب- مبدأ تحديد النفقة :

تهدف عملية التصفية إلى التأكد من حقيقة الدين و تحديد مبلغ النفقة ، و تتم العملية على أساس وثائق الإثبات التي تقرر حقوق الطرفين، و عليه أن عملية التصفية لا تقتصر على الجانب الحسابي ، أي ضبط المبلغ النهائي للنفقة ، ما تمت مسبقا المصادقة على عقدها ، بل يوجد أيضا جانب قانوني يتمثل في التثبت قبل كل شيء من أن الوثائق المقدمة يتبين منها وجود دين قائم الذات بذمة الهيكل العمومي و أن ذلك الدين يمكن المطالبة بتسديده أي أنه لم يسقط الحق فيه ، أي أنه يجب :

1. التأكد من الخدمة الفعلية
2. تحديد مبلغ النفقة

ج- مبدأ دفع النفقة :

هو السند الإداري أو القرار الذي يعطي الإذن بخلاص دين هيئة عمومية وفقا لنتائج التصفية ، بعد التأكد من شرعية حقوق الدائن و كفاية وثائق الإثبات.

و يوحي لفظ " أمر " بأن هذا القرار نابع من السلطة العليا للهيئة العمومية المعنية و أنه واجب التنفيذ ، غير أنه ليس أمرا مطلقا بل لا بد أن يحترم في حد ذاته التشريعات و الإجراءات السارية المفعول .

ثالثا- صور النفقات العامة :

توجد النفقات العامة عدة أشكال أو صور يمكن تحديدها فيما يلي :

1.**الرواتب و الأجور** : و هي مبالغ مالية تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) و السابقة (المتعاقدين) [1].

و تكون على عدة أنواع :

أ.راتب رئيس الدولة : من المتعارف عليه أن الدول تقرر مرتب رئيس الجمهورية مهما كانت طبيعة منصبه سواءا أكان ملكا أو رئيسا للجمهورية إما بقانون يصدر مع كل موازنة أو عند توليه المنصب مع النص على إمكانية تعديله وفقا و تماشيا مع الظروف الإقتصادية .

ب. رواتب أعضاء البرلمان : يكون البرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات و القوانين أو إلغائها و التصديق على الإتفاقية الدولية و الخارجية التي يبرمها ممثلوا السلطة التنفيذية، ثم تحديد لهم رواتب (مكافآت نقدية) لكل عضو حرصا على السير و التمثيل الجيد من جهة و من جهة أخرى تشجيع أصحاب الكفاءات لشغل المناصب البرلمانية ، إلا أن عملية تحديد الرواتب تختلف من دولة إلى أخرى .

ج. رواتب الموظفين : تتكون هذه الفئة من العاملين في قطاعات الدولة بحيث تقوم الدولة بتقديم أجور و رواتب للموظفين على مستواها مقابل الخدمات المقدمة لها وفقا لتشريع قانوني يثبت ذلك ، و تحدد الدولة هذه الأجور مراعاة لمجموعة من الأمور منها : [2]

- مستوى تكاليف المعيشة.
- طبيعة العمل و المؤهلات العلمية و الفنية للموظف.
- المقارنة بين رواتب الموظفين الحكوميين و أقرانهم العاملين في القطاع الخاص.
- صراعات مستوى الرواتب في الدول المجاورة.

1- أعاد محمود القيسي : المالية العامة و التشريع الضريبي ، مرجع سابق ، ص 40

2- سعيد علي العبيدي : إقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 68-69

– يجب أن تصدر الدولة تشريعا عاما ينظم الرواتب.

د.المرتبات التقاعدية : و يقصد بالمرتبات التقاعدية المبلغ النقدي الذي تقدمه الدولة بصفة شهرية إلى الأفراد سبق لهم العمل في أجهزتها المختلفة و قد أحيلوا إلى التقاعد بطلب منهم لأسباب صحية أو لكبر سنهم أو برغبة من الدولة .

و يشترط عند تحديد الرواتب التقاعدية ، مدة خدمة الموظف و نوع و طبيعة المنصب و عدد أفراد أسرته و المستوى العام للأسعار و تختلف المعايير المحددة للرواتب من دولة إلى أخرى .

2.أثمان مشتريات الدولة : هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة لشراء الأدوات و الآلات و المعدات اللازمة لتغطية حاجياتها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية التي رسمتها للصالح العام .

3.الإعانات و المساعدات : هي نفقات تدفعها الدولة و تمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون مقابل و قد ظهر هذا النوع بعد أن تطور دور الدولة من الدولة المحايدة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الإقتصادية و تتكون هذه الإعانات من :

أ.الإعانات الداخلية : و هي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في ميزانيتها إلى تحقيق الأهداف المسطرة .

و تكون على عدة أشكال :

– **الإعانات الإدارية** : و هي المبالغ النقدية التي تقدم إلى الهيئات العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية قصد أداء واجبها و ضمان سيرها

– **الإعانات الإجتماعية** : و هي مبالغ تدفعها الدولة إلى الهيئات أو الأفراد مثل الإعانات المقدمة للجمعيات الخيرية و العلمية و الإجتماعية .

– **الإعانات الإقتصادية** : وهي المبالغ المقدمة إلى بعض المشروعات الإقتصادية من أجل تقديم منتجات و خدمات بأسعار مناسبة للمواطنين هذا من جهة و من جهة أخرى تشجيع الإنتاج بخفض تكاليف الإنتاج و المساهمة في الناتج المحلي .

ب.الإعانات الخارجية :

و تتمثل هذه الإعانات في المبالغ التي تقدمها الدولة إلى دولة أخرى تعرضت إلى مخاطر معينة كالكوارث الطبيعية أو حروب .

4.تسديد الدين العام و فوائده :

الدين العام هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة و التي تقترضها الدولة من الأفراد و المؤسسات أو دولة مماثلة سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي تلجا إليه لمواجهة أحوال طارئة (الحرب ، التضخم) ، أو لتمويل مشروعات التنمية و ذلك عندما تعجز عن توفير الإيرادات من أجل تغطية هذه النفقات ، و عليه فينجر عن ذلك أعباء مالية على عاتق الدولة لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بالدين .

الفرع الثالث : قواعد النفقات العامة

تأسيسا لما تقدم أن للنفقات العامة ضوابط أو قواعد تحكمها و التي تتضمن توجيهها إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير و تتمثل هذه القواعد فيما يلي :

الشكل رقم 02: قواعد النفقات العامة

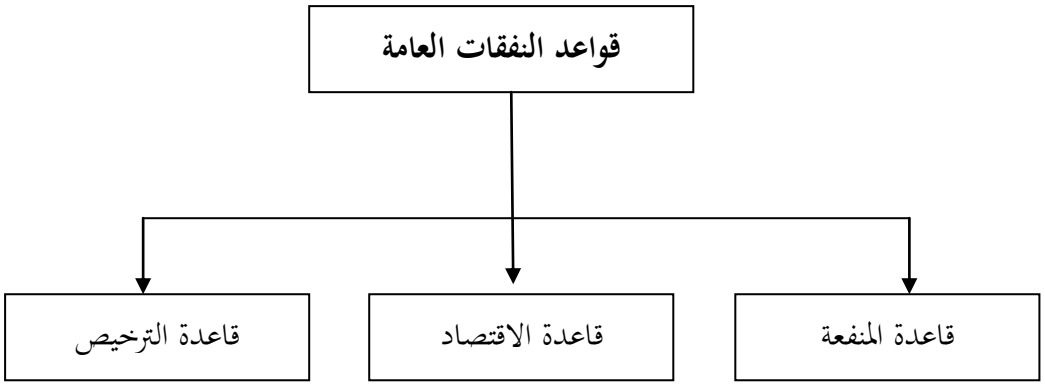

المصدر : من إعداد الباحث

و سنقوم بشرح هذه القواعد فيما يلي :

1.قاعدة المنفعة : تعني قاعدة المنفعة أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة ، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، و يتطلب تحقيق هذه القاعدة دراسة متطلبات الإقتصاد و المجتمع و مقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع و أن تفاضل بينها وفق جدول للأولويات ، و تراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية و الأقاليم المختلفة .[1]

و يمكن أن نميز في الفكر الإقتصادي و المالي في هذا الشأن إتجاهين رئيسيين [2]

الإتجاه الشخصي : و على ضوء هذا الإتجاه أن قياس المنفعة يتم باللجوء إلى مقارنة الناتج الإجتماعي من الإنفاق العام بالمنفعة التي كان من الممكن تحقيقها للأشخاص في حالة الإبقاء على قيمة الفرائض التي تفرضها الدولة عليهم في أيديهم.

الإتجاه الموضوعي : تتلخص فكرته في قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام بناءا عل الزيادة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة للقيام به و ذلك على أساس أن المنفعة الجماعية ترتفع بإرتفاع الدخل القومي و تنخفض بإنخفاضه ، و يتطلب هذا الإتجاه أن تعتمد على الزيادة المباشرة و غير المباشرة التي تطرأ على الدخل

2.قاعدة الإقتصاد : مراعاة هذه القاعدة ضروري جدا فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة عن الإنفاق العام لا تتحقق إلا إذا كان تحققها ناتجا من إستخدام أقل نفقة ممكنة ، و عليه يتطلب من القائمين على الهيئات و المشروعات التابعة للدولة التمسك بالإقتصاد في إنفاقها و تجنب الإسراف و التبذير .

1- خبابة عبد الله : أساسيات في إقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،دط ، 2009 ص 65-66 .

2- عادل أحمد حشيش : أساسيات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 78-79.

يتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير و حالة التقتير و الإقتصاد ، فالتبذير يعني التسيب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة إستخدام أموال الدولة أي الإنفاق العام في غير ضرورة أو نفع أو هو في ضرورة أو نفع لا يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المتفق [1].

التقتير هو الشح في الإنفاق و الإحجام فيه جزافيا في المسائل و أوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة إجتماعية كبيرة .[2]

أما الاقتصاد في الإنفاق فهو حسن التدبير أي بإستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة .

3.قاعدة الترخيص: إن لهذه القاعدة أهمية ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين ، و تظهر هذه الأهمية من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة ، و يتوجب فيه تحديد صلاحيات كل سلطة و كيفية تسيير المال العام وفقا لنصوص قانونية .

لأن هذا الإنفاق العمومي لا يتم إلا بنص قانوني يرخص بتنفيذه السلطة المختصة، أي أن عدم جواز الصرف و الإلتزام بالصرف إلا بعد حصول الإذن بذلك ، و يجب مسايرة الرقابة على تنفيذ النفقات العامة و هي تأخذ الأشكال التالية :

أ.الرقابة الإدارية :[3] هي تلك التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها ما يقوم به الوزراء و رؤساء المصالح و مديرو الوحدات الحكومية من ر قابة على مرؤوسيهم ، كذلك ما تقوم به وزارة المالية من رقابة على الوزارات و المصالح الأخرى .

1- عادل فليح العلى : المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ، دار حامد ، الأردن ،ط1، 2007 ، ص 54/53 .

2- عادل العلى : المالية العامة و القانون المالي الضريبي ، مرجع سابق ، ص 44 .

3- عبد الكريم صادق بركات ، يونس البطريق ، حامد عبد المجيد دراز : المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986 ، ص 442.

ب.الرقابة التشريعية : و تتمثل تلك الرقابة و التي يطلق عليها بالرقابة السياسية في مطالبة المجالس النيابية للحكومة بتقديم التفاصيل و المعلومات الخاصة بسير النفقات العامة ، كما لهم الحق في إستدعاء ممثلي السلطة التنفيذية عند الضرورة لإستجوابهم على عملية صرف النفقات العامة .

ج.الرقابة القضائية (المستقلة) : يتولى هذه الرقابة جهاز و المتمثل في مجلس المحاسبة بحيث تعتبر هذه الرقابة الأكثر فاعلية و تنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية و التأكد من أن عملية صرف النفقات تم على النحو الصادر بترخيصه من السلطة التشريعية و طبقا للقوانين المقررة في الدولة .

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة

في ظل تطور دور الدولة من الدولة الحارسة و سياستها المحايد إلى الدولة المتدخلة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، ما تطلب ذلك إلى تعدد أوجه نشاطها و إلى إزدياد حجم نفقاتها و تنوعه ، و على إثر هذا إستوجب إعادة النظر في أهمية تقسيم النفقات العامة .

و عليه من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تقسيمات النفقات العامة.

الفرع الأول : التقسيمات العلمية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية ، تظهر فيها الطبيعة الإقتصادية بوضوح و إلى أنها تمثل أهمية كبيرة في تحديد طبيعة الإتفاق العام و آثاره و أعراضه .

تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعايير كما يلي :

ومن خلال الشكل التالي الذي يوضح تقسيمات النفقات العامة

الشكل رقم 03: التقسيمات العلمية للنفقات العامة

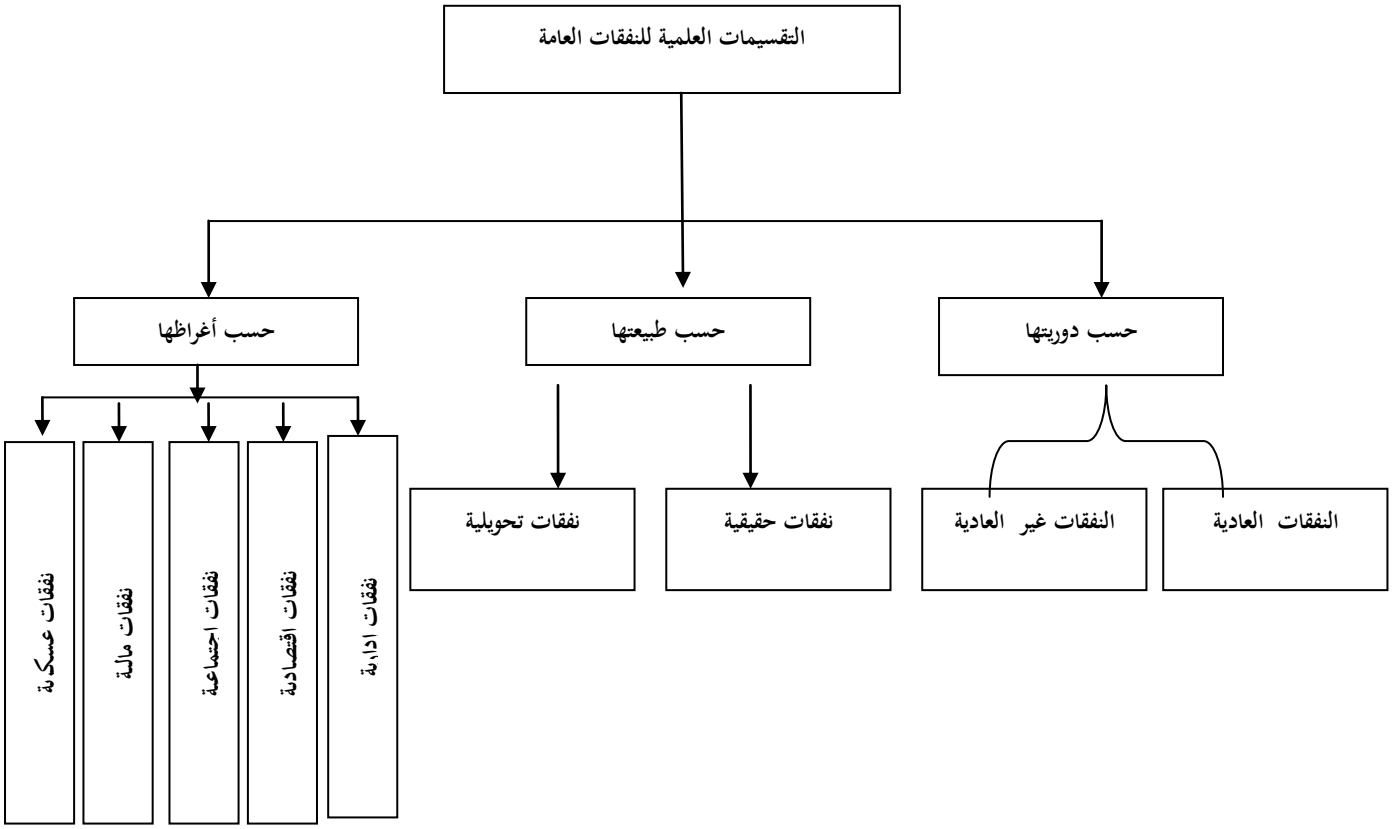

المصدر :محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2008 ص 281.

1.تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها :

أ.النفقات العادية

ب.النفقات غير العادية

أ.النفقات العامة العادية : هي تلك النفقات التي تتصف بصفة الدورية أي هي تلك النفقات التي تتكرر و بإنتظام في ميزانية الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة في الدولة مثل مرتبات الموظفين معاشات التقاعد ، النفقات اللازمة لسير المرفق العام.

ب.النفقات العامة غير العادية: يقصد بالنفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بشكل دوري كل سنة في ميزانية الدولة و يكمن سبب إنتظامها

لعدم توقعها سلفا، فهي تحدث على فترات متباعدة و بصورة غير منتظمة ، و مثالها نفقات الكوارث الطبيعية كالفياضانات و الزلازل ، نفقات الحرب ....إلخ

لكن هذا التقسيم لم يعد يتلائم مع المفاهيم الحديثة للمالية العامة ، فالتكرار السنوي للنفقة العامة لم يعد أمرا مهما بعد أن طرأ تطور على دور الموازنة و قواعدها ، بما في ذلك مبدأ السنوية [1]

2.تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:

تنقسم النفقات العامة حسب طبيعتها إلى قسمين :

أ.النفقات العامة الحقيقية

ب.النفقات العامة التحويلية

أ.النفقات العامة الحقيقية : و هي تتمثل في المشتريات الحكومية من سلع و خدمات إنتاجية (الأرض ، العمل ، رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث في النشاط الإقتصادي كما أنها تعد دخولا لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة .[2]

و عليه فإنها نفقات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة .

ب.النفقات العامة التحويلية : هي عبارة عن تدفقات نقدية تقدم دون مقابل إلى مختلف القطاعات من أجل إعادة توزيع الدخل القومي من قطاع إلى آخر ، بحيث لا تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الوطني و يمكن تقسيمها بحسب مجالات إستخدامها و طبيعة أهدافها إلى :

نفقات تحويلية إجتماعية: تهدف هذه النفقات إلى رفع و تحسين المستوى المعيشي مثل : إعانات دعم الإستهلاك ، البطالة ، المرض ، الشيخوخة .

1- قحطان السُيوفي : إقتصاديات المالية العامة ، دار طلاس ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 300.

2- سعيد عبد العزيز عثمان : المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2008 ،ص 470 / 471.

نفقات تحويلية إقتصادية : مثل الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة و من جهة أخرى تهدف إلى تحقيق نمو متوازن للإقتصاد القومي.

نفقات تحويلية مالية : مثل فوائد الدين العام ، المعاشات التي تمنحها الدولة للموظفين بعد إنتهاء خدمتهم (بعد الوفاة) لورثتهم .

3.تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها :

تنقسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى أربعة أقسام :

أ- نفقات عامة إدرارية

ب- نفقات عامة إقتصادية

ج- نفقات إجتماعية

د- نفقات عسكرية

أ- نفقات عامة إدارية : و التي تشمل كافة النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة على جميع المستويات لضمان سيرها و إستمرارها بدون إستهداف المساهمة المباشرة زيادة الدخل القومي ، مثل الرواتب و الأجور الموظفين و العمال ، السلع و الخدمات اللازمة للإستهلاك العام .

ب- نفقات عامة إقتصادية : والتي تتضمن كافة النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية مثل الإنفاق على المشاريع الإقتصادية المختلفة لتشجيع الإستثمارات على المستوى الداخلي و الخارجي، تقديم إعانات تساهم في زيادة الإنتاج ، تشجيع وحدات القطاع الخاص

ج- نفقات إجتماعية : و تتضمن جل النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق أهداف إجتماعية (مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع) ، فتتمثل هذه النفقات في : نفقات التعليم ، الصحة ، .....إلخ

د- النفقات العسكرية : تشمل جميع النفقات الخاصة بتحقيق الأمن الداخلي و الخارجي.

الفرع الثاني : التقسيمات العملية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة و هي تقسيمات لا تقيد بالإعتبارات العلمية إنما تتأثر بإعتبارات وظيفية إدارية [1] أي تحكمها إعتبارات إدارية و إقتصادية و تاريخية و عليه فإن كل دولة لها تقسيم خاص يتلاءم و يتناسب مع ظرفهما ، و من هذه التقسيمات ما يلي :

الشكل رقم 04 التقسيمات العملية للنفقات العامة.

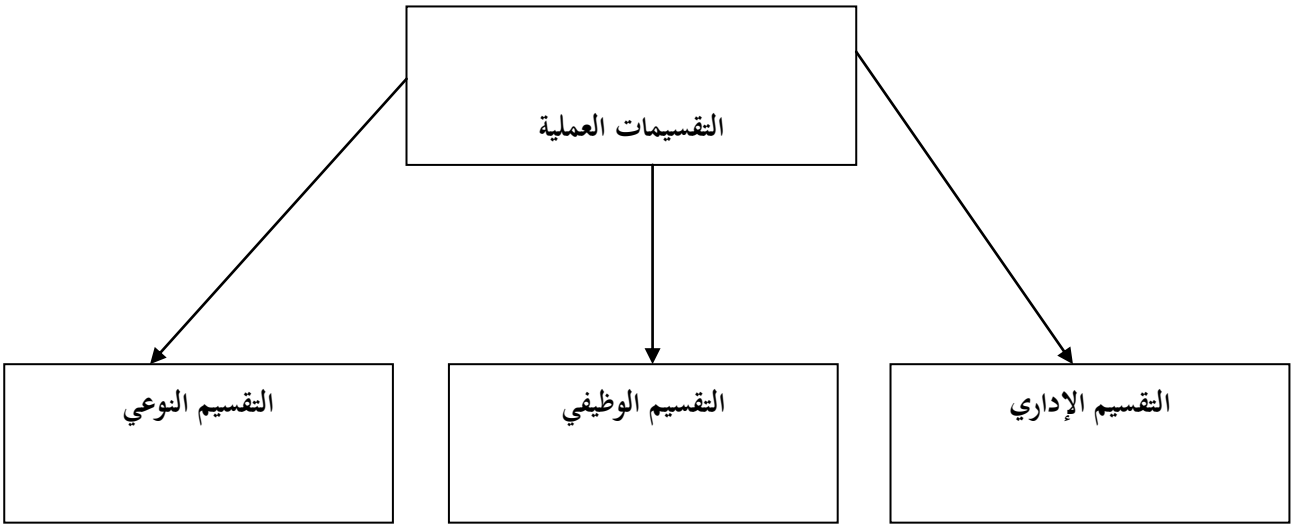

المصدر : من إعداد الباحث

1- التقسيم الإداري : تعتبر الجهة الحكومية في هذا التقسيم المعيار ، تصنيف و تبويب النفقات العامة و هو إنعكاس للهيكل الإداري للدولة و يستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة "كل

1- سعيد علي العبيدي : إقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 66.

جزء خاص بوزارة معينة [1] مثلا وزارة التعليم العالي لها باب في الميزانية ، وزارة الأمن ، وزارة المجاهدين ،...إلخ

و كل باب ينقسم إلى فرع يمثل الدوائر و المديريات و الهيئات العامة التابعة للوزارة المعينية حسب التنظيم الهيكلي .

2- **التقسيم الوظيفي** : على هذا الأساس تُقسم النفقات العامة وفقا للوظائف المسندة و التي تؤديها الدولة ، و عليه يعد هذا التصنيف أحد أحدث التقسيمات للنفقات العامة ، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها هذا التقسيم ، تختلف الوظائف من قطاع إلى آخر على حسب البرامج المسطرة لأجل التحقيق ، و من بين الوظائف منها الوظائف الإدارية ، الإجتماعية و الوظيفة الإقتصادية .

و بناءا على ذلك يتم تقسيم النفقات العامة في الميزانية بتخصيص كل نفقة لوظيفة معينة من هذه الوظائف .

و من بين مزايا هذا التقسيم نذكر : [2]

1. مرونة كبيرة للدولة في تقسيم النفقات العامة .
2. يمكن من تحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة .
3. يمكن السلطة التشريعية والدارسين من تتبع تطور النفقات العامة على الوظائف النسبية لوظائف الدولة .
4. تسيير إجراءات المقارنة بين وظائف الدول المختلفة و مثيلاتها في الدول الأخرى .

1- عادل العلي : المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، مرجع سابق ، ص 79.

2- محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام : مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الأولى، 2007 ، 1427 هـ ، ص 136.

و من بين الإنتقادات الموجهة لهذا التقسيم من حيث عدم قدرته على التغلب على بعض الصعوبات الفنية و العملية المتعلقة بخوصصة بعض النفقات العامة .

3.التقسيم النوعي :[1]

يعتمد تقسيم النفقات لهذا النوع على طبيعة النفقة العامة الإقتصادية و آثارها في البنية التحتية للإقتصاد القومي فتقسم إلى نفقات جارية و نفقات رأسمالية حيث يختلف كل منهما من حيث :

– الهداف الذي تستغرقه عملية إستهلاك السلع و الخدمات مثال لها الأبنية ، المصانع و الطرق و الجسور و وسائل النقل

– العائد المتحقق ، فإن كانت النفقة ينجر عنها دخل فتعتبر نفقة جارية و إن حققت عائدا إعتبرت رأسمالية

– حجم المال المستخدم ، يعتبر المال القليل الذي لا يتجاوز مبلغا معينا إنفاقا جاريا و العكس رأسماليا .

– التكرار و الإنتظام، فتتصف النفقات الجارية بالتكرار أما النفقات الرأسمالية فتتصف بعد م التكرار .

1– عادل العلي : المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، مرجع سابق ، ص 79–80

المبحث الثاني : الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي

بعد التطور الذي حصل في دور الدولة من الدولة الحارسة إلى المتدخلة إلى المنتجة ، إنجر عن هذا إتساع نطاق و حجم النفقات العامة ، حسب كل مرحلة و وفقا للوظائف المنوطة لها ، و عليه تغير مفهوم النفقة العامة من مرحلة إلى أخرى و على حسب النظام الإقتصادي السائد في كل مرحلة.

و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النفقة العامة في الفكر الاقتصادي (الكلاسيكي ، الكينزي ، الإشتراكي ، الإسلامي)

المطلب الأول : الإنفاق العام في الفكر (الكلاسيكي ، الكينزي)

كما قلنا سابقا أن الإنفاق العام يرتبط بدور الدولة في الحياة الإقتصادية بحيث يتحدد مفهوم النفقة العامة على حسب الدور الذي تؤديه الدولة ، و على ضوء هذا سنتطرق إلى :

الفرع الأول : الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

إن الفكر الكلاسيكي لم يكتف بتحديد الإنفاق العام في أضيق الحدود فقط ، فضل يؤمن بفلسفة الإقتصاد الحر و لا يؤمن بتدخل الدول في الحياة الإقتصادية ، حيث حصره في المهام التقليدية التي تقوم بها الدولة الحارسة (الدفاع ، الأمن ، العدل) و بعض الخدمات الأخرى ، التعليم و الصحة ، و كانوا يرون تحديد الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن[1]

و لعل ما يؤكد ذلك فكرة الإقتصادي ساي "إن أفضل النفقات أقلها حجما "[2]

1- مصطفى الفأر : الإدارة المالية العامة ، دار أسامة ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008 ، ص 51.

2- خبابة عبد الله : أساسيات في إقتصاد المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 54

و هكذا ظهرت و إزدهرت فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في الحياة الإقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام .

و عليه فلا بد أن لا تتأثر السياسة الإنفاقية للدولة ، بأي من المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، فلم يفرق التقليديون من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي و الإنفاق الإستهلاكي الخاص .

و من بين أهم المفكرين التقليديون آدم سميث *الذي دعا إلى ضرورة إقصاء الدولة عن الحياة الاقتصادية دون أن يكون لأنشطتها المحدودة أي تأثير على حرية النشاط الإقتصادي ، الذي يكفل إشباع أكبر قدر من الحاجات و الذي تمكن فيه أسباب تحقيق توازنه ، و الذي ينظمه تلقائيا جهاز السوق بعيدا عن أي تدخل من جانب الدولة .[1]

و بالتالي لم يقبل آدم سميث فكرة أن الطلب يخلق العرض

و بناءا على ما نقدم أن مفهوم النفقات العامة عند الكلاسيك يتمثل في العناصر التالية : [2]

أن وظيفة الدولة هو القيام بالأعمال التي تصعب على الرأسمالي القيام بها و بالتالي فقد تحدد دورها في القيام بأعمال الأمن الداخلي و العدالة و الدفاع

مبدأ الحياد المالي ، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بإلتزامات الدولة لأداء وظيفتها التي إقتصرت على الوظائف التقليدية لها ، دون أي إستخدام من أجل التأثير في النشاط الفردي أو في قوى السوق أو في التأثير في التوازن العام الذي يتحقق تلقائيا إستبعد التوسع في الإنفاق العام بسبب وظائف الدولة المحدودة .

---

* آدم سميث 05 يونيو 1790/1723 و هو من أشهر الكلاسكيين على الإطلاق و رائد من رواد المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في إنجلترا في أواخر القرن 18 و بداية القرن 19 و من بين مؤلفاته ثروة الأمم .

1- عبد الكريم صادق بركات ، يونس أحمد البطريق ، حامد عبد المجيد دراز : المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986 ، ص 66.

2- عبد المطلب عبد الحميد : إقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2005/2004 ، ص 35-36 .

و عموما فإن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية بالغة لمفهوم النفقات العامة إذ تحدد و فقا للقاعدة التقليدية بأولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، حيث يتم تقدير النفقات أولا ثم اللجوء إلى تأمين الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات .

الفرع الثاني :الإنفاق العام في الفكر الكينزي

أدى تعدد الأزمات الإقتصادية و السياسية (الأزمة الإقتصادية 1929-1933)، و ظهور المبادئ الإشتراكية و تطبيقها إنطلاقا من الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 ، و ما إنجر عنهما من كساد كبير إلى تخلي الدولة عن حيادها و لوجوءها إلى التدخل في الحياة الإقتصادية قصد تحقيق التوازن الاقتصادي و الإجتماعي لمواجهة الفشل الذي نجم عن النظام الرأسمالي ،مما أدى إلى ظهور أفكار الإقتصادي كينز و التي جاءت معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك ، بحيث رسمت السياسات الحكومية الواجب إتباعها للخروج من الأزمة[1]

حيث تطلب حينئذ تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و تحقيق التوازن إذ أثر ذلك على مفهوم النفقة من حيث :[2]

1.تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي لمحاربة البطالة ، تحقيق التنمية الإقتصادية ، إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة و هذا جعل من النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة .

1- سامي خليل : نظرية الإقتصاد الكلي ، وكالة الأهرام للتوزيع ، الكتاب الأول، 1994 ، ص 90.

2- الفار خليل مصطفى : الإدارة المالية العامة ، دار اسامة ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008 ص 52 .

- أحمد عبد السميع علام : المالية العامة المفاهيم و التحليل الإقتصادي و التطبيق ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2012،ص46.

2.ازدياد حجم النفقات العامة و ارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي .

و بالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغييرا جذريا من حيث مكوناتها و أهدافها و معايير تحديدها و نوعيتها .

فقد ركز الفكر الكينزي على النقاط التالية :

أ. لا يتحقق التوازن التلقائي في الإقتصاد الوطني ، و لا بد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عن طريق الإنفاق العام لإعادة التوازن .

ب.يتوقف التوازن في الإقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج ، فكلما إزدياد الإنفاق الكلي يزداد التوظيف و الإنتاج حتى يصل الإقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل و بالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود الأمر الذي دعى كينز إلى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي أو بمعنى آخر مستوى العمالة ، ذلك المستوى الذي يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال الذي يمثله كل من الطلب الخاص أي الإنفاق الخاص أو الطلب العام أي الإنفاق العام على كل من السلع الإستهلاكية و السلع الإنتاجية فقد أقام كينز نظريته المسماة بالنظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقود .[1]

و يرى كينز أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل إستهلاك أو إستثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل [2] ، و عليه يرى كينز أن سياسة الإنفاق لها دور كبير في الرفع من مستوى الطلب الكلي و يتحقق ذلك من خلال [3]:

1.زيادة الطلب الإستهلاكي : و يتحقق ذلك من خلال :

1- يونس البطريق : المالية العامة ، دار النهضة العربية ،بيروت ،1984 ص 11.

2 -D.Labaronne : Macro économie , les fonctions économiques , édition Seuil, Paris , 1999-P 29

3- مدحت القريشي : تطور الفكر الإقتصادي ، دار وائل ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 251-252.

– إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول و الثروات ، ذلك لأن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المحددة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الإستهلاك ، مما يعني زيادة الطلب الكلي ، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الإحتكار و عدم كفاية الطلب الكلي و وجود البطالة ينبغي فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء ليتم إنفاقها على الفقراء .

– قيام الحكومة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الإستهلاك الكلي .

2.زيادة الطلب الإستثماري : و يتم ذلك من خلال : [1]

أ.قيام الدولة بإقامة مشروعات إستثمارية عند حدوث بطالة .

ب.قيام الدولة بتخفيض سعر الفائدة .

ج.قيام الدولة بالقضاء على إحتكار المخترعات الجديدة حتى يسهل على المنظمين القيام بتطبيق هذه المخترعات و إنشاء إستثمارات جديدة .

1– زينب حسين عوض الله : مبادئ علم الإقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1997 ، ص 132 .

الشكل رقم 05 : العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و الإستثمار

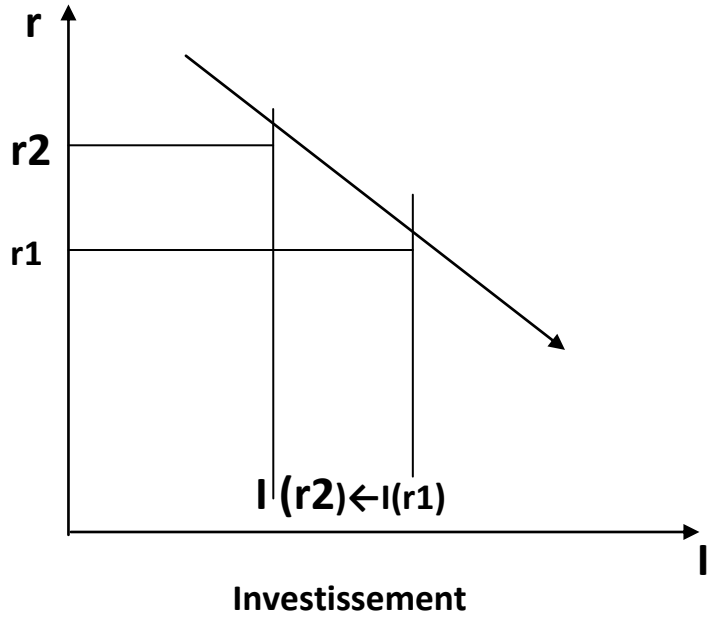

Source :Gregory Mankiw :Macroéconomie ,5édition,2003,Paris , P 317

نلاحظ من خلال الشكل أن علاقة الإستثمار و معدل الفائدة علاقة عكسية حيث أنه حينما تقوم الدولة بخفض سعر الفائدة فإنه يتم التوجه نحو الاستثمار و العكس صحيح .و هذا مادعى إليه كينز من أجل زيادة الانفاق الاستثماري .

وعليه أن النفقات العامة في الفكر الكينزي ليست محايدة و إنما تساعد في إعادة توزيع الدخل و الثروة في المجتمع ، فيما يتضمنه ذلك في تأثير واضح على مستوى الطلب الكلي و لذا يمكن إستخدام هذه النفقات .[1]

و فيما يلي و من خلال إستقراء التاريخ المالي يمكن أن نؤشر وجود مرحلتين لتطور المالية العامة المتدخلة و هي : [2]

1- المرسي السيد حجازي : مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية، 2002 ، ص 296.

2- عادل فليح العلي : مالية الدولة ، دار زهران ، عمان، 2008 ، ص 84-85.

1.المالية العامة المحضرة أو المحفزة : يقصد بالمالية العامة المحضرة مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بإستخدام نفقاتها العامة بهدف التحضير للإنتعاش الاقتصادي في مرحلة الإنكماش .

و تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

– زيادة النفقات شريطة أن لا يؤدي ذلك التوسع إلى نقص الإنفاق الخاص أي بمعنى آخر أن يتم تمويل الزيادة في النفقات من مصادر مالية جديدة كالقرض أو الإصدار النقدي الجديد .

– أن يكون حقن الإقتصاد القومي بالنفقات العامة عند بدء سياسة الإنعاش شريطة أن لا يحتاج بعد ذلك إلى تدخل الدولة و ذلك إعتمادا على أن هذه الزيادة في الإنفاق ستؤدي بدورها إلى زيادات متتالية عن طريق أثر المضاعف .

2.المالية العامة المعوضة: و يقصد بالمالية العامة المعوضة مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بإستخدام موازنتها العامة (النفقات و الضرائب) لتحقيق التوازن الإقتصادي و تلاقي التغيرات الدورية سواء كانت إنكماشية أو تضخمية.

و تتلخص هذه الإجراءات فيما يلي :

- عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة إنكماش أي عندما يكون الطلب الفعلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فعلى الدولة أن تقوم بزيادة القوة الشرائية عن طريق إحداث عجز في موازنتها العامة و ذلك عن طريق نفقاتها أو خفض الضرائب أو كليهما معا .
- عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة تضخم أي عندما يكون الطلب الفعلي أعلى من مستوى التشغيل الكامل فعلى الدولة أن تقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة.

المطلب الثاني : الإنفاق العام في الفكر الإشتراكي و الإسلامي

من خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء في الفرع الأول منه إلى الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي و في الفرع الثاني سنتناول الإنفاق العام في الفكر الإسلامي .

الفرع الأول : الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي

مع الثورة الشيوعية التي حدثت في روسيا ظهرت الدولة الإشتراكية و كان من مؤسسي الاشتراكية كارل ماركس* ، حيث تعرف الدولة الإشتراكية بالدولة المنتجة و تعبر الإشتراكية عن معاني مختلفة فهو يطلق أحيانا على أن تمتلك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج و بالتالي تقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني، أو أنه مجرد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، أو مجرد إمتلاك الدولة لبعض المشروعات الإقتصادية .

أما المعنى العام و العلمي للإشتراكية فهو ذلك النظام الذي يميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج للدولة من ناحية حصر إدارة النشاط الإقتصادي للدولة من ناحية أخرى و ذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات و التخطيط المركزي لإنتاج و التوزيع و الإستثمار[1]

و لا شك أن نجاح الدولة في سياستها الإقتصادية يعتمد على مدى زيادة حجم النفقات العامة من ناحية و ما تتميز به من إيجابية و إنتاجية و كفاءة في تحقيق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية و تحصل مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة ، و كذا تنسيق أوجه النشاط الإقتصادي لما يحقق التوازن بين الإنتاج و الإستهلاك وفقا لخطة محكمة تمتلك الدولة فيها سلطة مطلقة في تنفيذها.

و يمكن للدولة أن تعتمد على فائض المشروعات الصافي بالإضافة إلى ما قد تفرضه من ضرائب على دخول العمال و ضرائب غير مباشرة لتمويل الإنفاق العام، و هنا

*- كارل ماركس ولد في (تريف) في ألمانيا عام 1818 من عائلة برجوازية توفي في لندن عام 1883 من بين مؤلفاته نقد الاقتصاد السياسي ، رأس المال .

1- مدحت القريشي : تطور الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 157 .

-أنظر – إبراهيم مشورب : الإقتصاد السياسي – مبادئ ، مدارس ، أنظمة ، دار اللبناني نكتبة رأس المجتمع ، 2002 ص 25

تستطيع الدولة أن تتخلص من الجهاز الضريبي طالما أن فائض المشروعات الإنتاجية الصافي يكفي لتمويل إنفاق الدولة الإنتاجي و حاجيات المجتمع و مطالبه .[1]

و بالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي أهمية كبيرة لسياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة المثلى لتولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع و الخدمات العامة و كذا تحقيق الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية ، و تحقيق التوازن بين الإنتاج و الإستهلاك .

و نستنتج مما تقدم أن النفقات العامة تتحدد حجما و نوعا و غرضا تبعا لوظائف الدولة فكلما إتسعت هذه الأخيرة و تنوعت إزدادت النفقات العامة و تنوعت تبعا لذلك .

و عليه يمكننا القول أن الدور الذي تمارسه الدولة يعد عاملا في تحديد الإنفاق ، فهذا الحجم يتحدد عند مستويات منخفضة في ظل دور محدد للدولة و يزداد كلما إتسع نطاق الدور الذي تقوم به و لذلك يمكن إعتبار دور الدولة كعامل مؤثر في حجم و طبيعة الإنفاق العام .

الفرع الثاني: الإنفاق العام في الفكر الإسلامي

أولا : مفهوم النفقة العامة في الإسلام

النفقة لغة : يقال أنفق المال ، أخرجه من حوزته و صرفه و يكون الإنفاق في شؤون هذه الحياة و تحصيل المطالب فيه قد يكون لِقاءَ شيءٍ يناله المنفق، ويكون واجبًا كالزكاة، ويكون مندوبًا كصدقة التطوُّع، وذلك المال في سبيل الله.

و منه قوله تعالى " **وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ** ".[2]

1- عبد المنعم فوزي : المالية العامة و السياسة المالية ، دار النهضة العربية ، لبنان ، ص 542.

2- سورة سبأ ، الآية 39 .

إصطلاحا :إخراج جزء من المال من بين مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة ، و هذا التعريف وإن كان يتضمن عناصر النفقة إلا أنه يختلف عن تعريف النفقة العامة في النظم المالية المعاصرة و ذلك من عدة أوجه منها :[1]

1.إن من عناصر النفقة العامة في المالية الحديثة الصفة النقدية للمبالغ التي يتم إنفاقها من الدولة ، أما الحكومة الإسلامية فلا يشترط أن يكون هذا الإنفاق نقدا بل قد يكون الإنفاق بإعطاء الطعام و الكساء .

2.أن صفة القائم بالإنفاق في المالية الحديثة يجب أن تكون الدولة أو أحد تنظيماتها أما في التشريع المالي الإسلامي فإن صدور النفقة من الأفراد دون تدخل ولي الأمر أو دخول المال من بين المال يعتبر نفقة عامة و ذلك كإخراج زكاة الأموال الباطنة التي حث الإسلام على إخراجها و هو ما يتماشى مع أهدافه.

3.أن الهدف من النفقة العامة الذي تبتغيه المالية الحديثة و هو إشباع الحاجات العامة و لا يختلف عنه النظام الإسلامي إلا فيما أتت الشريعة بتحريمه مثل صناعات الخمور و الملاهي ...إلخ .

و يمكن تقسيم النفقات العامة في النظام المالي الإسلامي إلى نوعين :

نفقات مخصصة للمصارف : و هي التي حددت الشريعة الإسلامية مصارفها ، و من أبرزها الزكاة التي خصصت لمصارف ثمانية محددة في قوله :" **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ.** "[2].

1- هشام مصطفى الجمل : دور السياسة المالية في تقيق القيمة الإجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامع ، الإسكندرية ، ط1 ، 2007 ص 189.

2- سورة التوبة الآية 60 .

نفقات غير مخصصة لمصاريف معينة : فهذا النوع يشترط في إنفاقه مراعاة حاجيات و أولويات بما تمر به الدولة من ظروف عرضية أو إستثنائية.

ثانيا : مبادئ الإنفاق العام في الإسلام :

1.ترشيد الإنفاق العام :

الترشيد معناه إتخاذ القرار السليم في أي أمر من أمور الحياة ، و لا يكون القرار رشيدا إلا إذا كانت عواقبه نافعة و مشروعة ، و يقصد به ممار سة المعاملات الإقتصادية مما يحقق أكبر منفعة معتبرة شرعا وفقا للمقاصد الشريعة الإسلامية و هي حفظ الدين و النفس و العرض و العقل و المال .

و هذا ما جاء في قوله تعالى " **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** " [1]

و يقول الله عز و جل : " **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا** "[2]

و يحرم الله تبارك و تعالى التبذير كما في قوله :" **وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا** "[3]

1- سورة الفرقان الآية 67.

2- سورة الإسراء الآية 29.

3- سورة الإسراء الآية 26-27 .

أمر الله عز و جل بالإقتصاد في العيش ذاما للبخل ناهيا عن السرف و التبذير ، فيصرفون فوق الحاجة و لا بخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم فلا يكفونهم بل عدا خيارا، و خير الأمور أوسطها لا هذا و لا هذا [1].

2. الإنفاق الخاص بالزكاة :

الإنفاق العام من الإيرادات العامة كالجزية و الخراج و العشور و الفيئ هو إنفاق عام غير مخصص لوجوه معينة ، يوجه لجميع أوجه الإنفاق التي يتطلبها نشاط الحكومة و مصالح الرعية بوجه عام [2]، و النفقات التي لا يجوز صرفها إلا في الحدود التي أوجبها الإسلام في قوله تعالى :" **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ** "[3]

3.أن يكون الإنفاق وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية :

بمعنى أن يتم الإنفاق في جميع أشكال و صوره وفقا للتعاليم إسلامية ، و وفقا لمبادئ الشريعة فلا ينفق شيء من المال بغضب الله تعالى ، أو ينفق على محرم أو منهى عنه

4.حسن إختيار القائمين على الإنفاق العام :

أي إختيار أحسن العناصر القائمة على المال العام و ذلك حتى يحسنوا إنفاقه في محله لقوله تعالى :" **وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً** "[4]

1- Quran.alislam.com

2- شوقي عبده الساهي : الفكر الإسلامي و الإدارة المالية العامة ، مطبعة أبناء وهبة حسان ، القاهرة ،1991، ص 73.

3- سورة التوبة الآية 60.

4- سور الممتحنة الآية رقم 08 .

ينهى الله عز و جل عنه تمكين السفهاء من التصرف في الأموال التي جعلها الله للناس قياما أي تقوم بها معاشهم من التجارات و غيرها .[1]

و بالتالي يجب على ولي الأمر أن يأخذ في الحسبان عند إختيار العاملين على المال العام من أن تتوفر لديهم القيم الأخلاقية الحسنة و الكفاءة .[2]

5.الإنفاق العام على المسلمين و غيرهم : [3]

من المبادئ العامة التي كفلها التشريع الإسلامي هو كفالته لجميع المواطنين المقيمين على أراضيه المسلم و غير المسلم ما دام يعيش على أرض إسلامية فإذا كانت الزكاة قاصرة على المسلمين فإن هناك من الموارد الأخرى ما يتسع ليشمل الجميع لقوله تعالى :" **لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** "[4]

ثالثا : ضوابط الإنفاق العام في الإسلام :

من بين الضوابط التي تحكم الإنفاق العام في الإسلام نذكر منها :

1.ضرورة الإلتزام بالنفقات العامة المنصوص عليها في القرآن الكريم و السنة النبوية التي لا يجوز تجاوزها أو إلغاؤها أو تغيير وجهة صرفها لقوله تعالى :" **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ** "[5]

1- شرح ابن كثير الموقع Quran.alislam.com.

2- حسن حسين شحاتة : حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية ، ط1 ، دار النشر للجامعات ، 1999، ص 71.

3- هشام مصطفى الجمل ، مرجع سابق ، ص 192 .

4- سورة الممتحنة الآية رقم 08 .

5- سورة التوبة الآية 60 .

2. ضرورة الإلتزام بالترتيب الشرعي في الإنفاق على إشباع الحاجات أو المصالح العامة التي يتم الإنفاق عليها من الإيرادات العامة من غير الإيرادات المخصصة للإنفاق ، و الذي تم فيه ترتيب الحاجات أو المصالح العامة ترتيبا تنازليا حسب أهميتها للإنسان و كما يلي : [1]

أ- المصالح الضرورية : و هي التي لا تستقيم حياة الإنسان إلا بإشباعها و تتمثل بالضرورات الخمس و هي حفظ الدين ثم النفس ثم الفصل ثم النسل ثم المال .

ب- المصالح الحاجية : و هي التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج و المشقة من حياتهم و هي لا تصل إلى حد الضرورة ، إذ تراعي مايعاني منه الناس من الحرج و المشقة في حياتهم اليومية .

ج- المصالح التحسينية أو الكمالية : و هي التي لم يتم من خلالها إدخال كل شيء حسن من شأنه تحسين حياة الناس بحيث تكون حياتهم أكثر متعة و راحة .

3.حتمية القوامة و الإعتدال في صرف النفقات العامة مع تحريم و إجتناب الإنفاق أو الصرف على الحاجات المحرمة التي لا تعود بالنفع [2]

4.يتم سداد حاجات كل إقليم أو مدينة من إيراداته أولا بحيث لا تنقل الإيرادات إلى العاصمة أو إلى إقليم آخر إلا بعد أن تستنقذ أهدافها كما في حالة فريضة الزكاة .[3]

5.لا يتم إنفاق المال العام على الأفراد إلا لأسباب شرعية كدفع أجور العمال و سداد مشتريات الدولة ...إلخ .

1- سعيد علي العبيدي : إقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان، ط2 ، 2011 ،ص 265-267.

2- عبد الهادي علي النجار : السياسة المالية في الفكر الإقتصادي المعاصر و الفكر الإسلامي ، المكتبة العصرية ، مصر ، ط1، 2011 ، ص 70 .

3- سعيد علي العبيدي : مرجع سابق، ص 268 .

المبحث الثالث: ظاهرة زيادة النفقات العامة :

إن حجم النفقات العامة ازداد وبشكل مستمر في الكثير من دول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعود ذلك إلى ظروف طارئة أو إلى عوامل قد أثرت في حدود الإنفاق العام أو إلى أسباب إقتصادية ، إجتماعية ، سياسية ، إدارية و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى العوامل المؤثرة في حدود الإنفاق العام في مطلبه الأول، وفي المطلب الثاني سنحاول التعرف على الأسباب الحقيقية و الظاهرية لزيادة الإنفاق العام .

المطلب الأول : حجم النفقات العامة والعوامل المؤثرة فيه :

على ضوء هذا المطلب سنتناول في الفرع الأول منه حجم النفقات العامة و في الفرع الثاني سنتطرق إلى قانون فاجنر لتزيادة النفقات العامة .

الفرع الأول :حجم النفقات العامة

يدل حجم النفقات العامة على مقدار الحاجات العامة التي تقوم الدولة بتأمينها للمواطنين ، فكلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك مبدئيا لاشباع رغبات أكثر للمواطنين وبصورة أكبر ودل على فعالة أوسع للدولة [1] ومن أهم العوامل التي تحد حجم النفقات العامة للدولة مايلي:

1. دور الدولة :

من المعلوم بما كان أن دور الدولة لم يكن مستقرا أو ثابتا في الاقتصاد ،بل بالعكس قد تطور وتغير عبر القصور والأزمنة ووفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث هذا التطور شهد مراحل مختلفة ،فدور الدولة في ظل الدولة الحارسة والذي يمثل في سياسة الحرية الاقتصادية وابتعاد الدولة عن الاقتصاد بمختلف عن دورها في ظل الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية إلى أن يصل إلى الدولة المنتجة .

ويمكن التطرق إلى هذه المراحل فيما يلي :

أ. **الدولة الحارسة** : إن هذه المرحلة يميزت بتقلص نشاط الدولة بحيث كانت تؤمن بالنظام الطبيعي والحرية الاقتصادية والتمسك بحياد نشاطها المالي .

ولعل فكرة الاقتصاد ساي المشهورة إن أفضل النفقات أقلها حجما و التي انجز عنها ما يلي :

1- عصام بشور : المالية العامة والتشريع المالي ،مطبعة طربين ، ط2، ص 74.

- انخفاض حجم النفقات العامة ، بحيث يجب أن يكون في أضيق الحدود كالأمن والعدالة .
- ضرورة التمسك بحياد النفقات واقتصارها على الغرض المالي
- التوازن الاقتصادي التلقائي

وعليه كان دور الدولة في ظل الدولة الحارسة محايدا مقتصرا على الأغراض المالية لتغطية النفقات العامة دون أن يكون لها أي أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ب. **الدولة المتداخلة** : مع بداية القرن العشرين وتحت وطأت الأزمات الاقتصاديات المكررة ،وعلى إثرها تخلت الدولة عن دورها الحيادي التقليدي وخاصة بعد انتشار أفكار الاقتصادي كينز التي جاءت معارضة للنظام الرأسمالي المؤمن بالنظام الطبيعي والحرية الاقتصادية فلم تعد بعدها الدولة تقوم بوظائفها التقليدية بل أصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادية والاجتماعي وزيادة النمو الاقتصادي ، بحيث انعكس هذا التطور على زيادة حجم النفقات العامة انسجاما مع الدو الجديد للدولة كدولة متداخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ج. **الدولة المنتجة** : بعد انتشار الفكر الاشتراكي وتأكيد الاقتصادين من أنواع النفقات العامة على أوجه النشاط الاقتصادي ، تطورت النفقات العامة تطورا مذهلا وهذا بعد اتساع نطاق دور الدولة وبشكل كبير .

وعلى هذا يمكن القول أن دور الدولة يعتبرعاملا مؤثرا في حجم النفقات العامة .

2. مستوى النشاط الاقتصادي :

هناك علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى النفقات العامة أي هناك أثرا متبادلا في مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة بمعنى زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة النمو والنتماش ،ومن خلال هذه العلاقة يترتب مستوى الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب الحكومي والطلب الخاص على السلع والخدمات الاستهلاك والاستثمار بحيث تعبر فيه النفقات العامة أحد مكوناته وتتجلى أهميتها في رسم السياسة الاقتصادية بواسطة السياسة المالية عن طريق تأثيرها على الطلب الفعلي وقد نميز حالتين في الاقتصاد .

ففي حالة الركود والتي تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ،ومن أجل رفع من هذا المستوى و الفضاء على البطالة تعمل الحكومة على زيادة حجم النفقات العامة من أجل تحقيق الاستقرار والرفع من الطلب الفعلي .

أما الحالة الثانية في الحالة العكسية بحيث تعمل الدولة على تخفيض الطلب الفعلي وهذا عن طريق تخفيض النفقات العامة إلى مستوى الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي و يقضي على حالة التضخم وارتفاع الأسعار .

3. المقدرة المالية الدولة :

تعتبر المقدرة المالية للدولة الرهان الحاسم الذي تمتلكه في تمويل النفقات العامة من أجل اشباع الحاجات العامة وعليه تعد محددات أساسيا لنطاق النشاط المالي للدولة وحجم النفقات العامة ،وتتوقف المقدرة المالية للدولة على العوامل التالية:

الشكل رقم 06 المقدرة المالية للدولة

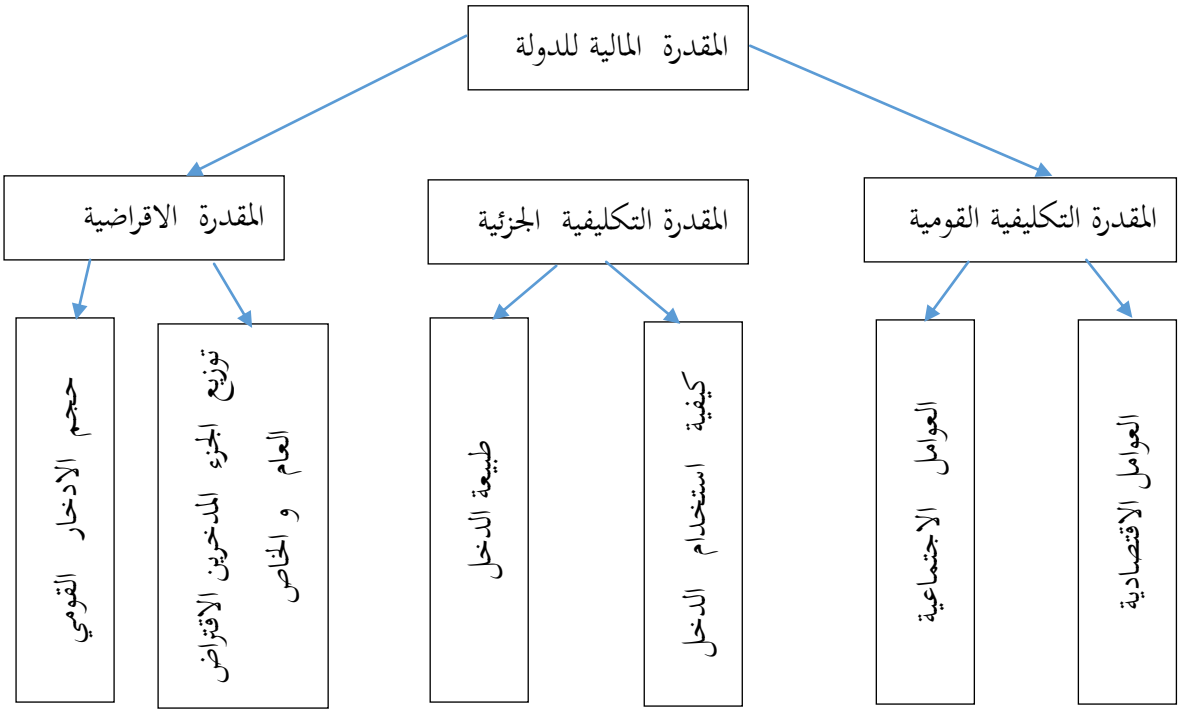

المصدر: نوازد عبد الرحمن الهيثي ، منجد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في المالية العامة، ط1 ،دار المنهاهج ، عمان ، 2005، ص47.

ومن خلال هذا المخطط سنحاول تقديم شرح موجز لهذه العوامل :

أولا: المقدرة التكليفية القومية : في مستوى القدرة التحميلية الدخل لتمويل الضرائب[1] أي أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب .

ومن العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية القومية منها :

1. **العوامل الاقتصادية** [2]

أ. **هيكل الاقتصاد القومي** : هنا لابد من التميز بين نوع النشاط السائد في الاقتصاد فإن كان النشاط السائد هو النشاط الصناعي فإن المقدرة التكليفية تكون كبيرة بسبب ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة وسرعة تداولها ،وإذا كان النشاط زراعيا فإن المقدرة تكون أصغر وسبب ذلك إلى موسمية الدخول وانتشار الاستهلاك الذاتي الذي لا يدخل حركة التداول .

ب. **نمط توزيع الدخل القومي**: كلما كان توزيع الدخل القومي أكثر عدالة كلما قلت الفوارق بين أفراد طبقات المجتمع و هذا ما يؤدي إلى مقدرة تكليفية أكبر نتيجة لسهولة فرض الضرائب التصاعدية لذوي الدخول المرتفعة واعفاء ذوي الدخول المنخفضة .

ج .**حالة النشاط الاقتصادي وطبيعة الظاهرة النقدية السائدة** : هنا لا بد علينا أن نميز بين ظاهرتين :

في حالة التضخم تزداد المقدرة التكليفية وهذا راجع إلى امتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق عن طريق فرض الضرائب أو رفع سعر الفائدة والحالة العكسية بالنسبة لظاهرة الكساد التي تقل فيها المقدرة التكليفية .

1- نوازد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق ،ص 48.

2 - سعيد علي العبيدي : اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص 78-79.

د. **درجة إنتاجية الانفاق العام** : إن توجيه الانفاق العامة إلى المشروعات الإنتاجية يخلق زيادة في الناتج القومي ،وبالتالي يزيد الوعاء الضريبي وهذا ما ينجم عنه زيادة المقدرة التكليفية القومية ،ما انعكس في حالة توجيها إلى المشروعات غير المنتجة.

هـ. **حجم الدخل القومي** : من المعلوم أنه كلما كان الوعاء الضريبي أكبر (الدخل القومي) لأن زيادته تعني زيادة دخل الأفراد والوحدات الاقتصادية وبالتالي عند فرض الضريبة على الدخل تكون هناك علاقة طردية بينهما وعليه تعكس الزيادة في المقدرة التكليفية .

و. **الحد الأدنى اللازم للمعيشة** : وهو ذلك الحد الذي يجب إلا تمسه الضريبة وإلا قلت قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل وكسب الدخل و الإدخار لذلك كلما انخفضت تكاليف المعيشة كلما خضع جزء أكبر من الدخل للضريبة، ومن ثم تزداد المقدرة التكليفية القويمة والعكس صحيح .

2. العوامل الاجتماعية :

تركيب السكان : فكلما زادت نسبة العاملين زاد معها عدد المكلفين بدفع الضرائب هذا من جهة ومن جهة أخرى ،إنتشار الوعي الضريبي لدى أوساط أفراد المجتمع كل هذا يؤثر في زيادة المقدرة التكليفية .

ثانيا : المقدرة التكليفية الجزئية : ويقصد بها مقدرة الأشخاص الطبيعين والمعنويين على الإسهام في تحمل الأعباء العامة وتعتمد هذه المقدرة على عاملين هما :

1. **طبيعة الدخل** :حيث أنه كلما كانت الدخول الفردية تمتاز بالاستقرار الانتظام فإن هذا يزيد من ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي والعكس في حالة تذبذب وعدم استقرار الدخول ينقص من المقدرة التكليفية.

2. **طرق استخدام الدخل** : إن زيادة الدخل تفرض على المستهلك تفضيلات في السلع وصولا إلى السلع الكمالية، وهنا من شأنه أن يزيد من رفاهية الأفراد ومن ثم تزداد قدرتهم على تحمل الأعباء الضريبية .

ثالثا : المقدرة الإقتراضية : ونعني بها قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد والشركات عن طريق الإقتراض وهذه المقدرة تتوقف على عاملين :

- **حجم الإدخار القومي** : عندما تقوم الدولة ببيع سندات لزبائن بسعر فائدة مرتفع هذا ما يشجع على الإدخار وبالتالي يزيد من رفع القدرة المالية للدولة .
- **توزيع الجزء المدخر بين الإقراض العام والخاص** : يحدث تنافسا بين القطاع العام والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض (المدخرات) فإذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنسب المدخرات إلى القطاع الخاص ، أما إذا كانت العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة .

الفرع الثاني : قانون فاجنر لتزايد النفقات العامة :

إن زيادة النفقات العامة وتطورها أصبحت ظاهرة مألوفة وعام في جميع دول العالم بغض النظر عن تطورها أو تخلفها ومهما كان نظامها المالي ، حيث أن معدل النفقات العامة في جميع الدول في تزايد وتطور مستمر.

وإذ كانت نظريات النمو الإقتصادي التقليدية والحديثة ،ونظريات الرفاهية قد عجزت عن تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة فقد جاء العالم الألماني فاجنز سنة 1892 ،وعالج زيادة النفقات العامة من منظور تاريخي اقتصادي مالي ،وقال " أي مجتمع من المجتمعات يحقق معدل محدد من النمو الاقتصادي ، فهذا يؤدي إلى اتساع أعمال الدولة ،مما ينجم عنه زيادة في نفقاتها بنسبة أكبر من نسبة زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي [1].

1- طارق الحاج : المالية العامة ، دار صفاء ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 ،ص 138.

وملخص هذا القانون أن حجم الانفاق العام الجاري والحقيقي يتجه للزيادة مع التطور الإقتصادي للمجتمع ومن المحتمل أن يتساوى معدل نمو الإنفاق العام على الأقل مع معدل نمو الدخل القومي في الأجل الطويل ويمكن توضح قانون wagner من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 07 : قانون wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة .

نصيب الفرد من السلع العامة

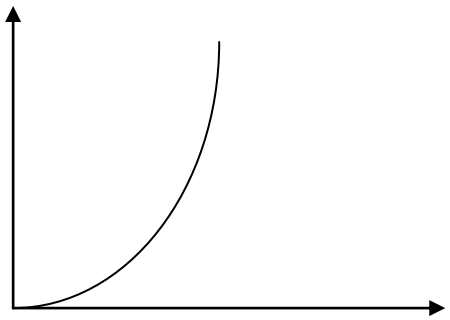

نصيب الفرد من الدخل القومي

المصدر : بن عزة محمد : ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط الأهداف دراسة تقيمية لسياسية الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010/1990 مذكرة ماجيستر ، العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، ص 36.

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون wagner فتأخذ الشكل التالي : [1]

$$\frac{a}{y} = F(Y/N)$$

حيث :

a : الانفاق الحكومي

Y : الدخل القومي

N :عدد السكان

وعليه فإن WAGNER في قانونه عالج مايلي :[2]

1- عبد المجيد قدي :المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية وتقيمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005 ،ص 16.

1. عالج WAGNER الزيادة في النفقات العامة بشكل مطلق وليس بشكل نسبي إذ أن نسب الزيادة في النفقات العامة لا تتساوى في جميع مراحل المتغيرات الاقتصادية فقد تزداد وقت الازدهار وقد تنخفض وقت الكساد .
2. أغفل العامل الزمني في تحليله لزيادة النفقات العامة.
3. ركزعلى العامل الاقتصادي في تأثيره على زيادة النفقات العامة دون الاهتمام بالعوامل الأخرى كالعوامل الاجتماعية والمالية والسياسية .

المطلب الثاني: الأسباب الظاهرية و الحقيقية لزيادة النفقات العامة

ومن خلال هذا المطلب سنستعرض الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في الفرع الأول وفي الفرع الثاني منه نتطرق الى الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة.

الفرع الأول :الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الانفاق العام تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الانفاق عدد يا ،دون أن يقابله زيادة حقيقية و فعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها [1] وعليه فإن هذه الزيادة لا تخلق قيمة مضافة في نصيب الفرد من الخدمات العامة من خلال مشاريعها وأعمالها وإنما تؤدي إلى تضخيم في الرقم الحسابي للنفقات العامة وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي :

1. انخفاض قيمة النقد الوطني
2. تغيير أساليب المحاسبة الحكومية
3. اتساع المساحة الإقليمية للدولة

وفيما يلي سنقدم شرح لمجمل هذه الأسباب:

1- أعاد محمود القيسي : المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة ، عمان ، 2008 ، ص 53.

1. **إنخفاض قيمة النقد الوطني**: إن انخفاض قيمة العملة وتدهورها ينجر عنه انخفاض قوتها الشرائية ،مما يستلزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات العامة وتفسير هذه الظاهرة بارتفاع المستوى العام للأسعار (حالة تضخم) بحيث يستوجب على الدولة أن تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات ،وهذا ما ينجم عنه تزايد النفقات العامة للدولة.

ويجب عند مقارنة حجم النفقات من عام لآخر وخصوصا إذا كانت المقارنة على فترات متباعدة أن يتم استبعاد أثر التغير في المستوى العام للأسعار، ويمكن الإعتماد في ذلك على الأرقام القياسية التي تستخدم في هذه الأغراض[1]

2. **تغيير أساليب المحاسبة الحكومية** : قد يؤدي التغير في أساليب الحسابات الحكومية إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة وهذا من خلال إلغاء قاعدة تخصيص الإيرادات العامة إذ يتم إدراج كل النفقات العامة جميعها في الموازنة العامة للدولة ،فإن هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن تغيير القواعد المالية فهي زيادة ظاهرية ومن أبرز الحالات أيضا الداعية إلى زيادة الظاهرية في النفقات العامة تمديد الفترة الزمنية للميزانية ، كما يؤدي تعدد الموازنات العامة وتداخل عناصرها إلى تكرار حساب يؤمن هذه العناصر بصورة تؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في ارقام النفقات العامة[2]

3. **اتساع المساحة الإقليمية للدولة وزيادة عدد سكانها**:يترتب عن اتساعه المساحة الاقليمية للدولة وكذا زيادة عدد سكانها إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة تهدف مواجهة مطالب عدد سكان المتزايد والأقاليم الجديد المنظمة ، وتعد زيادة ظاهرية لكونها لا تنتج بسبب التوسع في أنواع الخدمات ولا في تحسينها نوعا ، وإنما لمواجهة الطلب الإضافي على تلك الخدمات

1- محمد البنا : اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث ، الدار الجامعية ،مصر ، 2009 ،ص 285.

2 - محمد طاقة ، هدى العزاوي :اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، 2007 ،ص 44.

ذاتها من قبل الأعداد المتزايدة للسكان واحتياجات الأقاليم الجديدة مما يستدعي زيادة النفقات العامة للدولة ، بحيث لا تبرز زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها .

الفرع الثاني :الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام :

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، فالزيادة الحقيقية إذن هي تلك الزيادة في النفقات العامة التي تصاحبها زيادة في كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها وزيادة مقدار العبء الضريبي أو الأعباء الأخرى[1]

وهكذا تتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد الانفاق العام وتتمثل في الأسباب الاقتصادية ، الإجتماعية ، الإدارية ، المالية ، السياسية ، العسكرية، وعليه سنتطرق إليها فيما يلي :

أولا – الأسباب الاقتصادية :

ومن أهم الأسباب الاقتصادية نذكر :

- زيادة الدخل القومي .
- تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .
- المنافسة الاقتصادية.

1. **زيادة الدخل القومي** : فقد ينجم علاقة طردية بين زيادة الدخل القومي وزيادة الانتاج ،فمن الطبيعي أن يترتب نمو الدخل الوطني و إزدياد موارد الدولة ، فكلما ازدادت دخول الأفراد اتسعت أوعية الضرائب ،مما يسهل لها اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم و توجيهها لتحسين خدماتها العامة كما نوعا.

1- عادل فليح العلي : مالية دولية ، دار وهران ، عمان ، 2008 ،ص 159.

2. **تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية** : ومن الأسباب التي ساهمت في زيادة حجم النفقات العامة توسع تدخل الدولة بهدف القيام بمهام ووظائف متعددة في الحياة الاقتصادية وللحفاظ على التوازن الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة .

3. **المنافسة الاقتصادية** : إن التنافس الاقتصادي الدولي يخلق زيادة في حجم النفقات العامة وهذا من خلال الإعانات المقدمة لتشجيع المشروعات الإقتصادية للمحافظة على صدارة المنتوج و زيادة الإنتاج كما ونوعا على مستوى الأسواق الدولية والمحلية .

ثانيا – الأسباب الإجتماعية :

و من بين هذه الأسباب نذكر :

1. **زيادة عدد السكان والهجرة إلى المدن** : يترتب على زيادة عدد السكان زيادة النفقات العامة وهذا لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام ،كما أن زيادة نسبة سكان المدن عن طريق نمو سكانها والهجرة إليها يزيد من حجم النفقات العامة بسبب تخصيص إعتمادات مالية أكبر منها في الريف وهذا نظرا إلى إرتفاع تكاليف أداء الخدمات العامة من جهة ومن جهة أخرى إلى زيادة الطلب.

2. **تطور الوعي الاجتماعي** : يترتب عن زيادة نمو الوعي الاجتماعي إزدياد وعي الأفراد بحقوقهم ،فأصبحوا يطالبون الدولة بوظائف عديدة ومختلفة كالتأمين عن البطالة والمرض والشيخوخة ،وكذا تقديم إعانات لذوي الفئات المحرومة مثل الفقراء واليتامى والأرامل ومن أجل كل هذا يستلزم على الدولة القيام بهذه الخدمات وهذا عن طريق زيادة النفقات العامة.

ثالثا – الأسباب الإدارية :

إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة يتطلب خلق العديدي من الوزارات والإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة،وكذايتطلب وجود موظفين للإشراف وحسن سير هذه المرافق .

كما يتطلب توفر ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم (أثاث ، مكاتب ...الخ) ،ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة ،هذا من جهة ومن جهة أخرى ومن أجل تحسين الكفاءة والقدرات المهنية والتدريب والتأطير في العمل الإداري يترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة ضف إلى ذلك ما تتميز به الدولة النامية من إنتشار الفساد الإداري والإختلاسات والرشوات التي تكون عبء على الدولة وترتب في زيادة الانفاق الحكومي.

رابعا – الأسباب المالية :

وتتمثل هذه الأسباب في سببين هما :

- وجود فائض في الايرادات العامة.
- سهولة الاقتراض.

1. **وجود فائض الايرادات العامة** : وجود فائض في الايرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على انفاقه سواءا في أواجه ضرورية أوغير ضرورية وتتجلي خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة [1] .

2. **سهولة الاقتراض** : سهولة الاقتراض في العصر الحديث عكس ما كان عليه فيما مضى ،فإن القروض كانت تعتبر وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة لأن الدولة كانت تعاني الكثير في سبيل الحصول عليها ،أما الآن في العصر الحديث نلاحظ أن الدولة تلجأ ّ إلى الفروض العامة لتغطية العجز في إرادتها وبشكل كبير وذلك يعود إلى سهولة الإقتراض وهذا ما يزيد من حجم النفقات العامة.

خامسا : الأسباب السياسية :

فإنها نبدو من خلال بعض العوامل التي تؤثر في زيادةحجم النفقات العامة ومن بينها :

1- سوزي عدلي ناشد : المالية العامة ، منشورات الحلبي ، لبنان ، 2003 ، ص 67.

- انتشار الديموقراطية
- انتشار المبادئ والنظم الديموقراطية
- نمو مسؤولية الدولة
- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي

وفيما يلي سنتطرق لهذه العوامل بإيجاز:

1. **انتشار الديمقراطية** : مع تنامي الوعي السياسي أدى ذلك إلى توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي في رسم سياسة الدولة من أجل تحقيق الإستقرار الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى لهم الحق المراقبة والمحاسبة كل هذا يترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة

2. **انتشار المبادئ والنظم الديموقراطية** : إن تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات أدى إلى انتشار المبادئ والنظم اليدموقراطية إن ترتب عنها توسع نشاطات الدولة كالإهتمام بالحالات الإجتماعية ولاسيما الفقيرة منها محاولة من الحكومات المنتخبة تقديم الكثير من الخدمات الإجتماعية من أجل ارضاء وكسب ودا الرأي العام هذا ما ينجم عنه زيادة في حجم النفقات العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعدد الأحزاب السياسة اتجاه كل منها إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية لكسب رضاء أنصاره ولتنفيذ برنامجه الانتخابي كل هذا يستدعي زيادة حجم النفقات العامة

3. **نمو مسؤولية الدولة** : مع تنامي مسؤولية الدولة أصبحت تقدم تعويضات للأفراد المتضررين خلال تأدية مهام في المصالح والتهيئات العامة للدولة وكذا المتضررين نتيجة للحروب وينجم عن هذا كله تزايد في النفقات العامة .

ازدياد نفقات التمثيل الخارجي ان اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عددالدول المستقلة وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وكذلك زيادة عدد المنظمات الدولية والإقليمية أدى

إلى زيادة حجم النفقات العامة ضف إلى ذلك الإعانات والمساعدات والقروض المقدمة للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية كل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة

سادسا – الأسباب العسكرية : لدى تحقيق الأمن الإستقرار الداخلي والخارجي من أهم وظائف الدولة قديما وحديثا وبالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والإستعداد لهاسواءا وقت الحرب أو في أوقات السلم كل هذا يتطلب نفقات عامة لشراء الأسلحة والمعدات الحربية ودفع رواتب العسكرية ، ضف إلى ذلك إلى تزايد نفقات البحوث العسكرية ولاسيما في الوقت الراهن ما تعرفه من تطور في مجال استخدام الأسلحة والطاقات النووية وتتفاوت هذه الزيادة المجال حيث ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي ومن جهة أخرى تزايد النفقات العامة وقت الحرب خاصة بسبب سرية الانفاق العسكري وسرعة اتخاذ القرارات الانفاقية ،وصعوبة تحقيق الرقابة على المال العام ، ضف إلى ذلك مخلفات الحرب من إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب وتقديم تعويضات للمتضررين.

وعلى هذا النحو نكون قد انتهينا من استعراض الأسباب المختلفة لتزايد حجم النفقات العامة.

خلاصة :

من خلال استعراضنا لبعض المفاهيم النظرية للنفقات العامة استخلصنا أنه من خلال تعريف النفقة العامة على أنها مبالغ نقدية أُقرت من قبل السلطة التشريعية، بقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة ، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، يتضح أن النفقات العامة تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية للدولة ، تستخدمها في تحقيق أهدافها مراعيتا عناصر وقواعد و أشكال صرفها ،كما جاء على أراء الكثير من الاقتصاديين أن مفهوم النفقات العامة في المذاهب الاقتصادية تطور على حسب الدور الذي تقوم به الدولة ، وهو ما تطرقت له النظرية الاقتصادية ، و في ظل تطور هذا الدور من الدولة الحارسة و سياستها المحايد إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، ما تطلب ذلك إلى تعدد أوجه نشاطها و إلى ازدياد حجم نفقاتها و تنوعها ،و إن زيادة النفقات العامة وتطورها أصبحت ظاهرة مألوفة وعامة في جميع دول العالم بغض النظر عن تطورها أو تخلفها ومهما كان نظامها المالي.

الفصل الثاني:

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي

مقدمة :

لا تقتصر أهداف مختلف أنواع النفقات العامة على مجرد إشباع الحاجات العامة ، بل تتعدى ذلك فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي للمجتمع بقصد تحقيق نموه المتوازن ، وعليه أصبحت النفقات العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستخدمها جميع الدول بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها ، و تتوقف أثر هذه النفقات العامة على المتغيرات الكمية الاقتصادية الكلية وهي الاستهلاك ، الادخار ، المستوى العام للأسعار ، توزيع الدخول و التوازن الاقتصادي ، كما لها أثر على المتغيرات الجزئية ، كأثرها على سلوك المنتج و نمط المستهلك و على كل من الطلب و العرض .

وتنقسم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة إلى آثار مباشرة و غير مباشرة تتمثل فيما يحدثه كل من آلية عمل المضاعف و المعجل ، و صولا إلى المتغيرات الكمية لتحديد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة .

و على ضوء ما تقدم ومن أجل إثراء الموضوع ، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : مفاهيم و أساسيات حول النشاط الاقتصادي .

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة .

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة.

المبحث الأول : مفاهيم و أساسيات حول النشاط الاقتصادي

و بعد أن تغيرت وظيفة الدولة من الدولة المحايدة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، أسندت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي في الكثير من المجتمعات و الدول من أجل تحقيق عدد من الأهداف العامة ، بحيث أصبح يستهدف النشاط الاقتصادي إشباع الحاجات الفردية و الجماعية ، و على ضوء ما تقدم سنحاول التعرف على مفهوم النشاط الاقتصادي في المطلب الأول ، و في المطلب الثاني منه سنتطرق إلى كيفية تقدير النشاط الاقتصادي

المطلب الأول :مفهوم النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي بشكل عام، ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وذلك تبعا لتعدد الاقتصاديين الذين ساهموا في وصفه وتحديد مفهومه و في هذا السياق سنحاول التعرف على تعريف النشاط الاقتصادي في الفرع الأول ،و مكونات النشاط الاقتصادي في الفرع الثاني .

الفرع الأول : تعريف النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي هو تلك العمليات التي يقوم بها الإنسان لاستخراج المواد من الطبيعة ، و تحويلها وفقا لمراحل حتى تصبح صالحة لتستجيب لحاجاته .

فالهدف العام من النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات أفراد المجتمع ، فتحديد هذه الحاجات محددة في نفس الوقت الغايات المقصودة من وراء القيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع المعين . و هي غايات تستقر عن طريق العادات و الأخلاق الاجتماعية [1]

و من أجل القيام بهذه العملية لتحقيق الحاجات و الأهداف العامة المسطرة وفقا لبرامج مخطط و بالمدة المحددة وجب عليه من توفر عوامل مؤثرة في نجاعة القرار و تحقيق قيمة مضافة و بالتالي الوصول إلى المبتغى ، و تتمثل هذه العوامل في :

[1]– محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي ، المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، ص 42.

أولا : توفر الموارد الاقتصادية

1.الموارد البشرية : يشكل السكان المصدر الرئيسي للقوة العاملة و المتمثلة في ذلك الجزء من السكان الذي ينتج ليس فقط للاستهلاك و تأمين حاجاته ، و إنما ينتج أيضا ، و إعانة الفئات الأخرى من السكان غير المنتجين ، و على هذا الأساس أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم الموارد و هو المنتج للسلع و الخدمات و المنافع ،و هو المستهلك أيضا و بالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل و استهلاك و ما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار و استثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوبة ، و إنما يتوقف في النهاية على حجم و نوع السكان ، و في هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فإنه لا يجب الاقتصار على الجانب الكلي لهما ، و إنما يشمل على القدرات التنظيمية و ما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعارف و الخبرات و الإرادة و التصميم على تحقيق التطور و التغلب على المشاكل المختلفة .[1]

2.رأس المال :

يعتبر رأس المال من حيث توفره ، و معدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات و معدلات تغيرها ، و عليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة ، و عامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني ، و ينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجهة فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة ، و قيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى ، و لا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها ، و ذلك بإقامة مصانع جديدة ، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات و التكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل ، و

1- أحمد مندور ، أحمد رمضان : اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية ، الدار الجامعية ، بيروت ، دط ، 1990 ، ص 74 .

هنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية و ثم زيادة نمو رفع مستوى الإنتاج الوطني .[1]

3.الأرض و الموارد الطبيعية :

لا شك أن وفرة الموارد الطبيعية و نوعيتها و كيفية استخدامها تعتبر العوامل المحددة لإمكانيات النمو الاقتصادي ، و تعني بالأرض المعنى الواسع ، فلا تقتصر على سطح الأرض بل تمتد لتشمل ما حول الأرض و ما عليها و ما في باطنها فنحن نتكلم عن الأرض الزراعية و المعادن الباطنية ، المياه ، الموقع ، المناخ [2]

و تعني بالموارد كل ما يقوم به الإنسان بإدراكاته و تقيم منفعته و إعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو بطلب معين و يجب توفر شرطين في الموارد هما :

- أن توجد المعرفة و المهارة الفنية التي تسمح باستخراجه و استخدامه .
- أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها

أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد ، و هكذا فإن قدرة الإنسان و مهارته و حاجته ، هي التي تجعل الشيء معين دون آخر قيمة و ليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء ، و طالما أن قدرات الإنسان و حاجاته في تغيير مستمر عبر الزمن ليشمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد و تحسن المعرفة الفنية و العلمية .[3]

إن توفر الارض و الموارد الطبيعية لا يمكن أن يؤديان إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة و مهارة فنية لاستغلال هذه الموارد و تسييرها

4.التنظيم و الابتكار : لقد انبثق هذا العنصر تاريخيا بانبثاق الثورة الصناعية في أوربا ، و اعتبر عنصرا منفصلا عن عنصر العمل أو العنصر البشري عندما نشأت الحاجة

1- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي : التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، دط ، 2000 ، ص 42.

2- أحمد مندور ، أحمد رمضان ، مرجع سابق ص 27

3- محروس إسماعيل : دراسات في الموارد الاقتصادية ، شباب الجامعة ، الإسكندرية ، دط ، د ت ، الجزء الأول ، ص 21 .

لشخص ، أو مجموعة أشخاص ، أو مؤسسة تقوم بالمهام الرئيسية لأي منظم ، مع ذلك يستطيع المنظم و خاصة في المشروعات الكبيرة ، أن نحول بعض هذه المهام لأشخاص آخرين من إداريين و فنيين ، و لكن يبقى هو المسؤول الأخير و يتحمل نتائج أعمال الآخرين التي تتمثل بالربح أو الخسارة في المشروع ، و تتمثل المهام الرئيسية للمنظم فيما يلي : [1]

– **تنظيم العملية الإنتاجية:** أي تنظيم استخدام عناصر الإنتاج من أرض و عمل و رأس المال بكفاءة في إنتاج السلع و الخدمات .

– **اتخاذ القرارات الإدارية** : إن كل عملية إنتاجية بحاجة إلى من يقرر ماهية السلع التي تنتج ، و كمياتها ، و كيفية إنتاجها ، و معالجة المشاكل التي قد نشأت عن ذلك

– **تحمل المخاطر** : في أية عملية اتخاذ القرارات هناك عنصر مخاطرة حيث لا توجد عادة ضمانات بأن القرارات المتخذة ستكون دائما قرارات صائبة و هناك دائما نسبة احتمال للخطأ في صنع القرارات تتحمل نتائجها أو تبعاتها الجهة المنظمة للمشروع .

– **الابتكار و الإبداع:** و هذا يعني إدخال تقنيات جديدة في الإنتاج أو إنتاج سلع جديدة ، أو متطورة ، أو إعادة تنظيم العمليات الإنتاجية لما هو أحسن .

ثانيا :الحاجات البشرية

تعتبر الحاجات البشرية المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لأن التفسير النهائي للنشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية ، فالإنسان ابتداء يحتاج إلى الأشياء الضرورية للحياة و تنحصر في الغذاء و الكساء و الأشياء التي توفر له الحماية و الأمن ، و في الواقع رغبات الإنسان و حاجاته تتعدى ذلك ، و يمكن تقسيم الحاجات البشرية إلى نوعين :

1.الحاجات الاقتصادية : و التي تعتبر من بين الحاجات التي يتم إشباعها أو الوصول إلى تحقيق رغباتها بواسطة السلع و الخدمات التي يبذل الإنسان الجهد في إنتاجها

1– نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف : الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 23، 24 .

بحيث أن هدف العملية أو الجهد المبذول يستهلك تكاليف مادية ، و هذا ما يعني أن السلع و الخدمات التي تسبب المشكلة الاقتصادية .

2.الحاجات غير الاقتصادية:

تعتبر الحاجات غير الاقتصادية عن تلك الحاجات التي يتم إشباعها بدون جهد في الإنتاج أي أن الإنسان لم يبذل أي طاقة في سبيل تحقيق هذه الحاجات ؛ أي أن هذه السلع لا تتحمل تكاليف الإنتاج ، أي ليست لها قيمة اقتصادية و هي موجودة ب صورة طبيعة ، و تسمح بالسلع الحرة أو السلع غير الاقتصادية .

و عليه أنه ليست كل الحاجات لها نفس التأثير على النشاط الاقتصادي و لهذا تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها بالنسبة للحاجات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي .

و للحاجات البشرية مجموعة من الخصائص من الناحية الاقتصادية و هي :

1.القابلية للتعدد : إن الحاجات الإنسانية في الأصل عديدة و متنوعة و تتنوع باستمرار تبعا للعادات و التقاليد من جهة و من جهة أخرى لتقدم الحضارة في المجتمعات ، و تعتبر هذه الحاجات أن لا حد لها [1]

2.القابلية للاستبدال : و تعني هذه الخاصة أنه يمكن الاستغناء عن بعض الحاجات عوضا لتلبية حاجات أخرى أو الاستغناء عن سلعة مقابل سلعة أخرى ، و لهذه الخاصية قيمة كبرى في الحياة الاقتصادية إذ عن طريقها يتم الحد من ارتفاع الأسعار من قبل المحتكرين [2]

3.القابلية للإشباع معنى قابلية السلعة للإشباع هو أن مقدار من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة و ترد قابلية الإشباع إلى طبيعة الإنسان ، فالإنسان محدود القدرة و لكن بعض الكتاب يستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود و الحاجة إلى الترف .[3]

1- توفيق عبد الرحيم : مبادئ الاقتصاد الجزئي ، دار الصفاء ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 26.

2- رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي ، دار النهضة العربية ، الجزء الأول ، 1973 ص 74.

3- رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص 71 .

ثالثا : الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد الكلي : الأساس الثالث للنشاط الاقتصادي الذي يجب التعرف عليه هو كيف يتم تحويل الموارد الاقتصادية النادرة إلى سلع و خدمات منتجة تستخدم لأغراض الاستهلاك أو لاستخدامها في صناعة سلع و خدمات أخرى ، و هذا ما يطلق عليه اسم المشكلة الاقتصادية.

و المتعارف عليه أن نظام اقتصادي يواجه ثلاث محاور لحل المشكلة الاقتصادية

المحور الأول: كيفية تخصيص الموارد الإنتاجية المتوفرة بين القطاعات الاقتصادية داخل المجتمع أي بين القطاع (الصناعي ، الزراعي ، القطاع الخدمي ، كالنقل ، التعليم و الصحة ...إلخ

المحور الثاني : تحديد الأسلوب الذي يتم بموجبه توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع

المحور الثالث : كيفية توزيع الدخل على أفراد المجتمع

الفرع الثاني : مكونات النشاط الاقتصادي

إن عملية تلبية رغبات الإنسان مرتبطة ارتباطا وثيقا باستهلاك المواد أو الخدمات التي يرغب فيها و لكن هذا الأخير لا يستطيع أن يستهلك المادة قبل أن يستخرجها من الطبيعة و أن يحولها لتصبح صالحة الاستهلاك و هذا ما يعرف بعملية الإنتاج ، كما أنه لا يستطيع أن ينتج كل شيء بمفرده أن يكون ذاتيا في تحقيق مطالبه و احتياجاته إذ نراه مطالبا بتبادل سلعة مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى فالإنسان مطالب بالقيام بعمليات ثلاث

1.عملية الإنتاج:

يعرف بأنه عملية تنسيق لكل عوامل الإنتاج أي لكل عناصر الإنتاجية من أجل الحصول على موارد أو خدمات صالحة لاستجابة إلى رغبة ما .[1]

حيث أن عملية الإنتاج يقصد بها إنتاج السلع و الخدمات و ليس إنتاج السلع فقط [2]

1- فتح الله و العلو : الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحديث ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ص 16.

2 -Roger ,G, Scheseder ,operation management,2ed (New York : Mc Graw-Hill Book Company) 1985, P05.

و يعرف أيضا أن الجهد الإنساني المبذول لتحويل الموارد بأن يجعلها أقدر على إشباع الحاجات .[1]

وظيفة الإنتاج هي تلك الوظيفة التي تؤدي بواسطة مجموعة من الأفراد داخل التنظيم ، و الذين تقع عليهم مسؤولية إنتاج السلع و الخدمات التي تقدمها المنشأة لعملائها و غالبا ما تستحوذ وظيفة الإنتاج على أكبر عدد من العاملين بالمنشأة و تهيمن على النصيب الأكبر من أصولها .[2]

فالإنتاج هو خلق منفعة أو زيادتها ، فعندما يقوم الفرد بالإنتاج فإنه لا يخلق المادة . و لكنه يقوم بخلق المنافع و ذلك عن طريق عمليات التحويل التي يجريها على الموارد ، فالإنتاج لا يعدو أن يكون عملية تمويل لبعض المواد إلى صورة أخرى أكثر منفعة و بذلك يتضمن الإنتاج علاقة مستخدمات (عنصر الإنتاج) و بين المنتج (الناتج) يتم بمقتضاها تحويل المستخدمات إلى الناتج ، التحويل يزيد من منفعة المستخدمات أي يجعلها أجدر على إشباع الحاجات

و عليه فإن عوامل الإنتاج أربعة متمثلة في الطبيعة التي تستخرج منها المادة الخام ، و العمل الذي يستعمله لتحويل المادة و رأس المال الذي يعطيه الإمكانية المادية لتحويل هذه المادة و الإدارة أو التنظيم الذي يحقق التركيبة المثلى بين عناصر الإنتاج وفقا لقاعدة تحقيق أكبر إنتاج بأقل التكاليف

2.عملية المبادلة :

هي نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل البضاعة من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية .

1- خام البلاوي : أصول الاقتصاد السياسي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص 83 .

2 -Everette , Adam, Irronald j, Ebert : production and operations management 2ed (London prentill- hall international fre)1982, P 24

بحيث يستعمل الأفراد في مبادلتهم وسيلة تمكنهم من إيجاد مقياس موحد للقيمة و هي النقود أو العملة ، و لقد حلت النقود محل المقايضة التي كانت تستعمل في العصور القديمة و هي مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى مثل مبادلة الألبسة متمثلة في الثياب بمواد غذائية مثلا كالزيت ثم تطورت العملية إلى نقود من نقود المعادن النفيسة كالذهب و الفضة إلى نقود يصدرها البنك المركزي و هي عبارة عن نقود كتابية تصدرها البنوك المؤسسات المالية

إن عملية المبادلة عملية وسيطية بين الإنتاج و الاستهلاك و هي عملية تتزايد أهميتها اليوم بتزايد النشاط الاقتصادي .

3.عملية الاستهلاك :

إن عملية الاستهلاك ليست عملية سهلة التقدير و المعرفة لأن الأفراد في استهلاكهم يعتبرون أن مجموع مشترياتهم من السوق يساوي استهلاكهم ، لكن في الواقع تقدر هذه المشتريات سوى قسط من مجموع الاستهلاك فعليه فإن عملية الاستهلاك هي عملية تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم و رغباتهم بحيث تؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على المواد أو الخدمات المستهلكة أو القضاء على القيمة ، فالإنسان الذي يستهلك مادة ما يعمل في الواقع على القضاء على قيمة تلك المادة و لكن هذا ليس بمعناه المادي فهناك مواد يستجيب لرغبة معينة و تُشبع تلك الرغبة أي تدخل في حيز الاستهلاك دون أن تفقد شيئا من وجودها و هي مواد استهلاكية معنوية أو ثقافية .

يتبين مما سبق ، أن العلاقات الاقتصادية متشابكة غير أنه يمكن وضعها في إطار مبسط من شأنه يوضح الملامح الأساسية للنشاط الاقتصادي و ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 08: نموذج تخطيطي لاقتصاد مبسط

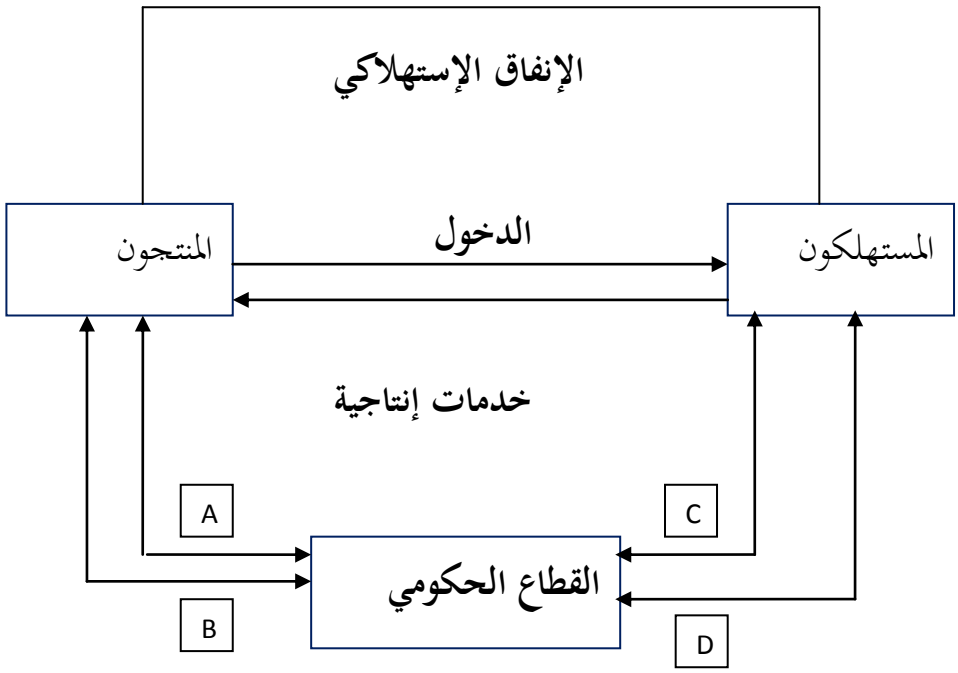

المصدر : مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد : مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل ، الطبعة الأولى، 2004 ، الأردن ، ص 41

من خلال الشكل أعلاه إنه تتم عملية تبادل السلع و الخدمات في سوق السلع ، بينما يتم الحصول على الموارد الإنتاجية في سوق عناصر الإنتاج ، فالمستهلكون لا يمثلون سوقا لإنتاج المنتجين فقط ، بل يقدمون خدمات العمل و الموارد الأخرى الضرورية للإنتاج حيث يمثل الجزء العلوي من المخطط تدفق السلع و الخدمات من الشكل نلاحظ أن المستهلكون يحصلون على دخولهم النقدية مقابل ما يقدمونه من عوامل إنتاج (الأرض ، العمل و رأس المال و المنظم) و تلعب الحكومة دورا مهما في الاقتصاد ، إذ نلاحظ أن هناك أربعة تيارات بين الحكومة و المنتجين أو المستهلكين

حيث يمثل التيار (A) تدفق السلع و الخدمات من المنتجين إلى الحكومة

و التيار (B) يمثل الخدمات التي توفرها الدولة للمنتجين مثلا سن القوانين و تنفيذها

و التيار (C) يمثل العمل و الموارد الأخرى التي يوفرها القطاع الخاص لإنتاج السلع و الخدمات في القطاع الحكومي.

أما التيار (D) فيمثل السلع و الخدمات التي ينتجها القطاع الحكومي و يستخدمها المستهلكون من الرعاية الصحية و التعليم و المكتبات و الحدائق العامة .

المطلب الثاني : تقدير النشاط الاقتصادي

إن عملية تقدير النشاط الاقتصادي حظيت بأهمية كبيرة من قبل جميع الدولة المتقدمة منها أوو السائرة في طريق النمو لما لها من أهمية مرموقة بحيث تعتبر أحد المؤشرات الماسة التي تعكس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي هذا من جهة أخرى تعتبر الركيزة الأساسية التي تساعد في دراسة العوامل المثيرة في نمو الناتج و الدخل القومي كما تعتبر وسيلة أو أداة في يد الدولة تساعدها في رسم سياستها الاقتصادية و الاجتماعية وهناك ثلاث طرق لذلك

الفرع الأول :طرق تقدير النشاط الاقتصادي

هناك ثلاث طرق لتقدير النشاط الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

1. طريقة الإنتاج :

هي طريقة التي بواسطتها يمكن تحديد قيمة السلع والمنتجات خلال السنة و هي تتضمن تحديدي الناتج الوطني ويتم قياس الدخل الوطني وفقا لهذه الطريقة بأسلوبين هما :

أ. **طريقة القيمة المضافة** : يتم الدخل القومي وفق هذه الطريقة وذلك من خلال احتساب القيم المضافة المتحققة في كل نشاط اقتصادي وفي كل مرحلة من مراحل انتاج السلعة وفي جميع القطاعات الاقتصادية ،ومن خلال جمع النشاطات يمكن الوصول إلى احتساب الدخل القومي

القيمة المضافة الاجمالية = القيمة الاجمالية للمنتوج النهائي (المحقق) – القيمة الاجمالية لمستلزمات الإنتاج (الاستهلاكات الوسطية)

نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلعة الوسطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة إن اعتماد هذه الطريقة يساعد في تجاوز عيوب الطريقة السابقة حيث في هذه الطريقة يتم اظهار جميع النشاطات الاقتصادية ،كما يمكن أن تساعد هذه الطريقة في اظهار الأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع أو فرع لمرحلة إنتاجية في توليد الناتج القومي .

ب. **حساب الناتج الوطني بطريقة إضافة المنتجات النهائية** : تتمثل هذه الطريقة في جمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات وعدم إدخال أي عمليات وسيطية عند حساب الناتج القومي الإجمالي .

بحيث تمكننا هذه الطريقة من تفادي تكرار الحساب في جميع كل البضائع والخدمات النهائية المباعة إلى المستهلكين وإلى حكومة العالم الخارجي .

2. طريقة الدخل :

يتم قياس الدخل القويم وفقا لهذه الطريقة وذلك من خلال احتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية .

وتوزيع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتهم في الإنتاج كما يلي:

- العمل ويطلق على عائده اسم الأجور
- رأس المال و يطلق على عائده اسم الفائدة
- الأرض ويطلق على عائده اسم الريع
- الإدارة ويطلق على عائدها اسم الربح

فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج ،أي تقوم بإضافة الأجور إلى مجموع الفوائد إلى مجموع الريوع إلى مجموع الأرباح فإننا نحصل على تقدير الدخل الوطني [1]

الدخل الوطني = الأجور والرواتب المدفوعة + الفوائد المدفوعة + الريع (الايجار) + الأرباح الموزعة وغير الموزعة.

$$y = y_w + y_i + y_r + y_p$$

حيث :

y : الدخل الوطني (الناتج الوطني)

y_w : مجموع الأجور

y_i : مجموع الفوائد

1 – عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، 1990، الجزائر ، ص 19.

y_r : مجموع الربوع

y_p: مجموع الأرباح

ولبعض صعوبات تقييم المنتجات الاقتصادية لأن في الواقع العملي بأن هناك الكثير من المنتجات الاقتصادية لا تدخل السوق وبالتالي لا يمكن تحديد قيمة لها ولذا لابد من التمييز بين الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق والناتج الوطني الإجمالي سعر التكلفة

الدخل القومي يمثل كافة الاستحقاقات النقدية لها لكي عوامل الإنتاج في مدة زمنية معينة

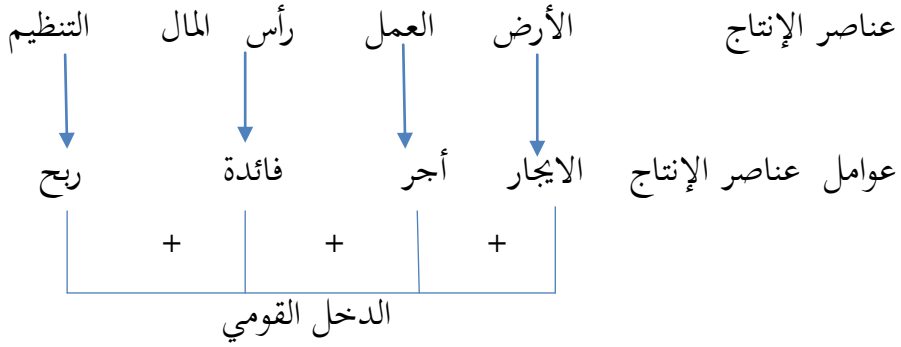

وهو عبارة عن إجمالي عوائد عناصر الإنتاج خلال مدة معينة

عادة ما يتم التمييز بين الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق الناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة فيما يلي [1]:

الناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة

أي أنه يحتسب سعر تكلفته فهو لم يدخل إلى السوق بالتالي لا يحتوي على الضرائب والرسومات ولكنه يتضمن التحويلات أو المساعدات التي تقدمها الحكومة أو العالم الخارجي

فإذا رمزنا ب Txi للضرائب والرسومات و(Tr) للتحويلات فإنه يمكن كتابة :

$$PNB_F = PNB_M - Txi + Tr$$

حيث : PNB_F يمثل الناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة

و PNB_M يمثل الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق PNB_M :أي أنه يقدر سعر السوق بالتالي فهو يتضمن الضرائب والرسومات ولكنه لا يتضمن التحويلات أي: $PNB_M = PNB_F + Txi - Tr$

1- بريش السعيد : الاقتصاد الكلي ،نظريات ،نماذج وتمارين محلولة ،دار العلوم ، الجزائر 2007 ، ص48.

وهنا نلاحظ أن PNB_F < $\mathbf{PNB_M}$ دائما في الحالات العادية

3. طريقة الانفاق الكلي :

يؤثر الانفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي ،وتحليله يتم قياس الدخل القومي وفق هذه الطريقة من خلال احتساب جميع أوجه الانفاق خلال فترة زمنية معينة ، فلتقدير قيمة الناتج الوطني فإنه لابد من جمع انفاق كل القطاعات :

$$Y= C+I+G+(X-M)$$

حيث :

C : الانفاق العائلي (نفاق استهلاكي)

I: انفاق قطاع الأعمال (الانفاق الاستثماري)

G: الانفاق الحكومي (استهلاكي واستثماري)

(X-M): انفاق القطاع الخارجي و الذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات

Y: إجمالي الناتج الوطني

الفرع الثاني : مكونات الطلب الكلي

ينقسم الطلب الكلي إلى أربعة أقسام :

الاستهلاك : الذي يعتبر أهم مكونات الطلب الكلي إذ أن النسبة الأكبر من دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك ، وتعتبر ثقة المستهلكين عاملا مهما في تطوير النشاط الاقتصادي.

الاستثمار : الذي يعتبر ضرورة حيوية لأي اقتصاد ، لأنه بمثابة ضمان لتواصل النشاط الاقتصادي.

القطاع الخارجي: إن وضعية المعاملات مع القطاع الخارجي سواء كانت صادرات أو واردات تتأثر أساسا بالنشاط الاقتصادي ، أي بالوضعية الاقتصادية للبلد المعني .

الإنفاق العام : يعبر عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها.

ومن خلال ما يلي سنتطرق إلى الاستهلاك الذي يعتبر أهم مكونات الطلب الكلي:

تعريف الاستهلاك :الاستهلاك هو استعمال الأشياء بهدف الاستفادة منها في اشباع حاجة ضرورية أو رغبة معينة ،أي الاستعمال النهائي للسلع والخدمات لإشباع حاجات ملحة [1]

1- عبد الحكيم رشيد : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار البداية ، عمان ، ط1 ،2012 ، ص 113.

ويعرف الاستهلاك اقتصاديا على أنه مجموع النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية الاحتياجات والرغبات خلال فترة معينة ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الاستهلاك له علاقة بالدخل لأنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك .

دالة الاستهلاك :

وهي علاقة الطردية التي تربط مستوى الاستهلاك بمستوى الدخل المتاح مع ثبات العوامل الأخرى ،أي أن التغير في مستوى الاستهلاك يتحدد بالتغيير في مستوى الدخل [1]

ويعبر عنه رياضيا كما يلي :

$$C=f(y)$$

C: الاستهلاك الكلي

Y : الدخل الوطني

وهذا يعني أن الاستهلاك دالة تابعة لدخل

إن الاستهلاك جزآن أحدهما يعتمد على الدخل فيتغير لتغييره وبمعدل معين ،مما يعني رياضيا بأن الدخل عامل مستقل والاستهلاك تابع له وأن الأثر الحدي بينهما هو ما أسميناه المبل الحدي للاستهلاك و أما الجزء الآخر من الاستهلاك فهو ذاتي لا يتأثر بالدخل ،بل هو ما يمكن الإشارة إليه بأنه الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر[2].

ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل من المعادلة التالية :

$$C=a+by$$

1 – هيثم الزغبي ،حسن أبو الزيت : أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر ، الأردن ،ط1 ، 2000 ، ص 51.

2– خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي : مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظيرية والتطبيق ، دار وائل ،عمان ، 2008 ،ص 164.

الشكل رقم 09: دالة الاستهلاك

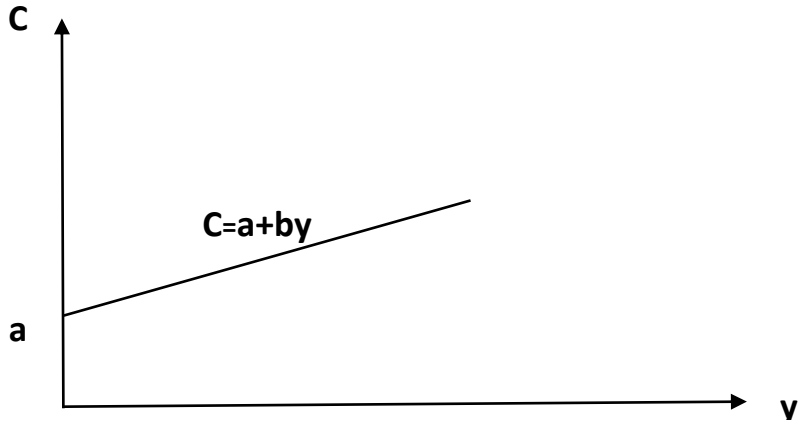

المصدر: عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط6،2008،ص 155.

حيث a يمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي رياضيا ،أما اقتصاديا فتمثل الاستهلاك التلقائي أي ذلك الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل ومفهوم b رياضيا هو ميل الخط المستقبل أو ميل دالة الاستهلاك أما اقتصاديا فهو التغير في الاستهلاك الناجم عن تغيير الدخل الوطني لوحدة واحدة .

العوامل المؤثرة على دالة الاستهلاك :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى انتقاله دالة الاستهلاك إلى اليسار مما ينجم عنه زيادة الاستهلاك أو العكس أي انتقال حالة الاستهلاك على اليمن مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك ومن بين هذه العوامل نذكر منها [1]:

1. **الثروة** : وتعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية أو العقارية
2. **مستوى الأسعار**: تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الأسعار السائدة فعند ارتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للثروة وبالتالي تقل معدلات الاستهلاك والعكس عند قلت معدلات الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود ستزداد وبالتالي الكمية المستهلكة تزداد.

معدلات الفائدة: تعتبر أسعار الفائدة، عوائد وحوافز الادخار، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للاستهلاك ،وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار ،أي بمعنى انفاق مبالغ

1 - خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي ،مرجع سابق ،ص 166-169.

أقل على السلع والخدمات ،وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى انتقال منحى الاستهلاك إلى اليمين والأسفل.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

من المعلوم بما كان أن الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تتحدد بآثارها على النشاط الاقتصادي في بلد ما ، و هي ناتجة عن استخدام الدولة لبعض الطاقات المتاحة لها مؤثرة بذلك على مختلف الأنشطة الاقتصادية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج الوطني ، الاستهلاك الوطني ، توزيع الدخل ، المستوى العام للأسعار ،وحتى المتغيرات الجزئية و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي في المطلب الأول ثم إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على مستوى الاقتصاد الجزئي في المطلب الثاني.

المطلب الأول :الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي

تؤدي النفقات العامة من خلال تأثيره على متغيرات النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي هذا ما يمكن القول أن النفقات العامة أصبحت أداة فاعلة وهامة ،و على ضوء ما تقدم سنتناول في غضان هذا المطلب في الفرع الأول منه الآثار المباشرة للنفقات العامة على (الاستهلاك ، الادخار) وفي الفرع الثاني نتطرق إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على (مستوى العام للأسعار ، توزيع الدخل) ،أما الفرع الثالث سنتناول آثارها على الانتاج القومي و الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول : الآثار المباشرة للنفقات العامة على (الاستهلاك ، الادخار)

أولا– أثر النفقات العامة على الاستهلاك :

يمثل الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية جانبا هاما من النفقات العامة وما يترتب عليها من أثرها على الاستهلاك بصورة مباشرة وذلك من خلال طبيعة النفقة أي الغرض الذي

تخصص له ويتحدد هذا الأثر من خلال الزيادة الأولية في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وعليه يتضح آثار الإنفاق العام المباشر على الاستهلاك من خلال عدة طرق أهمها[1]:

أ. زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي :

1. تقوم الدولة بشراء سلعا (شراء الأجهزة ،الآلات المعدات و المواد الأولية اللازمة للإنتاج العام ،وخدمات استهلاكية (كالخدمات الصحية وخدمات الأمن والدفاع) ،من أجل تسير المرافق العمومية وتلبية الحاجات العامة .

وعليه كلما زاد حجم الإنفاق من هذا النوع زاد مستوى الاستهلاك الكلي في الاقتصاد القومي[2].

2. بالإضافة إلى أي جزء من الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة يكون على شكل أجور و مرتبات تدفعها مقابل خدمات لغرض إشباع الحاجات العامة وأن جزء هاما منة هذه الدخول سوف ينفق على الاستهلاك مما يدفع المستفيدين لشراء السلع وخدمات ،وهذا معناه زيادة الطلب الكلي.

ب. زيادة الإنفاق الاستثماري :

يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين الذين ينتجون السلع الاستثمارية دخول العاملين في المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة من مستوى الاستهلاك في القطاع الخاص نتيجة ارتفاع مستوى دخولهم .

ج. زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية كجزء من الإنفاق العام :

ويتضح ذلك من خلال :

1. زيادة في مستوى الإنفاق لأنه سيزيد الميل الحدي للاستهلاك.

---

1 – محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد غرام : مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 149-150.

2 – رفعت محجوب : المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975 ،ص 153 .

أنظر – حسين مصطفى حسين: المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1980 ص 32.

2. تدفع هذه الإعانات لأصحاب الدخول المنخفضة (الشيوخ، العجزة ،الأطفال ، المتعاقدين) ،وبالتالي التأثير في الاستهلاك الوطني ومن جهة أخرى قد تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل تأخذ صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك [1]

وما يمكن استخلاصه لأثر الإنفاق العام على مستوى الاستهلاك ما يلي :

- أن مستوى الاستهلاك يرتبط طرديا مع مستوى الدخل وهذا الأخير مرتبط بمستوى الإنتاج .
- مقدار التغير في الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثورة.
- الإنفاق العام الذي يرفع مستوى دخول الفقراء سوف يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة .
- الإعانات الاجتماعية من أهم أنواع النفقات تأثيرا على مستوى الاستهلاك

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك من عدة نواحي : [2]

1. عندما تقدم الحكومة الخدمات العامة مجانا أو بالأسعار المنخفضة فإن ذلك يعني تمكين الأفراد من الاستهلاك بصورة مباشرة .

2. عندما تباشر الحكومة مهامها في تقديم الخدمات العامة والحاجات العامة فهي تقوم بتوظيف جزء من طاقة العمل وبالتالي تخلق دخول جديدة واستهلاك جديد .

3. عندما يحصل الأفراد على الحاجات العامة عن طريق الدولة فهم يستطيعون إعادة تخصيص مواردهم المحدودة (الدخول) بغرض إشباع الحاجات الأخرى ما كان يمكن إشباعها لو لم يتم تخصيص جزء من الدخل لإشباع الحاجات العامة .

4. الإنفاق الحكومي يؤدي بشكل عام إلى زيادة الدخل ، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك .

---

1 – عادل أحمد حشيش : أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص117.

2 – عبد الحكيم رشيد : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار البداية ، الطبعة الأولى ، 2012 ، عمان ، ص 141.

و الاستهلاك هو جزء معتمد على الدخل وجزء مستقل عن الدخل أن زيادة الاستهلاك متعلقة بارتفاع قيمة الميل الحدي للاستهلاك.

ثانيا – أثر النفقات العامة على الادخار :

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك [1] وعلى هذا الأساس يمكن اشتقاق دالة الادخار من حالة الاستهلاك على النحو التالي S=y−c

حيث تمثلS الادخار وc ، y يمثلان على التوالي الاستهلاك والدخل وبتعويض دالة الاستهلاك في العلاقة السابقة نجد S=−a+(1−b)y حيث تمثل القيمة (1−b) رياضيا ميل دالة الادخار أما اقتصاديا فهي تمثل الميل الحدي للادخار أي تمثل قيمة التغير في الادخار الناتج عن تغيير الدخل بدينار واحد.

أي أن الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta s}{\Delta y} = (1-b) = MP_s$

والميل الوسطي للادخار $\frac{S}{Y} = AP_S$

الشكل رقم 10: دالة الادخار

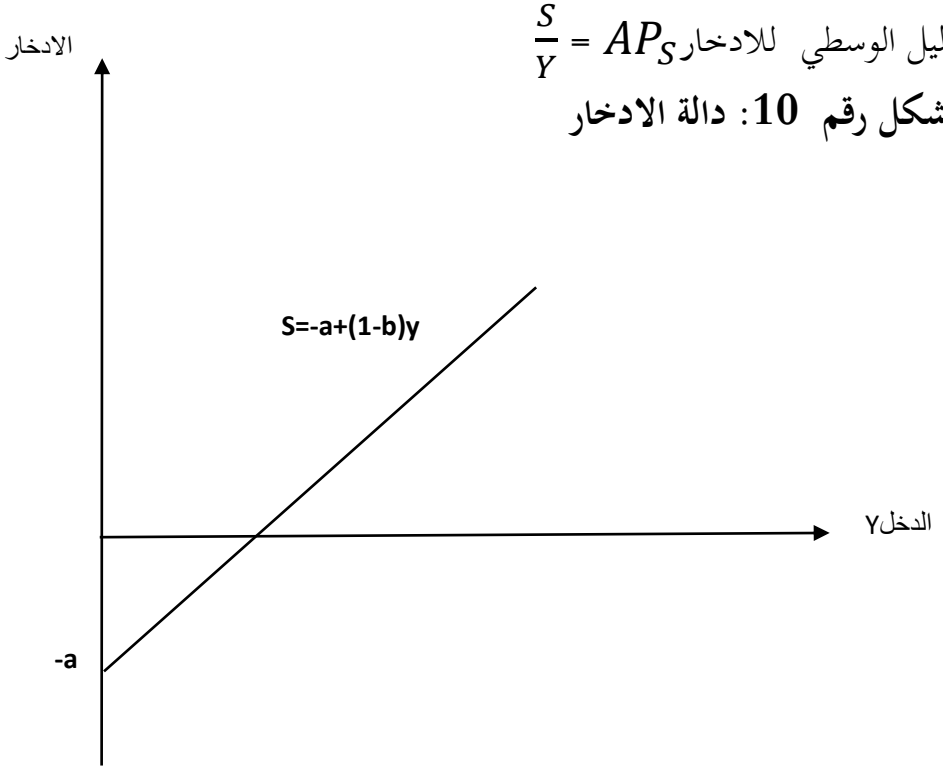

المصدر : عمر صخري ،مرجع سابق ، ص 63/62.

1 – مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ،دار وائل ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 161.

ومن خلال دالة الادخار نستنتج ما يلي :

- أن الادخار مرتبط بمستوى الدخل أي أنه كلما زاد الدخل زاد الادخار .
- أن الإنفاق العام يؤثر على مستوى الدخل ومن تم على الميل الحدي للادخار .

وعليه تؤثر النفقات العامة في الادخار عن طريق :

1. رفع زيادة الدخل القومي :

بفضل الدور الذي تقوم به الدولة عن طريق سياستها الاتفاقية بحيث تعمل على زيادة النفقات الإنتاجية ،مما يؤدي هنا إلى زيادة الدخل القومي بالتالي زيادة الادخار القومي نتيجة لاتجاه الكثير ين من المستفيدين لهذه النفقات بتوجيه جانب من دخوله المحققة إلى الادخار [1]

2. رفع الميل الحدي للادخار :

تقوم الدولة بتخصيص جزء من الإنفاق العام للأفراد بتقديم إعانات بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية كالحليب والخبز أو تقديم خدمات مجانية كالتعليم والصحة ،مما يؤدي إلى ارتفاع ميل المستفيدين إلى الادخار .

ويمكن توضيح أثر النفقات العامة على الادخار من خلال الشكل التالي :

1 – عبد الكريم صادق بركات ، يونس البطريق ،حامد عبد المجيد دراز ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، 1986 ،ص 150.

الشكل رقم 11: أثر النفقات العامة على الادخار

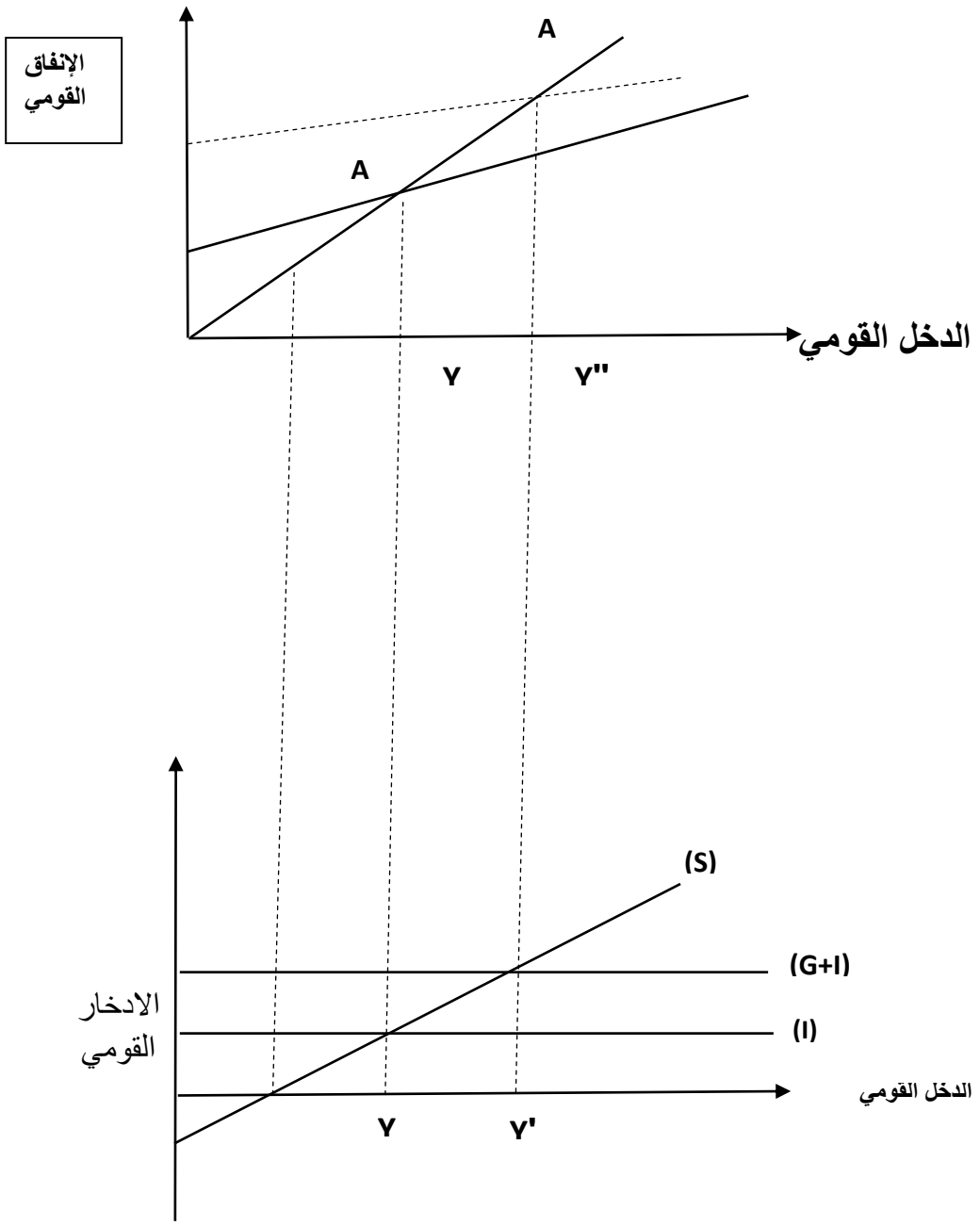

المصدر:محمود حسين الوادي ،كاظم جاسم العيساوي ،الاقتصاد الكلي ،تحليلي نظري وتطبيقي، دار المسيرة ،الأردن ، ط1 ، 2007 ، ص 135.

الفرع الثاني : الآثار المباشرة للنفقات العامة على (مستوى الأسعار، توزيع الدخل)

أولا – أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار:

إن الأسعار لا تحدد بفعل قوى العرض والطلب بل هناك عوامل أخرى تدخل في هذا التحديد ومن هذه العوامل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ليس فقط من أجل تحقيق العمالة الكاملة فحسب وإنما تسعى دوما للمحافظة على مستوى الأسعار ثابتا بقدر الإمكان مستخدمتا في ذلك سياستها الانفاقية بحيث تلعب النفقات العامة دورا هاما فذلك.

وعليه إن أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار يتحدد على ضوء الإنفاق وهدف هذا الإنفاق و أسلوب وطريقة تغطيته ، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي العام [1].

فالتدخل التلقائي يقوم بهدف تحقيق الاستقرار التقليدي وتحطيم الاحتكارات وحماية المستهلكين ،في حين أن التدخل الإرادي يحصل إما نتيجة لمطالبة المنتجين للحصول على إعانات تمكنهم من زيادة الإنتاج وتخفيض الكلفة ومقاومة أوضاع اقتصادية ، وأما نتيجة مطالبة المستهلكين بالتدخل لخفض أسعار السلع الضروري[2]

إن أثر النفقات العامة يمكن تتبعه من خلال الوقوف على طبيعة النفقات ومرونة الجهاز الإنتاجي .

فإذا كانت أثر الإنفاق العام على زيادة السلع والخدمات أكبر من زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لأن العرض أكثر من الطلب[3]

إن توجيه الدولة لإنفاقها العام نحو تأدية بعض الخدمات العامة للطبقات محدودة الدخل مثل الخدمات الصحية والتعليمية يؤدي لانخفاض لمن هذه الخدمات لنظرا لتحمل الحكومة جزءا من تكلفتها وربما كل هذه التكلفة [4]

---

1 – قحطان السوقي: اقتصاديات المالية العامة ، دار طلاس ، ط1 ، 1989 ، ص 333

2– عادل فليح العلي : مالية دولية ،دار زهران ، عمان ،2008 ، ص 184/183.

3 – محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام : مرجع سابق ،ص 151.

4– مجدي شهاب : أصول الاقتصاد العام ،المالية العامة ،دار الجامعة الحديدة ،الأزاريطة ، 2004، ص 247.

إن النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع وعلى عناصر الإنتاج مما يرفع أسعارها ويزيد من الكلفة وزيادة مستوى الأسعار أي أنه إدا زاد الطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع .

والشكل التالي الذي يوضح أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار :

الشكل رقم 12: أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار

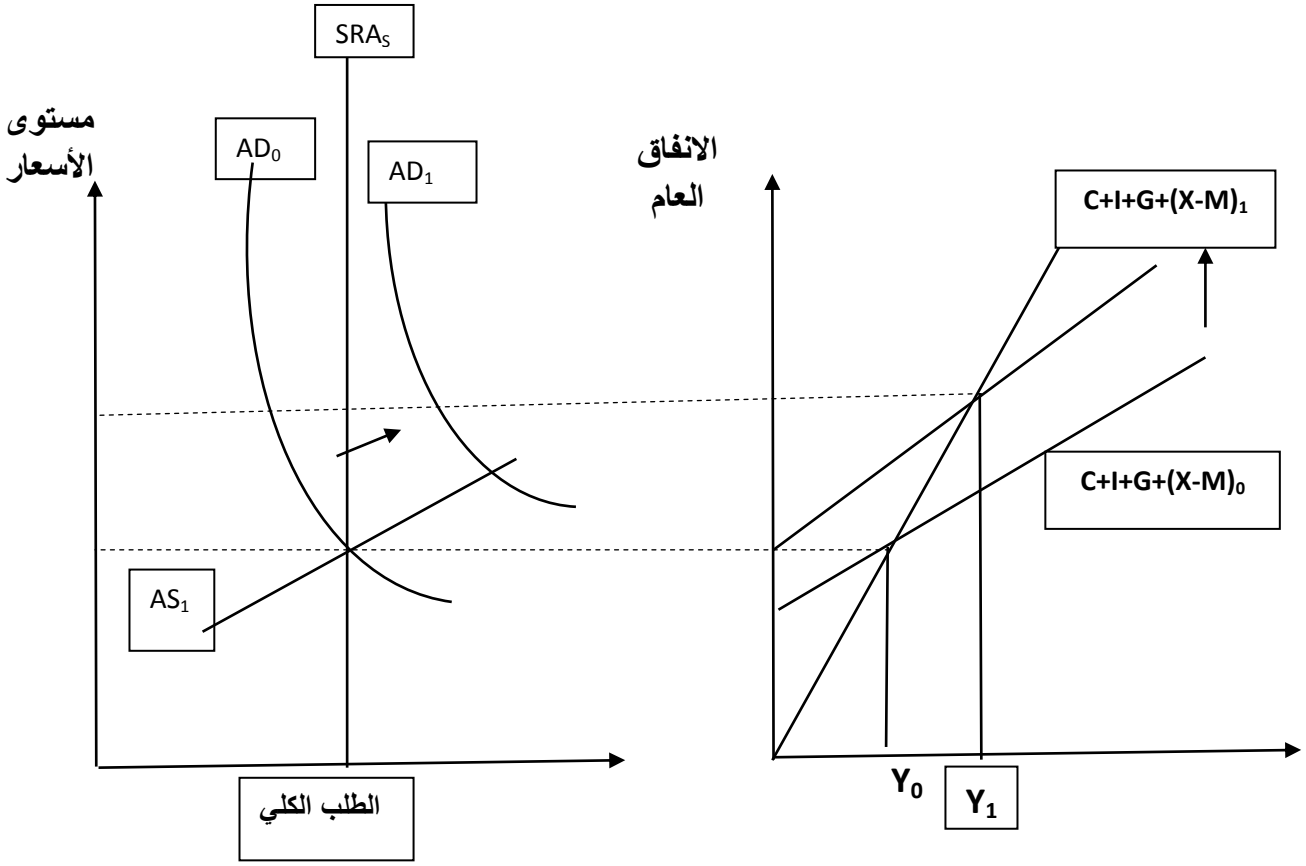

المصدر : عبد الرحمن يسري أحمد ،محمدي فوزي أبو السعود ،محمد جابر حسن السيد : النظرية الاقتصادية الكلية ،الدار الجامعية، 2007 ،الإسكندرية ،ص 111.

من خلال الشكل نلاحظ انتقال دالة الإنفاق الكلي نحو الأعلى وبالتالي أدت إلى دفع منحنى الطلب الكلي إلى اليمين بينما ظل العرض الكلي على المدى القصير، على نفس المستوى السابق، مما نتج عنه ارتفاع مستوى الأسعار من p_0 إلى P_1 وكذا ارتفاع الدخل من Y_0 إلى Y_1

وهكذا نجد أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض المستوى التوازني للدخل القومي والعكس صحيح.

ثانيا – أثر النفقات العامة على توزيع الدخل :

يعتبر موضوع توزيع الدخل القومي من المواضيع الهامة والأساسية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،بحيث تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة توزيع الدخل في المجتمع من خلال بعض الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة في ا لمجتمع وإشباع قدر أكبر من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية وكذا المساواة والتخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات .

فقد يتم ذلك من ناحية بقرارات تحكمية كتحديد الملكية وتأميم المنشآت وتحديد الدخول ،أو قد تحقق الدولة حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي أي بواسطة الميزانية [1].

وقد يتأثر الدولة بتدخلها في إعادة توزيع الدخل وفقا لمرحلتين [2]:

1. تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين) :

ففي هذه المرحلة يكون تدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين المنتجين وفقا لطريقتين:

أ. يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج.

ب. يكون من خلال تحديد مكافآت على عوامل الإنتاج ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين مباشرا أو غير مباشرا ، فالتحديد المباشر يتم عن طريق تحديدي الأجور (وضع حد أدنى للأجور) ،وتحديد الفائدة (وضع حد معين السعر الفائدة) وتحديد الإيجارات (تثبت نسبة معينة للإيجار) ،وتحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه ،أما التحديد غير مباشرة فقد يكون من خلال تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة ويترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.

---

1 – عبد المجيد دراز ، صادق بركات : مبادئ المالية العامة ، شباب الجامعة ، 1972 ، ص 274 .

2 – خبايه عبد الله : أساسيات اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 109/108.

انظر عادل العلي : المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، دار إثراء ، ط1، 2009 ، ص 93/92.

2. تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي) :

يتم في هذه المرحلة إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين ، بحيث تعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية عن طريق النفقات التحويلية الاجتماعية المتمثلة في النفقات التعليمية والصحية والتي يتم توزيعها ، أما النوع الثاني من النفقات فيمثل في النفقات التحويلية العينية المتمثلة في الإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات الاقتصادية بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة التوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة ،وعليه فإن كل هذه التدخلات تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع .

الفرع الثالث: الآثار المباشرة للنفقات العامة على (الإنتاج القومي ، الاستقرار الاقتصادي)

أولا– أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي

من المتعارف عليه أن الإنتاج القومي لأي دولة يتوقف على نوعين من العوامل، فالعامل الأول يتحدد بالمقدرة الإنتاجية والتي تشمل جميع عوامل الإنتاج الأرض ،العمل ،رأس المال التنظيم) ،والعامل الثاني يتمثل في الطلب الفعلي .

وتعتبر النفقات العامة بتقسيمها (الإنفاق على الاستهلاك ،الإنفاق على الاستثمار) جزاء مهما منا لطلب الفعلي ،بحيث أن تأثير النفقات العامة على حجم الإنتاج بتوقف من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي وهذا ما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج .

ووفقا لنظرية جون مينارد كينز فإن أي زيادة في الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى زيادة في الطلب الكلي ،وهذا الزيادة في حجم الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية [1] شريطة أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج و أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية ولتبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي يلزم علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة .

1 – أحمد عبد السميع علام : المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2012، ص 74.

1. **النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية** : تهدف إلى زيادة إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وهذا من جهة ومن جهة أخرى تعمل على تكوين رؤوس الأموال العمومية التي تخصص للاستثمار بحيث يعد الإنفاق الاستثماري من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي

2. **النفقات الاجتماعية** :تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بمعنى الأهداف الاجتماعية ،ولهذا النوع من النفقات الآثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلا ت نقدية أو تحويلات عينية[1].

والنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات يمكن تميزها وفق نوعين :

أ. أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي :

تتكون هذه النفقات من نوعين :

- إما إعانات نقدية، تكون بهيئة نفقات نقدية ومن صورها إعانات الضمان الاجتماعي
- إعانات نوعية بشكل سلع وخدمات (نفقات الصحة ، التعليم ...)

وإن أثر هذه النفقات على النشاط الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية يتضح من خلال المخطط الآتي :

1 – محمد عباس محرزي : اقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 122.

الشكل رقم 13: أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي

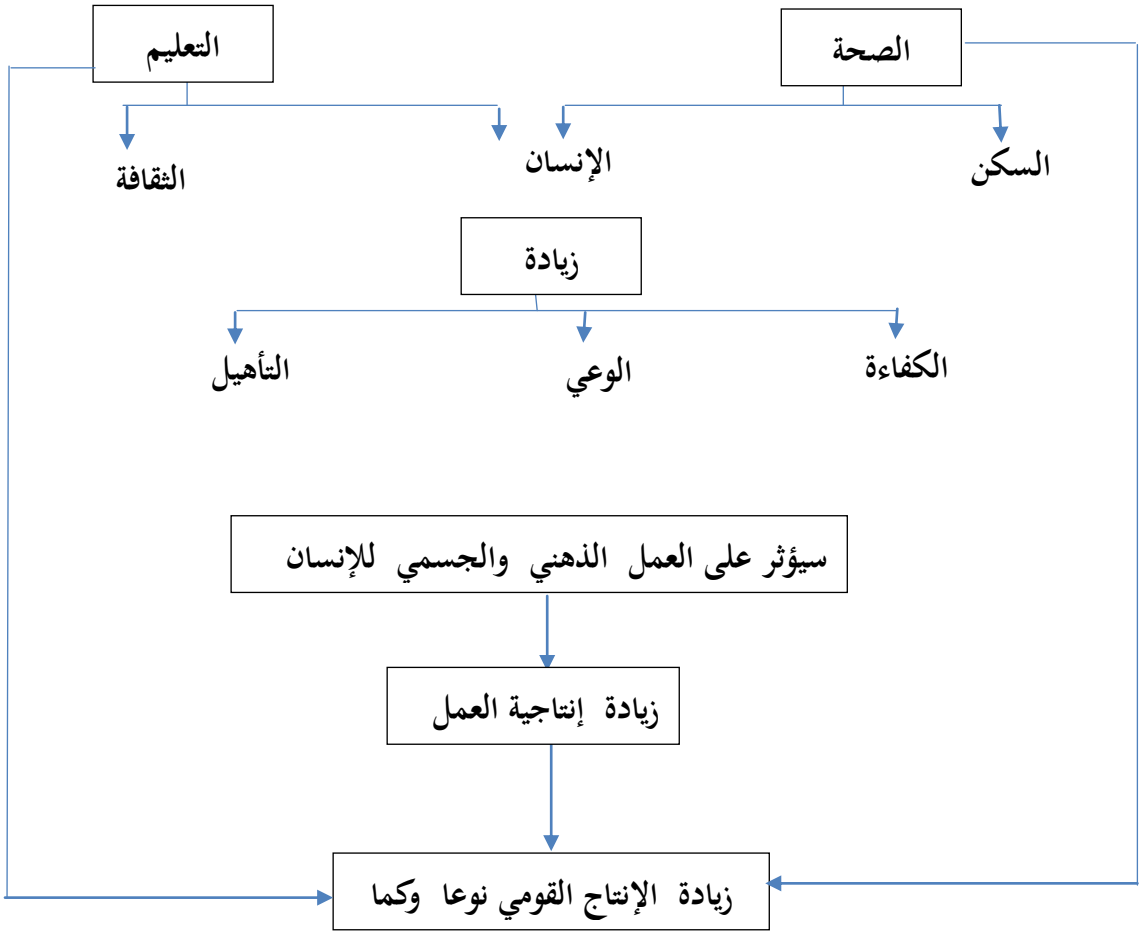

المصدر : محمد طاقة ،هدى العزاوي :اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى ، 2007 ،ص 63.

نلاحظ من خلال المخطط أن تخصيص نفقات عامة على الخدمات الصحية يظهر تأثيرها من خلال تحسين وتحقيق تنمية بشرية أي تحسين نوعي للعنصر البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية في زيادة إنتاجية العمل وتحقيق زيادة في الإنتاج النوعي نوعا وكما وكذلك بالنسبة للنفقات العامة التعليمية لما لها دور في التأثير على الكفاءة العلمية والمؤهلات التي تجعل من العنصر البشري له درجة كبيرة من مستوى التأهيل والوعي و الكفاءة في تحقيق قيمة مضافة وبدقة وفي الوقت اللازم لذلك.

ب.الإعانات الاقتصادية على الإنتاج :

ويقصد بها الإعانات التي تمنح إلى بعض المشروعات العامة والخاصة بهدف تشجيع الاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية .

وتقدم هذه الإعانات إما بصورة مباشرة كإعانات نقدية أو بصورة غير مباشرة بشكل إعفاءات ضريبية مما يشجع المنتجين على الاستمرار في المشروع ومن الإعانات الاقتصادية الإعانات المقدمة لدعم الصادرات الأمر الذي يشجع التصدير وزيادته مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان التجاري من الإعانات المقدمة لمعالجة أثار أسعار الصرف وتأثيراته على المنتجين [1] .

ومن خلال الشكل الآتي سنوضح أثر الإعانات على المقدرة الإنتاجية

الشكل رقم 14: أثر الإعانات الاقتصادية على المقدرة الإنتاجية

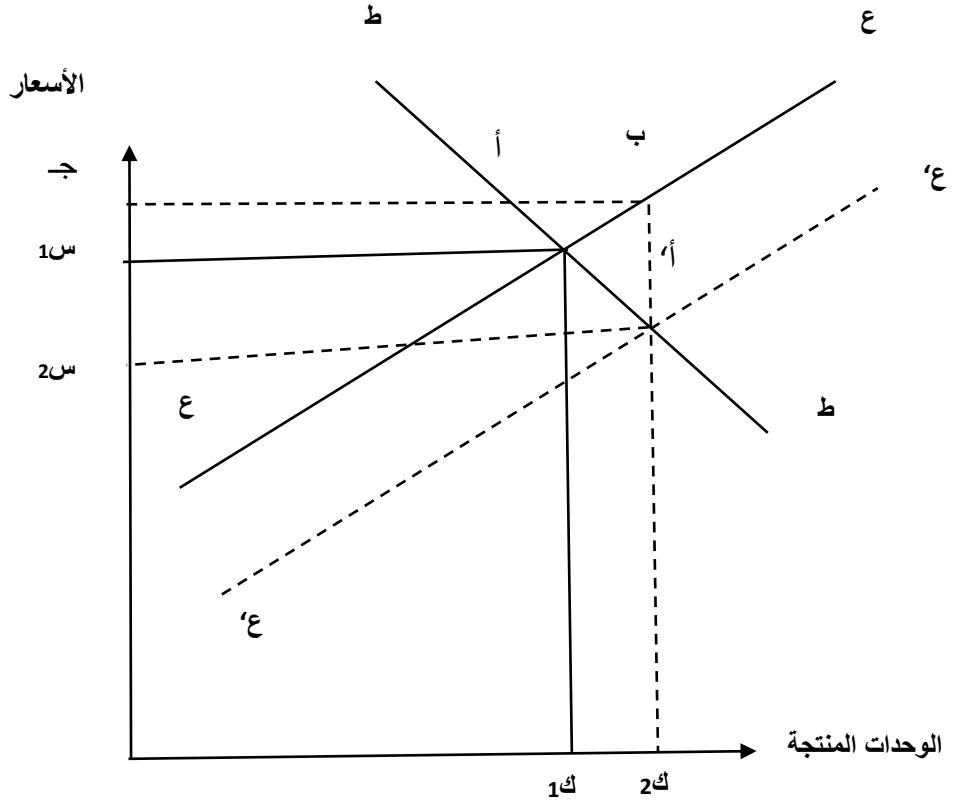

المصدر : حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي : مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية سميرة إبراهيم أيوب ،2009،ص 24.

1 – محمد طاقة ، هدى العزاوي : مرجع سابق ، ص 64.

من خلال الشكل نلاحظ عندما تقوم الدولة بمنح إعانة نقدية على كل وحدة من وحدات الإنتاج من أجل تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة سينتقل منحى العرض **ع ع** إلى أسفل لمقدار الإعاقة متخذا الوضع ع عَ وتكون قيمة الإعانة النقدية للوحدة هي المسافة الرأسية بين منحنى العرض قبل دفع الإعانة **ع ع** ، ومنحنى العرض بعد دفع الإعانة **عَ عَ** أي هي المسافة **أَ ب** ،أما المنحى الطلب ط ط فينبغي على حالة دون تغير وتزداد الكمية المنتجة من م ك1 إلى م ك2

ومن خلال هذا نلاحظ أثر الإعانات في تخفيض سعر السلعة المستهلكة وإلى زيادة الكمية المنتجة من هذه السلعة.

3. **النفقات الحربية** : تمثل النفقات الحربية في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق العام للدولة لما لها من أثر فعال في الإنتاج القومي ،وتمثل هذه النفقات كل النفقات الخاصة لاستعداد والتهيئة للحروب و أعقاب الحروب بحيث اتسع أثرها ليشمل النواحي العسكرية السياسية بكيفية مباشرة والنواحي الاقتصادية بصيغة غير مباشرة .

إلى أن الفقه المالي التقليدي يرى أن النفقات الحربية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة ،بينما يميل الفقه الحديث إلى التميز بين الآثار الانكماشية و التوسعية للنفقات الحربية [1].

تتمثل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج الوطني في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج إلى إشباع الرغبات أو الأغراض العسكرية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي يؤدي بطريقة إلى نقص الاستهلاك أما الآثار الإيجابية للنفقات الحربية فهي تقتصر على المجتمعات المتقدمة والتي تشمل النفقات التي تستخدم في البنية التحتية مثل إنشاء

الموانئ والمطارات والطرق أو التي تتعلق بالإنتاج الحربي لصناعة الحديدي والطلب بتصدير الأسلحة أو النفقات المخصصة لجانب الأبحاث العلمية في مجالات العلوم النووية مثلا إلى أن تأثير هذه النفقات على الدول النامية يكون سلبيا هذا راجع إلى اعتمادها في العدة والعتاد على الدول الصناعية وهذا ما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات والنفقات الحربية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة ، ففي حالة العمالة الكاملة فإن النفقات الحربية تؤدي إلى حدوث تضخم وارتفاع مستوى الأسعار أما في حالة التشغيل تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

1 – سوزي عدلي ناشد : الوجيزة في المالية العامة ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 73.

ثانيا– أثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي

يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالات من عدم التوازن أي حالة الكساد الاقتصادي أو حالة التضخم الاقتصادي ويكمن أثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي كما يلي :

1. **حالة الكساد الاقتصادي** : الطلب الكلي أقل من العرض الكلي

في مثل هذه الحالة يمر الاقتصاد بحالة تباطؤ في نموه و لانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية فتزيد حجم الإنفاق العام أو بتخفيض الضرائب بحسب متراه مناسبا.

ويعمل ذلك كله على زيادة الطلب الكلي مما يدفع المؤسسة الإنتاجية إلى زيادة إنتاجها وتوظيف عمال جدد ويؤدي هذا التوظيف الإضافي إلى زيادة الدخول من جديد كما أنه يسهم في معالجة مشكل البطالة وفي تخليص الاقتصاد من حالة الكساد .

ويتبين ذلك من خلال الشكل التالي

الشكل رقم 15:السياسة المالية لعلاج فجوة الانكماش

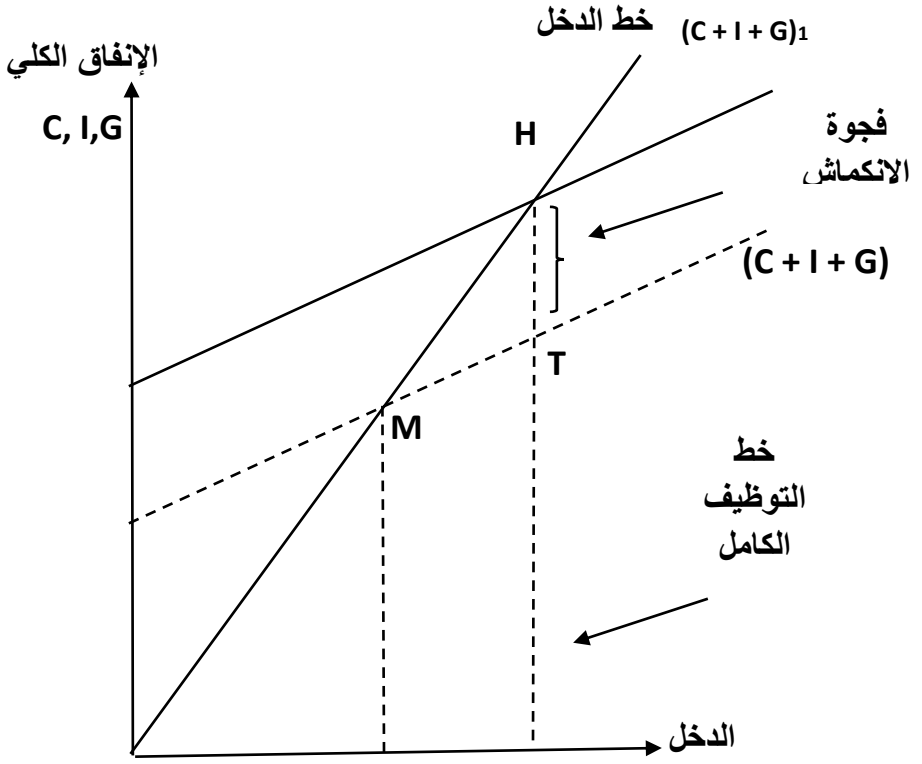

المصدر: بسام الحجار، عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ،دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط1، 2010 ،ص 289

نلاحظ من خلال الشكل أن منحنى الطلب الكلي (C+I+G) يقطع خط عند النقطة Mحيث تقع في مستوى أقل من مستوى الناتج عند التوظيف الكامل من ثم ظهرت ما يسمى بالفجوة الانكماشية HT ولعلاج هذه الحالة تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الآلتين معا فينجم عن هذه الآلية زيادة حجم الطلب الكلي وهذا ما يؤدي إلى انتقاله إلى $_1$(C+I+G) ويقطع خط الدخل عند النقطة H

بحث تعود الحالة إلى الاستقرار الاقتصادي ،و التي يساوي فيها الطلب الكلي مع العرض الكلي .

2. حالة التضخم الاقتصادي (الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي)

عندما يكون هناك تضخم في الاقتصاد الملازم لارتفاع متواصل في المستوى العام لأسعار فإن الحكومة تعمل على تخفيض مستوى الطلب الكلي وتخفيض القدرة الشرائية للأفراد في المجتمع مما ينعكس في تخفيض مستوى الأسعار والحد من حدة التضخم ونبين ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 16: السياسة المالية لعلاج الفجوة التضخمية

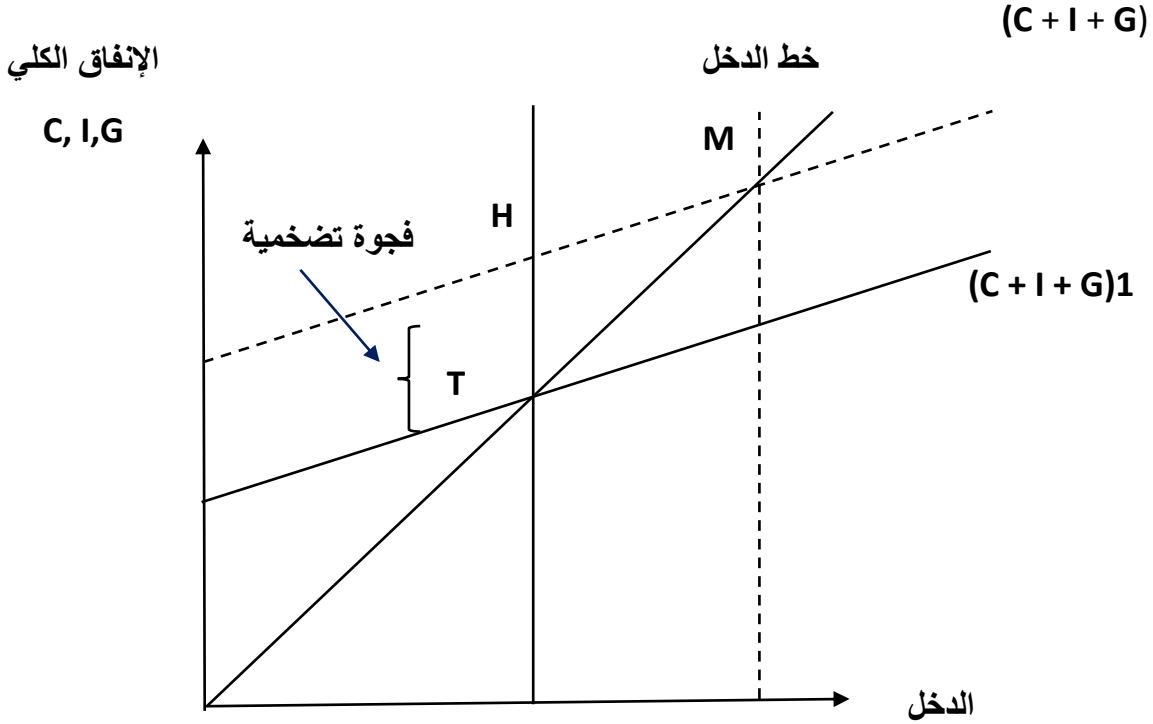

المصدر: بسام الحجار ، عبد الله رزق ،مرجع سابق ،ص 287.

من خلال الشكل نلاحظ ظهور فجوة تضخمية HT نتيجة لزيادة الطلب (C+I+G) عن مستوى الناتج الكلي عند مستوى التوظيف الكامل وعندما تقوم الحكومة بخفض مستوى الإنفاق مما يؤدي إلى انتقال المحنى (C+I+G) إلى الأسفل ليتقاطع مع خط الدخل عند النقطة T أي $_1$ (C+I+G) وبالتالي وبفضل هذه الآلية يعود الاستقرار ويتم علاج الفجوة التضخمية.

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزئي

ومع أهمية الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على مستوى الاقتصاد الجزئي ارتأينا من خلال هذا المطلب التطرق إلى أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج في الفرع الأول ، و في الفرع الثاني نتناول فيه أثر الإنفاق العام على نمط المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة ، أما الفرع الثالث من فخصصناه لأثر الإنفاق العام على كل من الطلب والعرض في حالة منح إعانة الدعم .

الفرع الأول : أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج

تقوم الدولة عن طريق النفقات العامة بمنح إعانة إنتاج بهدف تخفيض ثمنها لمصلحة المستهلك أو من أجل تشجيع الإنتاج المحلي ،وإن مقدار الاستفادة من هذه الإعانة الممنوحة لكل من المستهلك و المنتج تكمل في مدى مرونة الطلب ،فكلما كانت المرونة منخفض كلما كانت الاستفادة من طرف المستهلك أكبر والعكس عندما تكون المرونة أكبر ، استفادة المنتج أكثر من الإعانة مقارنة مع المستهلك .

ومن خلال الشكل التالي نوضح مدى تأثير الإنفاق العام (إعانة إنتاج على سلوك المنتج.

الشكل رقم 17: تأثير الإنفاق العام (إعانة إنتاج على سلوك المنتج)

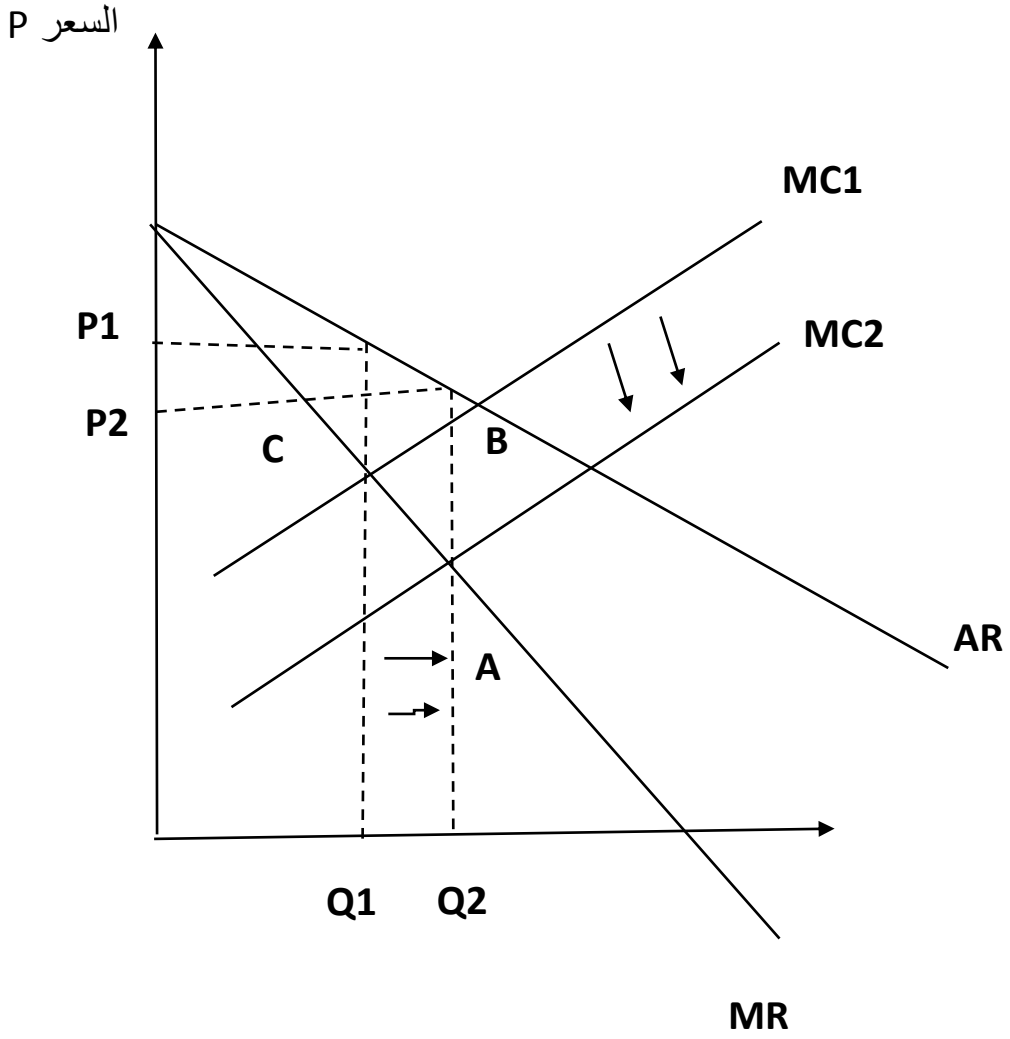

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد : اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2005/2004 ، ص 205.

حيث **AR** يمثل الإيراد المتوسط

MR يمثل الإيراد الحدي

$\mathbf{MC_1}$ التكلفة الحدية في الحالة الأولى

$\mathbf{MC_2}$ التكلفة الحدية في الحالة الثانية

يتضح لنا من خلال الشكل أن تأثير الإعانة يتجلى في ما يلي ، حيث نميز حالتين :

1. قبل منح الإعانة :

نلاحظ من خلال الشكل أن نقطة توازن المنتج والتي يتساوى فيها الإيراد الحدي (MR) مع منحنى التكلفة الحدية (MC1) في النقطة (c) التي تحدد الكمية التوازنية (Q1) والسعر التوازني (P1)

2. بعد منح الإعانة :

نلاحظ بعد منح الإعانة يتحدد لنا وضع توازني جديد من خلال تعادل منحنى الإيراد الحدي MR مع منحنى التكلفة الحدية MC2 في النقطة A والتي عن طريقها يتحدد لنا كل من السعر التوازني الجديد P2 وكمية التوازن Q2

وعليه أثر الإعانة يتمثل في :

انتقال منحنى التكلفة الحدية MC1 إلى الوضع الجديد MC2 الذي ينجز عليه زيادة في كمية الإنتاج من Q1 إلى Q2 وانخفاض السعر من p1 إلى p2 وهذا بعد انخفاض التكلفة الحدية للإنتاج من MC1 إلى MC2

ويعبر عن مقدار الإعانة الوحدة من السلعة المنتجة بالمسافة الرأسية بين منحنى التكلفة الحدية الجديدة MC2 ومنحنى التكلفة الحدية MC1 بمقدار مسافة الممثلة في AB

الفرع الثاني: أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة

عندما تقوم الحكومة بمنح إعانة دعم مباشرة يزيد دخل المستهلك وهذا ما يؤثر على نمط إنفاق استهلاكه الذي يتبع زيادة الدخل

ويمكن توضيح أثر الإنفاق العام (إعانة دعم) من خلال الشكل التالي : ليكن لدينا سلعتين (X) و (Z)

الشكل رقم 18: أثر الإنفاق العام على سلوك المستهلك

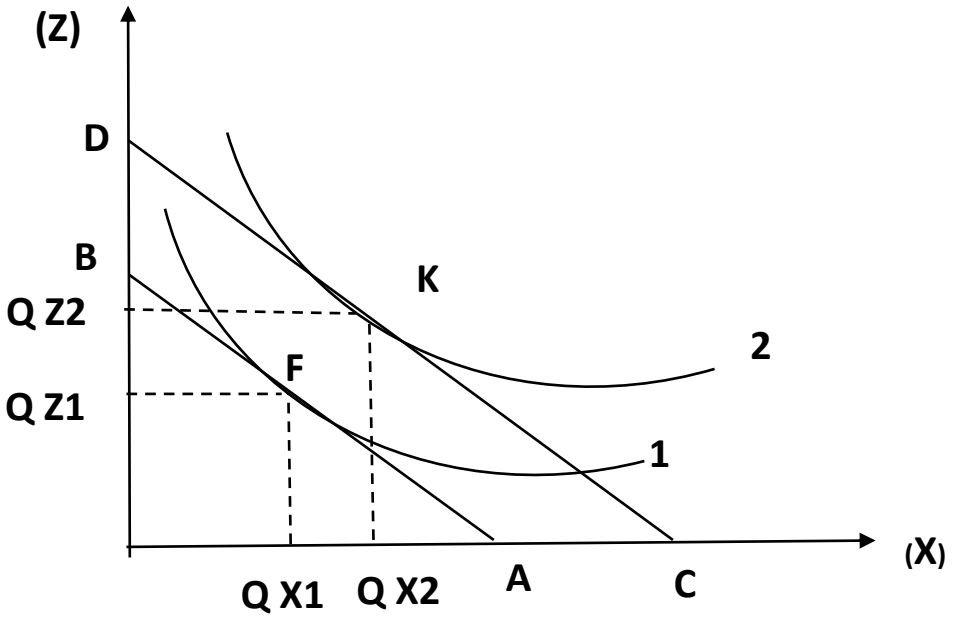

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص204

من المتعارف عليه أن الدخل يساوي الإنفاق على السلعة (X) زائد الإنفاق على السلعة (Z) أي

Y= كمية (X) x ثمن (X) + كمية (Z) x (Z)

ويمثل في الشكل كل من الخطيين (AB) و (DC) أي خطي الدخل

ويعرف خط الدخل بأنه ذلك الخط الذي تمثل كل نقطة عليه توليفة معينة من سلعتين يمكن للمستهلك شراؤها .

أما المنحنيين (1) و(2) فيمثلان منحنى السواء .

يعرف منحنى السواء بأنه المنحنى الذي يبين مختلف التوليفات من سلعتين بديلتين والتي تحقق منفعة أو إشباعا متساويا للمستهلك أي يتوفر للمستهلك نفس درجة الرضا من السلعتين المستهلكين

في الحالة الأولى :

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن النقطة F التي يتماس فيها خط الدخل (AB) مع منحنى السواء (1) هي نقطة التي تمكن المستهلك من شراء الكمية Q1 من السعلة (Z) و الكمية Q2من السلعة (X) بحيث تسمى النقطة (F) نقطة توازن المستهلك.

وفي الحالة الثانية : عندما تقوم الحكومة بمنح إعانة دعم فمعنى ذلك أن دخل المستهلك يزيد و الذي يعبر عن خط الدخل (DC) في الشكل ، أي انتقال خط الدخل من الوضع (AB) إلى الوضع (DC) نتيجة زيادة الإعانة وهذا ما ينجز عنه زيادة الإنفاق على كل من السلعتين (Y) و(Z) بفعل زيادة الدخل وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل بانتقال منحنى السواء من الوضع (1) إلى الوضع الجديد المنحنى (2)

وبالتالي تشكل نقطة توازن جديد (K) التي تمكن المستهلك من شراء الكمية Q2 من السلعة (Z) والكمية Q2 من السلعة (X)

وعليه إن إعانة الدعم قد زادت من دخل المستهلك فأثرت على نمط إنفاقه إيجابا، أي أن التغيرات التي تحدث في الدخل هي المؤثر الأساسي في تحديد كميات السلع التي يقوم المستهلك بشرائها .

الفرع الثالث: أثر الإنفاق العام على كل من الطلب والعرض في حالة منح إعانة الدعم

قبل التطرق إلى أثر الإنفاق العام على كل من الطلب و العرض لابد من التعرف على مفهومي العرض و الطلب

أ – تعريف الطلب : يعرف الطلب بأنه العلاقة بين سعر السلعة و الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند كل سعر و يقصد بالكمية المطلوبة كم السلع التي يخطط المستهلك أو مجموعة من المستهلكين لشرائها عند سعر وقت محددين [1]

1 – كريج ديكن ، الترجمة ،خالد العامري : الاقتصاد الجزئي ، دار الفاروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 70.

العوامل التي تؤدي إلى تغيير الطلب : إن العامل المباشر على الطلب هو السعر أما العوامل الأخرى فهي :

- تغير أسعار السلع الأخرى ، يمكن أن يتغير الطلب على سلعة ما إذا تغيرت أسعار السلع الأخرى و السلع البديلة.
- دخل المستهلك :إن زيادة القدرة الشرائية متعلقة بزيادة دخل المستهلك بحيث تربطهما علاقة طردية مما يؤثر على زيادة الطلب على السلع
- الأسعار المتوقعة في المستقبل :في حالة ما إذا كان هناك توقعات بارتفاع الأسعار سيؤدي ذلك لزيادة الطلب على السلعة لحظة التوقع أي قبل ارتفاع سعرها والعكس صحيح ، أي عندما يتوقع بانخفاض الأسعار، يقل الطلب في الكمية المطلوبة .
- عدد الطالبين في السوق : إن ارتفاع عدد الطالبين أي عدد المستهلكين لسلعة معينة ، هذا ما يؤثر على زيادة الطلب على السلعة أي زيادة الكمية المطلوبة على السلعة والعكس صحيح في حالة نقص عدد الطالبين في السوق .
- تفضيل المنتج : إن تغيير أذواق المستهلكين وتفضيلهم منتوج أو سلعة ما هذا ما يزيد الطلب على تلك السلعة أي تزيد الكمية المطلوبة لهذه السلعة والعكس صحيح في حالة تغير أذواق المستهلكين لغير صالح السلعة .

ب– تعريف العرض : يعرف العرض بأنه العلاقة بين سعر السلعة والكمية التي يوفرها المنتجون أي ما يعرضه المنتج أو البائع من سلع وخدمات في السوق

1. العوامل المؤثرة في العرض :

1.1 الدعم : عندما تقوم الحكومة عن طريق سياستها الانفاقية بتقديم إعانات للمنتجين يؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وهذا ما يعكس الصورة الإيجابية في زيادة العرض من السلع أي ارتفاع الكمية المعروضة من السلعة والحالة العكسية في حالة فرض ضرائب .

2.1 أسعار عناصر الإنتاج : إن انخفاض أسعار عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) يؤدي بانخفاض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة لتلك السلعة وهذا ما يؤثر على زيادة الكمية المعروضة من السلعة ،أما إذا كانت تكاليف عناصر الإنتاج مرتفعة قد يؤثر سلبا على الكمية المعروضة بالنقصان.

3.1 طريقة الإنتاج المتبعة : إن استخدام الوسائل المتطورة ذي تكنولوجيا راقية وكفاءة عالية في تسيرها قد ينعكس ذلك على زيادة الكميات المنتجة في الوقت اللازم وبأقل التكاليف الممكنة والعكس صحيح .

4.1 عدد المنتجين في السوق : إن ارتفاع عدد المنتجين يعني زيادة السلع المعروضة أي زيادة الكمية المعروضة في السوق .

5.1 توقعات الأسعار: في حالة ما إذا كان هناك توقع بارتفاع الأسعار في المستقبل سيؤدي هذا الارتفاع بانخفاض العرض من السلعة ، أي نقص الكمية المعروضة من السلعة وأما إذا كان هناك انخفاض الأسعار في المستقبل ستزيد الكمية المعروضة من السلع .

ولإيضاح أثر الإنفاق العام على كل من العرض والطلب والمتمثل في الإعانات الممنوحة من طرف الحكومة من أجل تشجيع الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى مدى استفادة المستهلك من هذه الإعانة .

ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بالشكل التالي :

الشكل رقم 19 : أثر الإنفاق العام على كل من الطلب والعرض

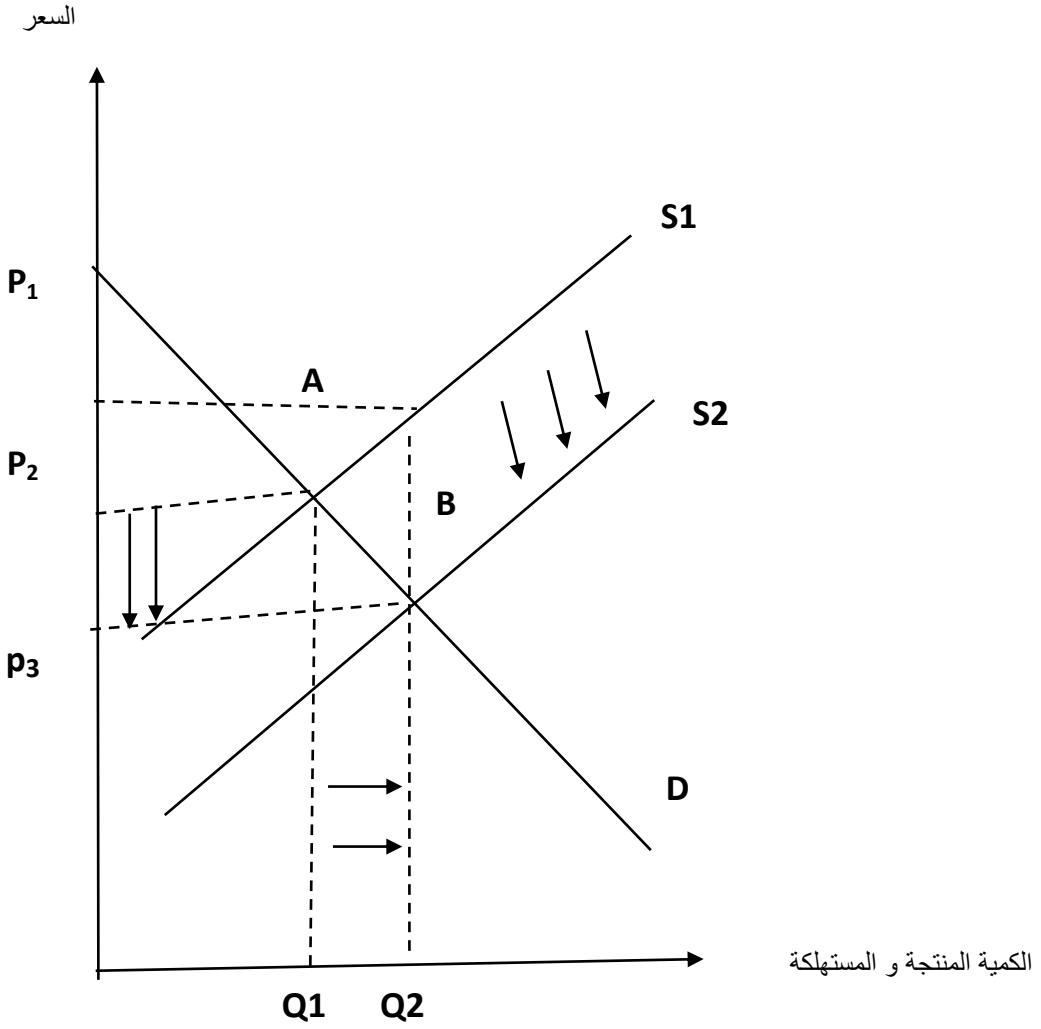

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص207.

يتضح من الرسم البياني ما يلي :

في حالة الأولى : قبل منح الإعانة من طرف الحكومة :

نلاحظ من خلال الشكل تقاطع منحنى العرض (S1) مع منحنى لطلب (D) في النقطة A التي تمثل الوضع التوازني المحددة لحجم الإنتاج Q1 وسعر التوازن P1 و الذي يعتبر نفس السعر الذي يحصل عليه منتج السلعة .

في الحالة الثانية : بعد منح الإعانة من طرف الحكومة :

إن منح الدولة إعانة للمنتج عن كل وحدة منتجة يؤدي إلى :

- انخفاض التكلفة الحدية للوحدة المنتجة

- زيادة الكمية المنتجة
- انخفاض السعر مما يعود بالإيجاب على المستهلكين

ويظهر هذا الأثر من خلال الشكل بحيث نلاحظ أن انتقال منحنى العرض (S1) إلى اليمين ليكون S2 بحيث يتقاطع مع منحنى الطلب (D) في النقطة (B) التي تحدد الوضع التوازني الجديد ، بحيث تزيد الكمية التوازنية لتصبح (Q2) وينخفض السعر من (P1) إلى (P2) ،وهذا يعني أن المستهلك سيقوم باستهلاك كميات أكبر من (Q2) وبسعر (P2)

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

يجب أن ننوه بأن الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة تظهر أو تحدد من خلال آلية عمل كل من المضاعف والمعجل ،وفي حقيقة الأمر لا يمكن إيضاح هذه الآلية بمعزل عن تذكر الأسس النظرية للاقتصاد الكلي خاصة موضوع توازن الدخل ، أي التعرف على شروط التوازن الاقتصادي له ، وعلى ضوء ما تقدم سنتناول في هذا المبحث في مطلبه الأول آلية تحديد الدخل التوازني ، و في مطلبه الثاني سنتناول آلية عمل المضاعف و المعجل .

المطلب الأول : آلية تحديد الدخل التوازني

إن آلية تحديد الدخل التوازني على المستوى الكلي مرتبطة بمجموعة من المتغيرات المتبادلة التأثير ، وتنقسم هذه المتغيرات إلى متغيرات داخلية و خارجية إذ لزم التحكم فيها لتفادي الوقوع في الاختلالات التوازنية في الاقتصاد و من بين هذه الآليات تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي ، ومن خلال هذا نتطرق في الفرع الأول إلى الطلب الكلي والعرض الكلي وفي الفرع الثاني منه كيفية تحديد الدخل التوازني .

الفرع الأول : الطلب الكلي و العرض الكلي

أولا – الطلب الكلي :

يمكننا تعريف الطلب الكلي بأن يتضمن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة [1] .

الطلب الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي +الاستثمار+ صافي الصادرات

1- عامر يوسف العتوم : مرجع سابق ، ص59.

1. منحى الطلب الكلي :

وهو المنحنى الذي يبين العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج عندما يكون كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات في توازن .

بحيث يتحدد الطلب الكلي بمتغير ين هما السعر و مستوى الناتج أي الكمية المطلوبة وتربط هذين المتغيرين علاقة عكسية أي عندما يزيد السعر و تقل الكمية المطلوبة وعندما يقل السعر تزيد الكمية المطلوبة .

الشكل : رقم 20: منحنى الطلب الكلي

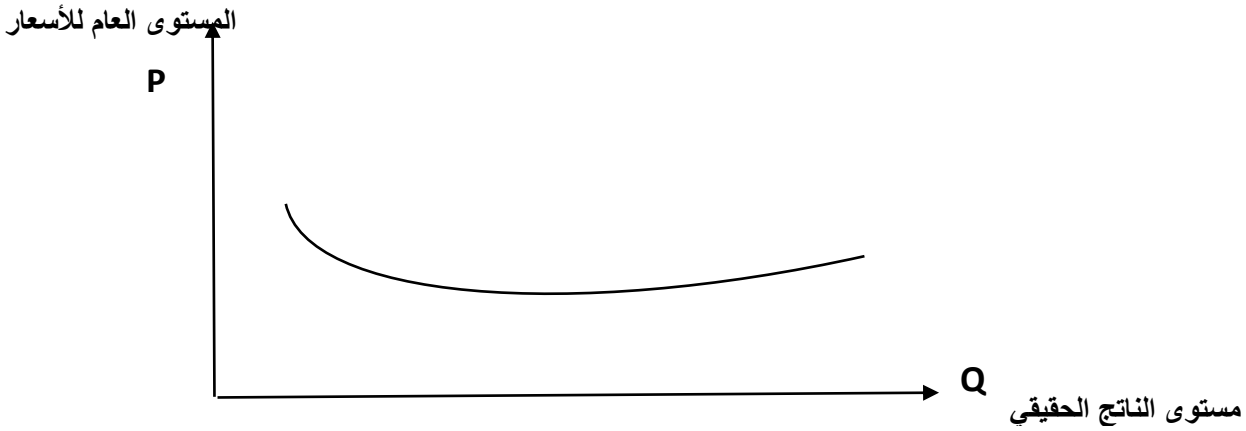

المصدر: عامر يوسف العتوم: التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ،دار عالم الكتب الحديث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 59.

إن تفسير ميل الطلب الكلي السالب يرجع إلى سببين [1]

1. **أثر الثروة** : فكلما زاد المستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى فإن الثروة الحقيقية نقل وللمحافظة على نفس المستوى من الثروة فإن الادخار يزداد وبقل الاستهلاك وبالتالي فإن مستوى الطلب الكلي يقل.

2. **أثر الإحلال** : وهو ما يعني أنه عندما يرتفع المستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى فإن القيمة الحقيقية للأرصدة تقل (العرض النقدي بالقيمة الحقيقية) فيرتفع سعر

1-Pakin , michel , macroeconomies ,NY, Addison wesley publishing 2nd edition ,1993 ,p 155

الفائدة فيقود ذلك إلى إحلال السلع المستقبلية محل السلع الحالية أي أن الادخار يزداد على حساب نقصان الاستهلاك كما أن أثر الإحلال يمتد إلى المستوى العالمي ذلك أن زيادة المستوى العام للأسعار تعني أن سعر الصادرات قد ارتفع فيقل الطلب عليها ويزداد الطلب على الواردات فيقل الميزان التجاري ويقل الطلب الكلي .

كما يتأثر منحى الطلب الكلي بعوامل داخلية أو خارجية ،فالعوامل الداخلية تمثل فيما يلي:

أولا – السياسة النقدية: وهي سياسة تستخدم من طرف البنك المركزي للتأثير أو السيطرة على عرض النقود والسيطرة على المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخيم من بين أدوات السياسة النقدية :

أ. **أدوات الكمية** :

1. **سعر إعادة الخصم** : المتمثل في سعر الفائدة بحيث يعمل البنك المركزي في رفع سعر الفائدة في حالة التضخيم من أجل امتصاص كمية النقود المتواجدة في السوق أما في الحالة العكسية فيقوم بما خفض سعر الفائدة في حالة الانكماش.
2. **عمليات السوق لمفتوحة** : وهي تعتبر من أهم الأدوات حيث يقوم البنك المركزي بيع أو شراء سندات حكومية مما يساهم في زيادة أو خفض حجم النقود المتداولة في السوق ففي حالة التضخيم يتدخل البنك المركزي بالبيع والعكس بالنسبة لحالة الركود .

ب. **الأدوات النوعية** : وتمثل هذه الأدوات في :

- المراقبة على سعر السلعة في السوق
- مراقبة الأرصدة الأجنبية

ثانيا – السياسة المالية : يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والنفقات لتحقيق الأهداف التالية :

1. تحقيق مستوى التشغيل الكامل
2. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار
3. إعادة توزيع الدخل
4. رفع معدلات النمو الاقتصادي

أدوات السياسة المالية [1]

أ. الأدوات التلقائية:

1. نظام الضرائب التصاعدية، حيث ترتفع في حالة الرواج ،و تنخفض في حالة الركود
2. المدفوعات التحويلية: الإعانات و المساعدات بهدف إعادة توزيع الدخل
3. سياسة الدعم

ب.الأدوات المقصودة:

1. برامج الأشغال العامة ،تحتاج إلى أيدي عاملة والقضاء على البطالة
2. مشروعات التوظيف العام :وهي وظائف مؤقتة لحين استيعاب البطالة
3. تغير معدلات البطالة

ثانيا – العرض الكلي :

يمكننا تعريف العرض الكلي بأنه إجمالي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات النهائية الذي يرغب البائعون من الأفراد والمؤسسات بإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة عند مستويات المختلفة للأسعار وهذه النسبة قد لا تتساوى فعليا مع كميات المنتجة لديهم[2]

أ. منحنى العرض الكلي:

وهو المنحنى الذي يشير للعلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وكميات الإنتاج من كل السلع والخدمات التي ترغب في عرضها منشآت الأعمال ،وعموما فإن منحنى العرض الكلي بعكس الظروف السائدة في مستوى سوق عوامل الإنتاج وعلى وجه الخصوص سوق العمل وكذلك الظروف السائدة في سوق السلع والخدمات [3].

---

1 – نداء محمد الصوص: سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية ، الاقتصاد الكلي ، مكتبة المجتمع العر بي ، دار أجنادين ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 ،ص 83.

2 – هيثم الزغبي ، حسين أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 83.

3-Gordon rebert , macroeconomics , addison _weslly , ninthlelition , 2003 p 156.

أي منحنى العرض الكلي يتحدد بمتغير ين هما السعر وهو متغير مستقل والكمية المعروضة وهي متغير تابع يربط هذه المتغيرين علاقة طردية أي كلما زاد السعر زادت الكمية المعروضة وعندما ينخفض السعر تنخفض الكمية المعروضة.

من يمكن توضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 21: منحنى العرض الكلي

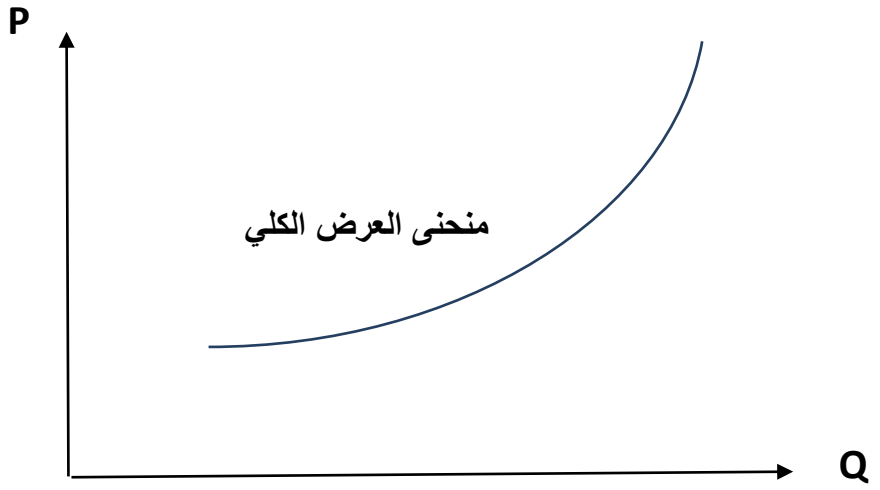

المصدر: مجيد علي حسين ،عفاف عبد الجبار السعيد ، مرجع سابق ، ص 65.

ب. محددات العرض الكلي :

يتحدد العرض الكلي بمجموعة من العوامل ذكر منها :

1. **تكاليف عناصر الإنتاج (الأجور)** : تعتبر الأجور العنصر الرئيسي من عناصر تكلفة الإنتاج فمثلا عند زيادة الأجور فإن المنتجين لن يتمكنوا من إمداد السوق لمستويات عرض كافية عند مستويات أعلي من الأسعار وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج هذا ما يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروض ة نتيجة انخفاض ربحية المشروع.
2. **الناتج المحتمل** : يتمثل الناتج المحتمل في معدلات النمو الاقتصادي شريطة الاستخدام الأمثل لجميع عناصر الإنتاج ،والذي عن طريقه يتم إنتاج قدر أكبر من السلع والخدمات وهذا ما ينجز عنه زيادة في كميات المنتجة وبالتالي زيادة العرض الكلي.

3. مستوى التوظيف: إن السلع والخدمات التي يمكن تقديمها إلى السوق من خلال توظيف عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ،رأس المال، التنظيم) والتي تعتبر شرط أساسيا لذلك ويفسر هذا من خلال العلاقة الطردية بين مستوى التوظيف والعرض الكلي وبالتالي يتحدد هذا الأخير عن خلال مستوى التوظيف.

الفرع الثاني : تحديد الدخل التوازني

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الطلب الكلي و العرض الكلي و كذلك عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار ، إذ يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال العلاقة بين الطلب على رأس المال لغرض الاستثمار وأسعار الفائدة عندما يكون الطلب على سلع رأس المال مرنا مقابل التغيرات في أسعار الفائدة .

1 – تحديد المستوى التوازني للدخل

$$Y = C + I \dots\dots\dots(1)$$

Y: تمثل الدخل القومي

C: تمثل الاستهلاك

I: تمثل الاستثمار

حيث : $C = a + By \dots\dots\dots(2)$

بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) نحصل على

$$Y = a + By + I \dots\dots\dots(3)$$

ومن المعادلة (3) يمكن التوصل إلى

$$Y = a + By + I$$
$$Y - By = a + I \Rightarrow$$

$$Y = \frac{1}{1-B}(a + I) \dots\dots(4)$$

وأن ($\frac{1}{1-B}$) عبارة عن مقدار ابت حيث أن $0<B<1$ وأن ($a+I$) يعبر عن متغير مستقل ويتضح من المعادلة (4) أن الدخل القومي الحقيقي (y^0) يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك (b) والاستهلاك المستقل (a) والاستثمار (I) الذي يمكن اعتباره متغير مستقل عن مستوى الدخل وبما أن الميل الحدي للادخار = 1- الميل الحدي للاستهلاك

$$MP_s = 1 - MP_c$$

فإن المستوى التوازني للدخل القومي يمكن التعبير عنه بالرجوع إلى المعادلة (4) كما يلي :

$$\mathrm{Y} = \frac{a+1}{1-B} = \mathrm{Y} = \frac{a+I}{MP_S}$$

ويمكن تحديد الدخل التوازني بطريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي أو بطريقة تعادل الادخار والاستثمار من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 22 : الدخل التوازني بالطريقتين

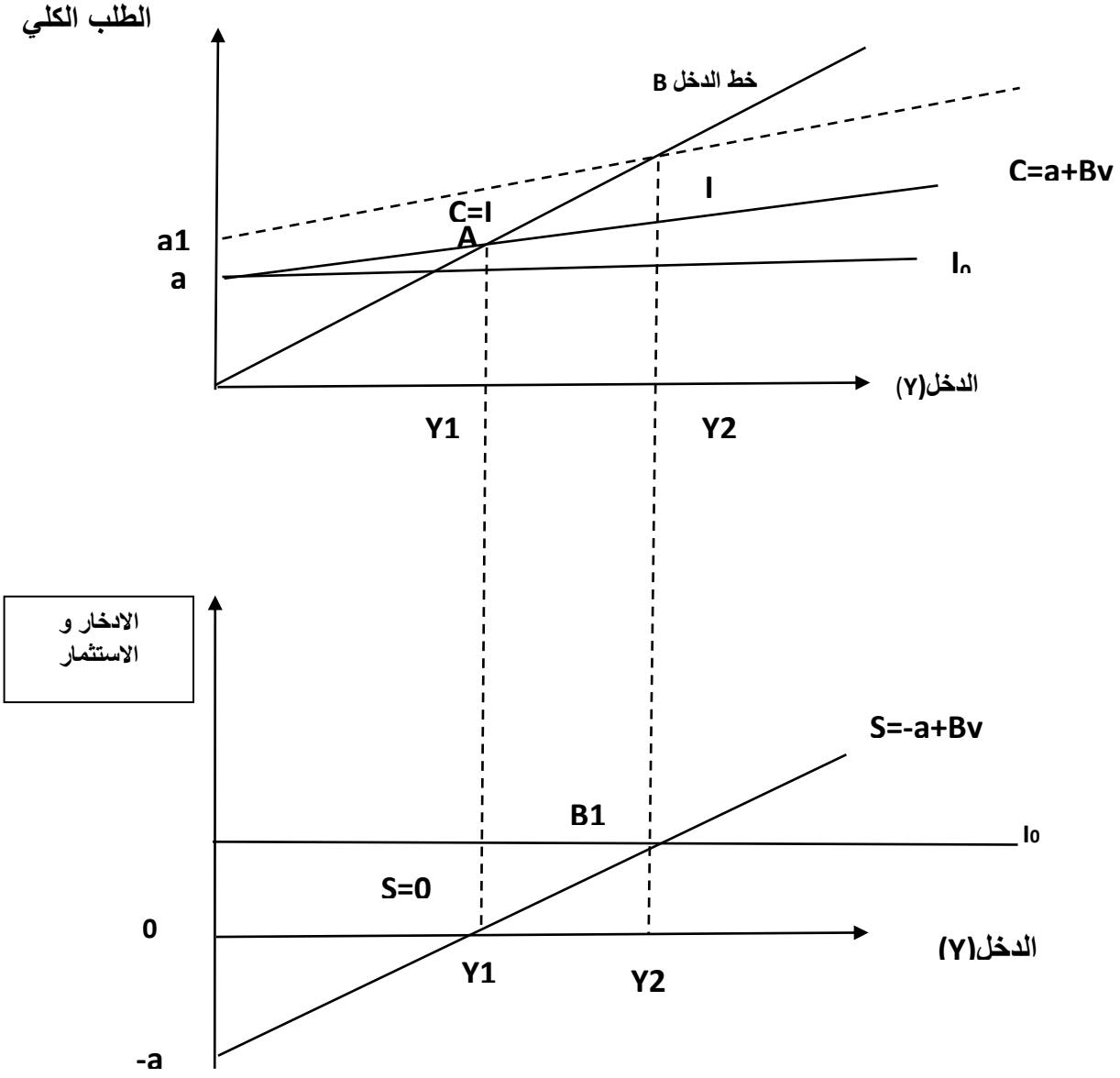

المصدر : مجيد علي حسين ،عفاف عبد الجبار السعيد ، مرجع سابق ، ص 217.

من خلال الشكل أعلاه بتحقق مستوى الدخل التوازني عند تقاطع الطلب الكلي $(C+I)$ مع خط الدخل (Y) وذلك عند النقطة التوازنية (B) حيث نجد أن مستوى الدخل التوازني يعادل y_2 أما فيما يخص الجزء الأسفل من الشكل فيتحقق مستوى الدخل التوازني عند نقاط خط الاستثمار مع خط معادلة الادخار عند النقطة B_1 حيث نجد أن مستوى الدخل التوازني يعادلy_2

2 – تحديد الدخل التوازني في ثلاث قطاعات:

$$Y = C + I + G \dots\dots\dots\dots (1)$$

$$C = a + By \qquad \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبتعويض المعادلة (2) في المعادلة رقم (1) نحصل على :

$$y - By = a + I + G$$

$$(1 - B)y = a + I + G \dots\dots (3)$$

وبقسمة المعادلة (3) على (1-B) نحصل على :[1]

$$Y = \frac{a+I+G}{1-B}$$

حيث يمثل :y الدخل التوازني

ويمكن تحديد الدخل التوازني وفقا لهذا النموذج بيانيا كما يلي

1-Michel Rockinger , macroéconomie , Ellipses edition marketing S.A , 2000 ,paris ,p 76 .

الشكل رقم 23: الدخل التوازني في ثلاث قطاعات

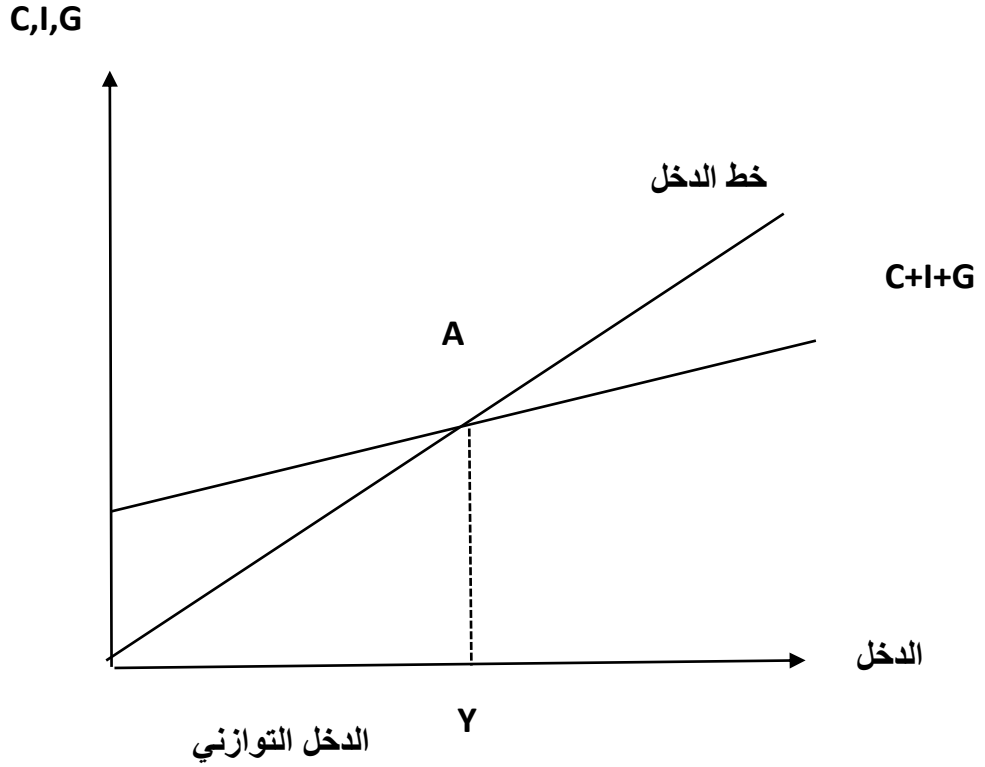

المصدر:محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة ،عمان ، ط1 ، 2007 ، ص 84.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تعادل دالة الطلب الكلي مع خط الدخل عند النقطة A والتي تعبر النقطة التوازنية التي تعكس مستوى الدخل التوازني(Y) .

3 – تحديد المستوى التوازني في الدخل في اقتصاد مفتوح:

ولغرض توضيح المستوى التوزاني في الدخل القومي في اقتصاد مفتوح تضيف الصادرات (X) والواردات M على نموذج الدخل الذي تعرفنا عليه سابقا نحصل على :

$$Y=C+I+G+(X-M)\dots(1)$$

بحيث Mتمثل دالة الواردات

لدينا:

$$M = a_0 + B_2 Y \dots (2)$$

حيث تمثل M تمثل الواردات من السلع والخدمات من الدول الأخرى a_0 تمثل كمية الواردات المستقلة عن الدخل القومي والتي تبين كم ستكون إذا كان الدخل القومي صفرا وأن B_2 تمثل المعدل الذي تزداد به الواردات مع الزيادة في الدخل حيث انه يمثل الميل الحدي للاستيراد.

حيث: $B_2 = MPM = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$[1]

أما الميل المتوسط للاستيراد فيمثل قيمة الواردات إلى الدخل القومي و يمكن صياغته كما يلي :

$$APM = \frac{M}{Y}$$[2]

أما بالنسبة للصادرات التي تمثل طلب المقيمين خارج الدولة ،من سلع تنتج محليا فإنما تتأثر بعوامل كثيرة خارجية من أهمها مداخيل الدولة الخارجية مستقلة عن مستوى الدخل بحيث:

$$X = X_0$$

أ. دالة الصادرات :

الشكل رقم 24 : دالة الصادرات

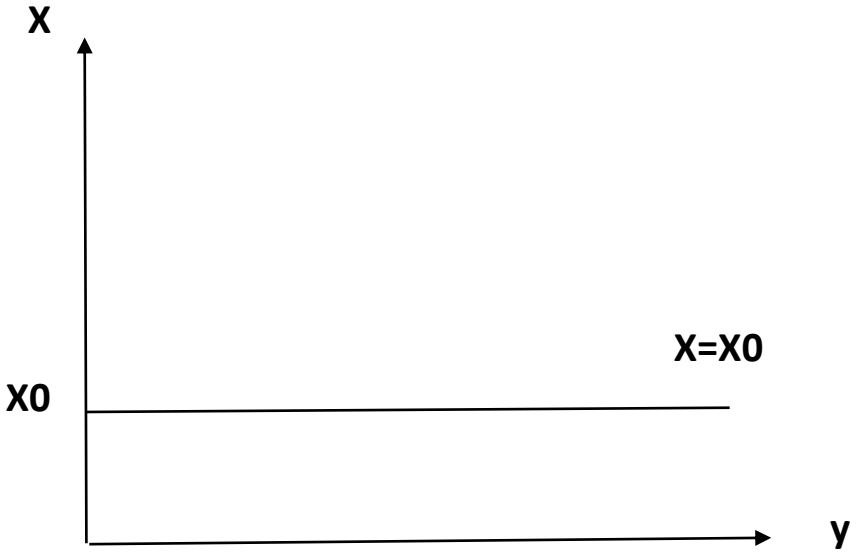

المصدر: فليح حسن خلف : الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ،ط1،2007 ، ص 372.

1 – بسام الحجار ، عبد الله رزق ، مرجع سابق ، ص 106.

2 – بسام الحجار ، عبد الله رزق ، مرجع سابق ، ص 106.

ب.دالة الواردات :

الشكل رقم 25 : دالة الواردات

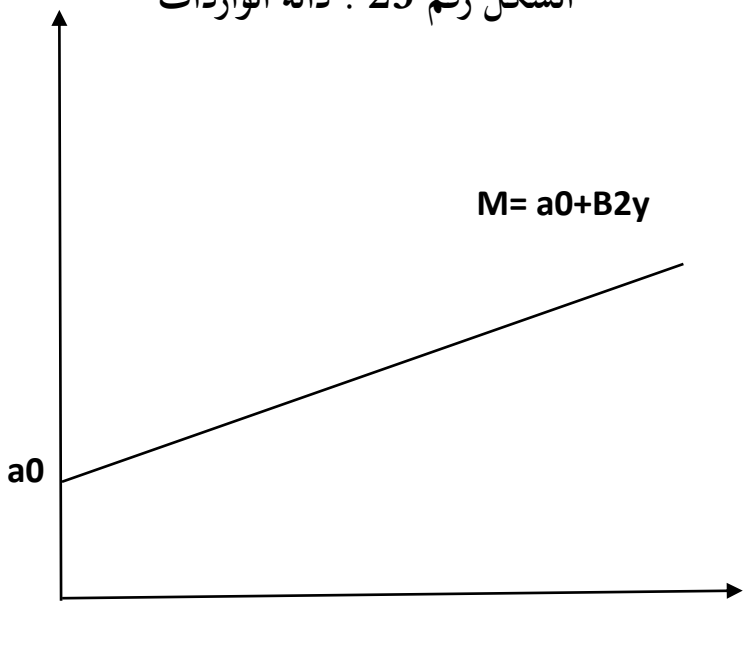

المصدر: نفس المرجع ، ص370.

لدينا :

$$Y=C+I+G+(x-m)\ldots(1)$$

وبالتعويض نجد :

$$y = a + B\ \ Y + \mathrm{I} + \mathrm{G} + X - a_0 + B_2 Y \ldots (4)$$

$$\mathrm{y} - \mathrm{By} + B_2 Y = \mathrm{a} - a_0 + \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{X}$$

$$(1 - \mathrm{B} + B_2)\mathrm{y} = \mathrm{a} - a_0 + \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{X}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على $(1 - \mathrm{B} + B_2)$ نحصل على

$$Y = \frac{\mathrm{a} - a_0 + \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{X}}{1 - \mathrm{B} + B_2}$$

حيث Y يمثل الدخل التوازني

$$Y = \frac{1}{1 - \mathrm{B} + B_2}\ (\mathrm{a} - a_0 + \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{X})$$

وهذا يعنى أن الزيادة التلقائية في الاستهلاك أو الاستثمار أو الصادرات أو الواردات فإن الدخل التوازني سوف يتغير بمقدار الزيادة التلقائية مضروب في $\frac{1}{1-\mathrm{B}+B_2}$

وبما أن: $MPM = B_2$

$$MP_S = (1 - \mathrm{B})$$

فإن $Y = (\frac{1}{MP_S + MPM})\ (\mathrm{a} - a_0 + \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{X})$

ويمكن تحدد الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 26: المستوى التوازني لدخل في اقتصاد مفتوح

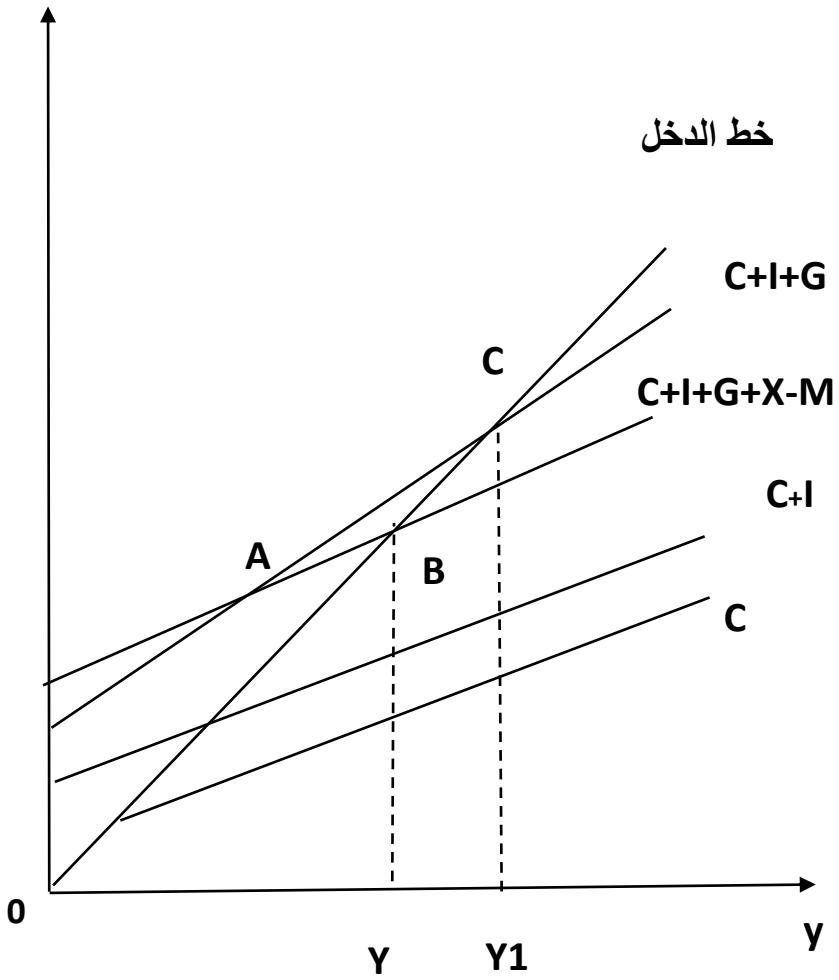

المصدر : مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار السعيد ، مرجع سابق ، ص 225.

ومن خلال المخطط التالي نخلص أهم العوامل المؤثرة في تحديد الدخل التوازني في نموذج كينز البسيط.

الشكل رقم 27: ملخص لأهم العوامل المؤثرة في تحديد الدخل التوازني في نموذج كينز البسيط

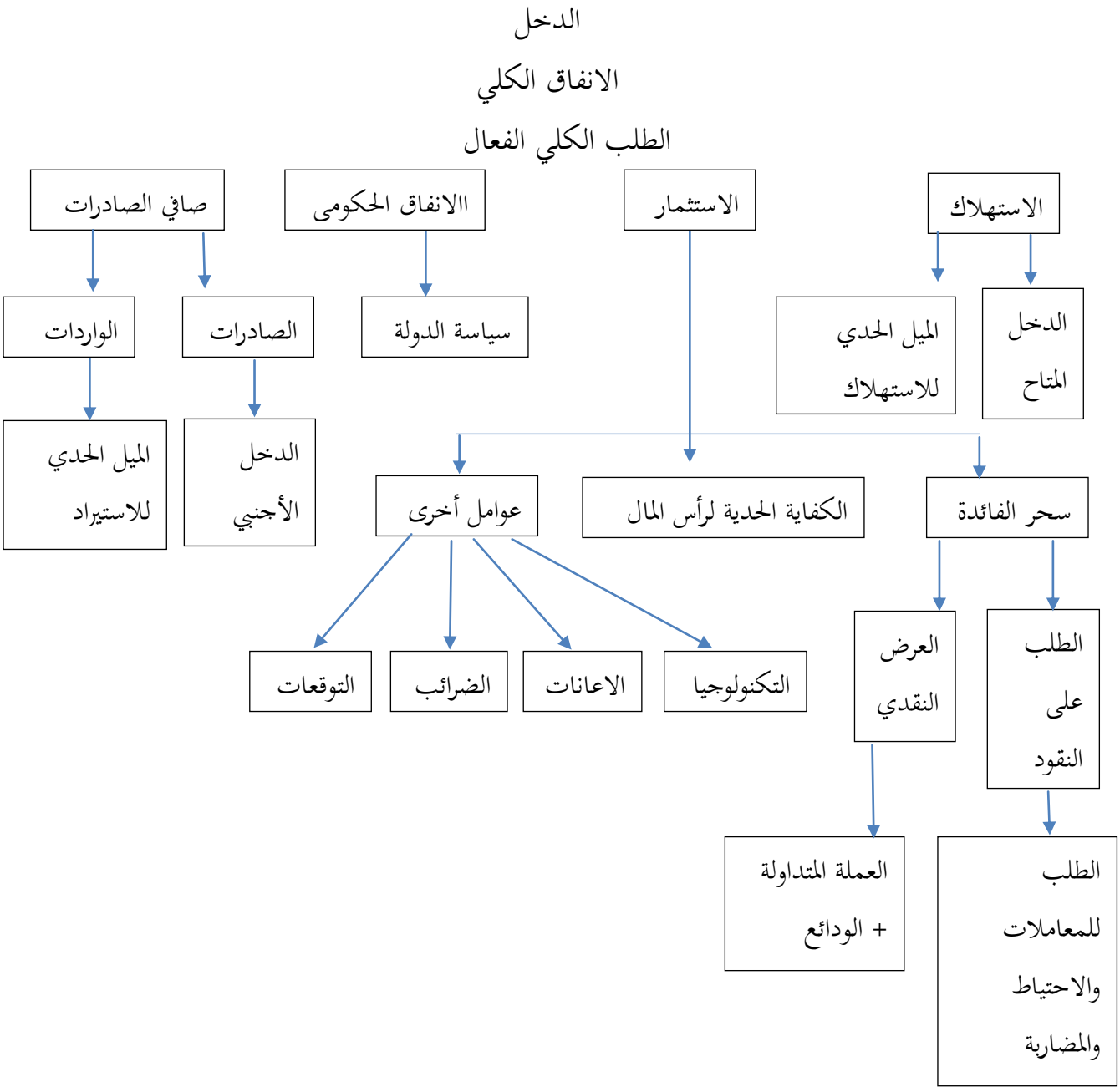

المصدر:عامر يوسف العتوم ،مرجع سابق ،ص 45.

المطلب الثاني :آلية عمل المضاعف و المعجل

تؤثر النفقات العامة تأثيرا غير مباشرا على الدخل التوازني و على زيادة الإنتاج من خلال ما يعرف بالمضاعف و المعجل ، و على ضوء ما تقدم سنتطرق في هذا المطلب إلى آلية عمل المضاعف في الفرع الأول منه ثم إلى آلية عمل المعجل ، و استنتاج أوجه المقارنة بين المضاعف والمعجل

الفرع الأول : آلية عمل المضاعف

أولا – مفهوم المضاعف

إن أول من أدخل فكرة المضاعف الاقتصادي KAHN حيث استعمل مفهوم المضاعف في دراسة له حوله أثر الاستثمار في خلق مناصب تشغل وكان ذلك سنة 1931 [1] إذ أكد أن القيام بعملية الاستثمار في قطاع ما وفقا لمراحل وفترات زمنية يؤدي بدوره إلى خلق مناصب شغل ،وهذا من خلال العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل .

وبعد ها جاءت أفكار الاقتصادي كينز الذي استخدم فكرة المضاعف ، فرتكز في تحليليه انطلاقا من قانون الطلب يخلق العرض .

فخلص إلى أن الزيادة الأولية في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مضاعفة لأن زيادة الاستثمار صاحبها إنفاقات متتالية على الاستهلاك.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المضاعف على أنه مصطلح يستعمل في التحليلي الاقتصادي الأثر الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق بالنسبة للدخل القويم أو بعبارة أخرى المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القويم الناتجة عن الزيادة في الإنفاق القومي من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات على الاستهلاك [2].

---

1 – محمد الشريف إلمان : محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ،ص 176.

2 – عادل فليح العلي : المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ، دار حامد ، الأردن ، ط1 ، 2007 ص 67 .

وهناك نوعين من المضاعف هما :

1. **المضاعف الديناميكي** : يعني به التغيير في حجم الناتج نتيجة التغيير في الإنفاق العام بحيث يؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الدخل بحيث أن الزيادة تكون نتاج عملية تراكمية عبر موجات متتالية ،والتحليلي الديناميكي لعملية المضاعف يفترض أنه يؤخذ في الحساب الوقت الضروري لتحقيقه أي تحقيق الأحداث عبر سلسلة من الفترات المتتابعة أي لا بد من وجود تفاوت في الوقت بين اللحظة التي يتسلم فيها الوسطاء الاقتصاديين دخلهم واللحظة التي ينفقون فيها هذا الدخل [1]

2. **المضاعف الساكن** : يعرف بأنه التغير المباشر في حجم الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام ،وذلك يعني أنه لا توجد فترة زمنية بين التغيير في الإنفاق العام والتغير في حجم الناتج فالمضاعف الساكن تتجاهل عنصرا مهما جدا وهو عنصر الزمن حين أنه عند حدوث زيادة في الاستثمار ،فإن هذه الزيادة تأخذ فترة من الزمن من تحقق الزيادة المضاعفة في الدخل القومي ، فعندما يزيد الاستثمار فينجر عنها زيادة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ،وتتولد عن ذلك زيادة الإنتاج و كل ذلك يأخذ فترة زمنية بين الاستهلاك والإنتاج .

ثانيا – آلية عمل المضاعف :

1- أثر المضاعف على المستوى التوازني للدخل :

- **مضاعف الاستثمار** : يعرف مضاعف الاستثمار بأنه نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق الاستثماري الذي ينتج عن تلك الزيادة إلا أن التغير في الإنفاق الاستثماري يترك أثرا على الدخل التوازني يفوق حجم التغير في الإنفاق التي تسبب تلك الزيادة في الدخل القومي .

1- أحمد فريد مصطفى : التحليلي الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 120.

العلاقة الجبرية لمضاعف الاستثمار:

$$Y=C+I\ldots(1)$$

$$C = a + By\ldots.(2)$$

وبتعويض قيمة المعادلة (2) في المعادلة (1) نجد:

$$Y = a + By + I \ldots \ldots(3)$$

$$Y = \frac{1}{1-B}(a + I)\ldots..(4)$$

بافتراض أنه حدث اتغير في حجم الاستثمار لمقدار (ΔI)لأي سبب كان مستقل في مستوى الدخل وتصبح القيمة الجديدة للاستثمار هي ($I+\Delta I$) ،بينما تصبح القيمة الحديدة للدخل الحقيقية ($Y+\Delta Y$)وذلك فإن المعادلة (4) تأخذ الصيغة الآتية :[1]

$$Y+\Delta Y = \frac{1}{1-B}(a + I + \Delta I)\ldots.(5)$$

$$Y = \frac{1}{1-B}(a + I) \ldots \ldots (4)$$

بالطرح نجد

$$\Delta Y = \frac{1}{1-B}\Delta I$$

حيث $\frac{\Delta y}{\Delta I}$ يمثل المضاعف ونرمز له بالرمز M

وبما ان هو الميل الجذب للاستهلاك (MP_C) فإن :

$$M= \frac{1}{1-MPC}$$

حيث $1 - MPC = s$

$$M= \frac{1}{MP_S}$$

لتوضيح الأثر هندسيا من خلال الشكل التالي :

1 -DAVID BEGG , STANLEY FISCHER , RUDIGER DORNBUSCh , Macro économie , DUNOD , edition ,paris ,2002, p 109

الشكل رقم28 : أثر المضاعف على المستوى التوازني للدخل

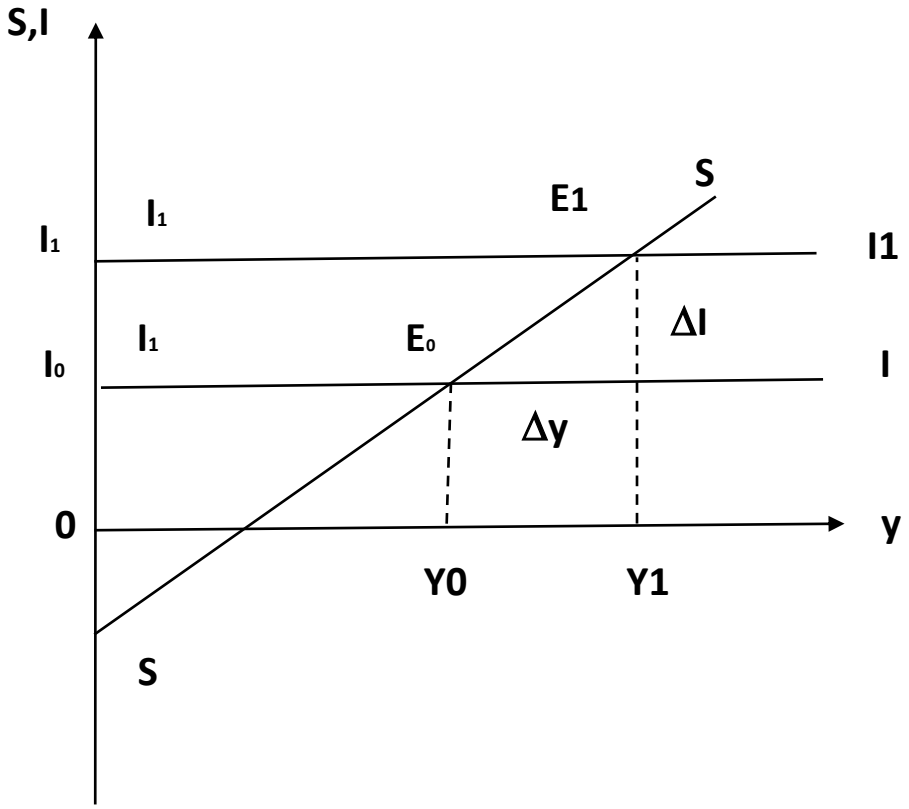

المصدر : مجيد علي حسين ،عفاف عبد الجبار سعيد ،مرجع سابق ،ص 273.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نقطة تقاطع منحنى الاستثمار (I_0) ومنحنى الادخار (S) في النقطة (E_0) يمثل المستوى التوازني للدخل (Y_0) وبعد أن حصل تغير في حجم الاستثمار بمقدار (ΔI) مما أثر على انتقال منحنى الاستثمار إلى وضع جديد لصياغة (I_1) نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري وعليه فإن نقطة تقاطع منحنى الاستثمار (I_1) مع منحنى الادخار (S) في النقطة (E_1) التي تحدد المستوى الجديد للدخل التوازني (Y_1) وهذا ما يدل على أثر المضاعف في زيادة الدخل التوازني .

2 – أثر إضافة الإنفاق الحكومي على المستوى التوازني للدخل

$$Y=C+I+G.....(1)$$

$$C = a + By.....(2)$$

وبالتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) نجد الدخل التوازني :

$$y = a + BY + I + G$$

$$y - By = a + I + G$$

$$(1 - B)y = a + I + G$$

$$Y = \frac{a + I + G}{1 - B}$$

عند زيادة الإنفاق الحكومي G بمقدار (ΔG)يجمع $(G+\Delta G)$ مما ينجم عنه تغير في مستوى الدخل Y بمقدار (Δy)أي $(\Delta y + Y)$

ومنه تصبح المعادلة الداخل كالتالي

$$Y+\Delta Y = \frac{a+I+(G+\Delta G)}{1-B}$$

$$Y+\Delta Y = \frac{1}{1-B}(a + I + \Delta I) \ldots.(2)$$

$$Y = \frac{1}{1 - B}(a + I + G) \ldots\ldots(3)$$

وبالطرح المعادلة (3) من (2) نجد

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - B}\Delta G$$

وبقسمة الطرفين علىΔ نحصل على :

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - B}$$

وبحيث $\frac{1}{1-B}$ يمثل مضاعف الانفاق الحكومي وسيوضح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي

الشكل رقم 29: أثر إضافة الإنفاق الحكومي على المستوى التوازني للدخل

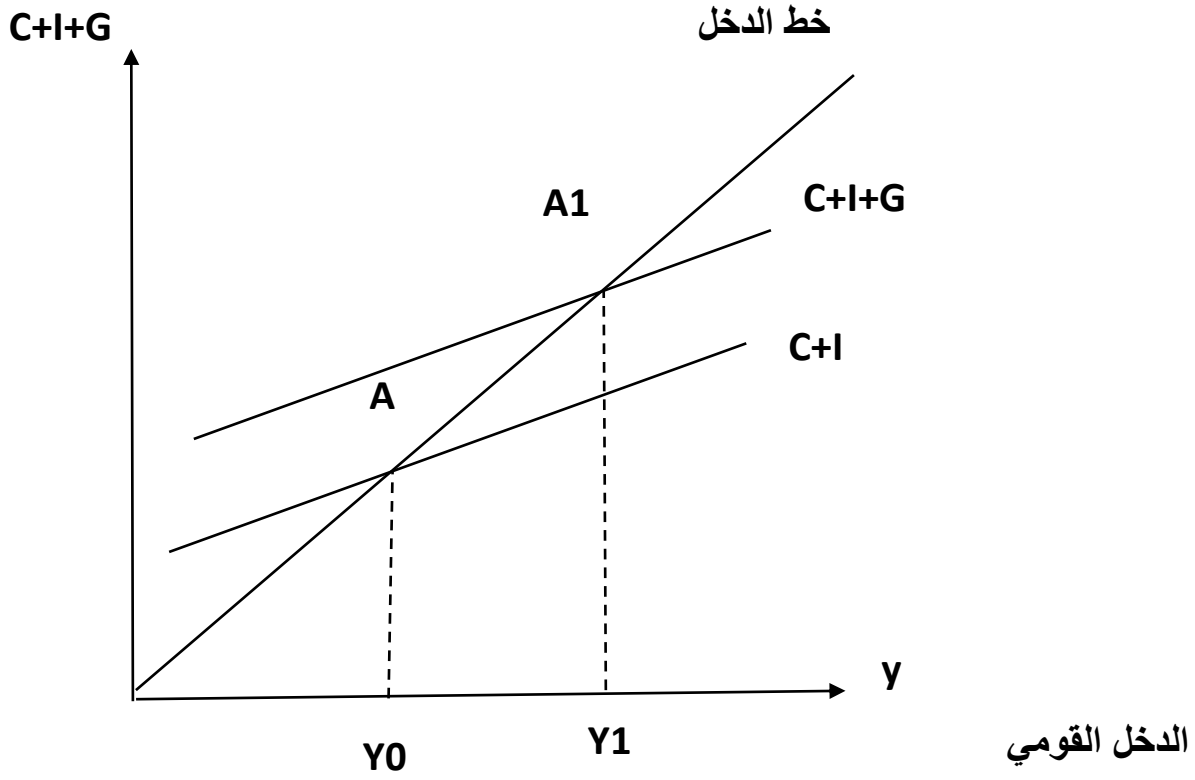

Source :André Grimaud ,Analyse macroéconomique ,montchrestien , E.g.A , paris ,1999 , p 344.

حيث يتضح من الرسم البياني أن إضافة الإنفاق الحكومي إلى دالة الطلب الكلي بعد أن كانت (C+I) أصبحت (C+I+G) ،قد أد بالاقتصاد إلى انتقال من نقطة التوازن A التي تدل على الدخل التوازني (Y_0) إلى A_1 والتي تشير إلى الدخل التوازني (Y_1) وهذا ما يعني أن الزيادة في الإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة المستوى لتوازني في الدخل عما كان عليه .

وعليه يعتبر الإنفاق الحكومي العنصر الأكثر أهمية وفاعلية في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية ويعود سبب ذلك إلى [1]:

1. ضعف الاتفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في الدول النامية

1 – محمود حسين الوادي ،كاظم حاسم العيساوي : مرجع سابق ، ص 133.

2. ضآلة الإنفاق الاستثماري الخاص في تلك الدول نتيجة للمشاكل الكثيرة التي تواجهه والتي تؤدي إلى إعاشة حركته ونمو ومن يبين المشاكل ما يلي

- عدم توفر البيئة الملاءمة.
- ضيق الأسواق المحلية .
- ضعف الإنفاق الاستهلاكي وقد يكون ذلك عامل غير مشجع لزيادة الاستمارات الخاصة.
- ارتفاع نسبة أو درجة المخاطرة أو عدم التيقن للمستقبل .

3 – اثر زيادة الإنفاق الحكومي على زيادة الإنتاج

تؤثر النفقات العامة تأثيرا غير مباشرا في الإنتاج من خلال المضاعف أي أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج .

الانتقادات الموجه إلى كينز صاحب فكرة المضاعف

فعلا عن ارتكاز نظرية كينز على الاستثمار باعتباره المتغير الرئيسي فيما يشير بعض الانتقادات التي تستند جميعها إلى عمومية هذه النظرية وحجزها رغم وجاهتها عن تقديم الأسس الواضحة لتحديد المضاعف على وجهة الدقة وأهم هذه الانتقادات [1]:

1. قيام نظرية كينز على أساس افتراض عدم بلوغ النشاط الإنتاجي مستوى التشغيل الكامل أو بمعنى آخر على أساس افتراض تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة الإنتاج اللازمة لمقابلة أ زيادة محتملة في الطلب

2. اقتصاد نظرية كينز على تحليلي آثار الزيادة الأولية في الاستثمار على الإنفاق الاستهلاكي دون أن تأخذ في الاعتبار أثر ما تحدثه الدخول الإضافية من زيادة في المدخرات التي تحول بدورها إلى استثمارات إضافية جديدة ،ولذلك فإنها تعتمد على استخدام الميل الحرب العام للاستهلاك بالنسبة للمجتمع ككل .

1 – يونس أحمد البطريق : المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص 223.

3. افتراض نظرية كينز أن استخدامات الزيادة في الدخول الناجمة عن الإنفاق الاستثماري الأولى تقتصر على الادخار والاستهلاك بينما قد يقترن توزيعها ببعض صور التسرب كسداد الديون المستحقة أو شراء بعض السبائك والحلي أو شراء بعض الأصول التي لا ينفق بائعوها قيمتها .

4. تميزت نظرية كينز بالطابع الإستاتيكي غير الديناميكي نتيجة لاستبعادها الآثار المترتبة على تقلبات الميل الحدي للاستهلاك خلال فترة زمنية .

الفرع الثاني : آلية عمل المعجل

أولا – مفهوم المعجل :

يعني اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار[1] حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمية زيادات في الاستثمار والعلاقة بينهما تعبر على ما يسمى بمبدأ المعجل

ومبدأ المعجل ابرزه كل من الاقتصادين إفتاليون aftalion في سنة 1907 و كلارك klark في سنة 1927[2]

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلي :

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغيير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{\Delta C}{\Delta I}$$

ثانيا: أثر المعجل

إن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية التي توجد نتيجة لها و تسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق ، فزيادة الطلب على الاستهلاك يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري و بالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج ، و من ثم زيادة الدخل القومي بشرط عدم وجود طاقة إنتاجية فائضة و يتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)

1 – عادل احمد حشيش: مرجع سابق ، ص 118.

2– يونس أحمد البطريق : مرجع سابق ، ص 168.

ثالثا :محددات المعجل

إن هناك محددات عديدة قد تعيق أو تقلل من فاعلية المعجل نذكر منها :[1]

1 – نوع النشاط الإنتاجي و القطاع الذي ينتمى إليه ،فكلما اقترب هذا النشاط من الطلب الاستهلاكي فإن سلسلة الاستثمارات التي تولدها الزيادة الأولية في الطلب النهائي تكون أكبر .

2. النمط التكنولوجي أي أنه كلما كان النشاط حرفيا كلما انعكس سلبا على مبدأ المعجل وكلما كان الاستخدام التكنولوجي راق ،كانت قيمة المعجل أكبر.

3.درجة تشغيل الاستثمارات القائمة والتي تتناسب طرديا مع قيمة المعجل

4.تلاؤم التحليل طويل الأجل مع نموذج المعجل وذلك بعكس نموذج المضاعف الذي يقوم على التحليل قصير الأجل

5.إن زيادة استيراد السلع والخدمات التنافسية وبما يغطي زيادة الطلب الإجمالي تسهم في تحجيم الاستثمار الصافي .

6.إن تأكد المنظمين بشأن التوقعات الخاصة باتجاهات نمو الطلب الاستهلاكي واستمرارية هذا النمو يعد الشرط المسبق لأي قرار استثماري يتخذ في أي مجال انتاجي جديد .

رابعا – مقارنة المضاعف المعجل و تداخلهما

إن هناك اختلافات جوهرية في كثير من الأسس التحليلية بين هذين النموذجين نذكرها في الجدول التالي :

الجدول رقم 01: المقارنة بين المعجل و المضاعف

المضاعف	المعجل
–التحليل الاقتصادي قصير الأجل –يعالج ظاهرة التقلبات الدورية	– التحليل الاقتصادي طويل الأجل – توسيع الطاقة الإنتاجية وضمان

1– معروف هوشيار : تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء ، عمان ، 2005 ، الطبعة الأولى ، ص 126.

الاستقرار ،إعادة تشغيل الطاقة الإنتاجية) – مبدأ العمل يعتمد على شرط تعطل الطاقة الإنتاجية – يربط المضاعف تغيير الدخل التوازني الداخلي بمتغير خارجي – نموذج ستاتيكي يهتم بالتغيرات المقيدة التزامنية	استمرار النمو – شرط تشغيل الطاقة الإنتاجية – يربط المعجل تغير الاستثمار المولد بتغير الطلب النهائي – نموذج ديناميكي يقوم على مدة طويلة ومعدلات الفروق وتدفق التغيرات في سلسلة زمنية

وما نختم به هذا الفصل إعطاء مؤشرات كمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

ليكن تصنيف المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة كما يلي

الشكل رقم 30: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

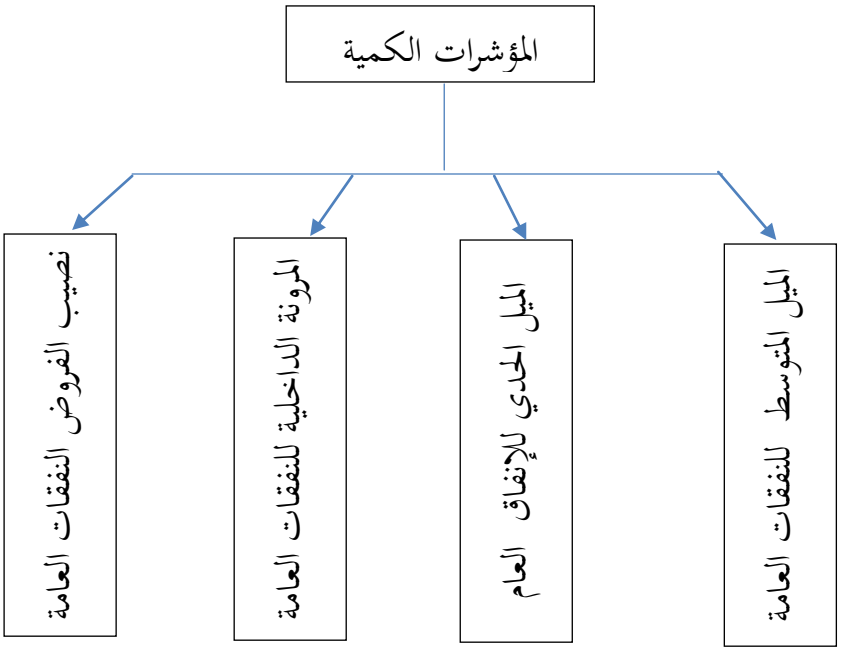

المصدر : من إعداد الباحث

يمكن التعرف على هذه المؤشرات من خلال ما يلي [1]:

1. الميل المتوسط للنفقات العامة :

يمكن الوصول إلى هذه النسبة عمليا من خلال تقسيم النفقات العامة لسنة معينة على الدخل القومي لنفس السنة .

ويعبر عن هذه العلاقة بالصياغة التالية :

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة معينة}}{\text{الدخل القومي لنفس اللسنة}}$$

و لهذا المؤشر مجموعة من الميزات نذكر منها :

- يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث عن طريقه يقاس مدى دور الدولة بمختلف سياستها في تحقيق و إشباع الاحتياجات العامة

2. الميل الحدي للإنفاق العام

يتمثل الميل الحدي للإنفاق العام في ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لإشباع الحاجات العامة

ويمكن صياغته بالعلاقة التالية :

$$\text{الميل الحدي للإنفاق العام} = \frac{\text{التغيير في النفقات العامة}}{\text{التغير في الدخل القومي}}$$

3. المرونة الدخلية للنفقات العامة :

يعبر هذا المؤشر على مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي ، ويمكن التعبير عنها بأنها العلاقة النسبية بين الميل الحدي لنفقات العامة والميل المتوسط للنفقات العامة :

$$\text{المرونة الدخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{النسبيالتغير في الدخل القومي}} = \frac{\text{الميل الحدي النفقات العامة}}{\text{الميل المتوسط للنفقات العامة}}$$

1 – سعيد على العبيدي :اقتصاديات لمالية العامة ، دار دجلة ، الأردن ، ص 102-104.

4. نصيب الفرد من النفقات العامة[1]

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من أفراد المجتمع من النفقات العامة و يحتسب وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

1 – نوازد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص 73.

خلاصة :

من خلال تطرقنا إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي توصلنا إلى أنه من أجل إشباع الحاجات العامة أو تحقيق الأهداف العامة ، لابد من الرفع من النشاط الاقتصادي ، وتعتبر النفقات العامة الوسيلة الأنجع لهذا ، بحيث تقوم الدولة بإنفاقاتها حسب احتياجات كل قطاع ، و أن للنفقات العامة آثارا مباشرة على الكميات الاقتصادية الكلية المحددة لحجم النشاط الاقتصادي (الاستهلاك ، الادخار ، المستوى العام للأسعار ، توزيع الدخل ، الاستقرار الاقتصادي) ، و تحدث كذلك النفقات العامة آثارا مباشرة على الاقتصاد الجزئي (سلوك المنتج ، نمط المستهلك ، الطلب و العرض) ،كما لها آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال ما يعرف بالمضاعف و المعجل ، وهناك مؤشرات كمية تحدد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تتمثل في الميل المتوسط للنفقات العامة ، الميل الحدي للإنفاق العام ، المرونة الدخلية للنفقات العامة ، نصيب الفرد من النفقات العامة .

الفصل الثالث:

بعض المفاهيم النظرية حول التنمية المستدامة

مقدمة :

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية ، إضافة إلى انعدام الوعي و الثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع , المؤسسات و الهيئات الفاعلة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ضرورة التفكير في المستقبل و الأجيال المقبلة و حقها في العيش، و هذا ما دعى بضرورة الاستعجال للبحث عن الوسائل و الطرق للتخلص من هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية و الحيوانية و النباتية.

وفي ضوء هذا الاهتمام صوغ مفهوما جديدا لتنمية عرف بالتنمية المستدامة باعتباره أحد المحاور الرئيسية و الاستراتيجية نحو تحسين الأداء و تحقيق الأهداف المبتغاة في ظل المحافظة على المحيط البيئي و الموارد الحالية و المستقبلية لأجيال ، وعليه أصبحت مهمة التنمية المستدامة تحتل اهتماما واسعا ليس من قبل المختصين بل من قبل كافة الأواسط الرسمية و الشعبية و على المستويات المحلية و الدولية و على ضوء ما تقدم و للشرح والتوضيح قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأوّل: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض البلدان المتقدمة والعربية

المبحث الأوّل: ماهية التنمية المستدامة

قد تعزز الاهتمام بالتنمية المستدامة من قبل البلدان المتقدمة و البلدان النامية ، وأصبحت مهمة التنمية المستدامة تحتل اهتماما كبيرا وواسعا من قبل المختصين في العديد من الدراسات وخاصة منها الاقتصادية.

وعلى ضوء ما تقدم سنتطرق في هذا المبحث إلى نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في المطلب الأول ، وفي المطلب الثاني نتناول فيه مفهوم التنمية المستدامة .

المطلب الأوّل :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

يرى بعض الكتاب أن الفرق بين نظريات النمو و نظريات التنمية الاقتصادية إنما يتمثل في تركيز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار ، في حين ترتكز نظريات التنمية الاقتصادية على التوازن بين التركز الرأسمالي و الزيادة السكانية و تكيفهما معا.

و عليه سنتطرق في هذا المطلب إلى نظريات النمو الاقتصادي في الفرع الأول منه ، وفي الفرع الثاني نتناول نظريات التنمية الاقتصادية .

الفرع الأوّل : نظريات النمو الاقتصادي

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد [1] و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسين في مستوى معيشة الفرد متمثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي [2]

ثانيا : نظريات النمو الاقتصادي

قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي و عليه سوف نتطرق إلى هذه النظريات بإيجاز التي ركزت على عملية النمو .

---

[1]– ناجي حسين خليفة : النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر، 2001 ، ص 09 .

[2]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 11 .

أ.نظرية النمو الكلاسيكي :

كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الاجور و الأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال : Malthus, ricardo ,adam smith

أولا – آدم سميث adam smith : يعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة ثروة الأمم، و قد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو ، من أكبر إسهاماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المسندة إلى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص و تحقيق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها : [1]

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية

ثانيا– دافيد ريكاردو : يعد فكر ريكاردو من العمد الرئيسية التي يقوم عليها البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية .

و يحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية و من العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزع النسبي للدخل على هذه المجموعات الثلاثة و هي :[2]

1.الرأسماليون : و يعتبر دور هؤلاء مركزي و أساسي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ، و يدفعون أجور العمال و يوفرون مستلزمات هذه العمليات (رأس المال المتداول) و ذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح و باندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه و هذا يتضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو .

[1]– مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 56 .

2– فليح حسن خلف : التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي ، ص 112/11 .

2.العمال : و هذه هي المجموعة الأكثر عددا في المجتمع و لكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج و معداته ، و تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية

3.ملاك الأراضي : و هؤلاء يحصلون على دخولهم عن طريق الربح مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم

ثالثا– مالتيس Malthus : ركز مالتيس عرضه للأفكار حول النمو الاقتصادي على عنصر السكان في مواجهة الموارد الاولية و كذلك الاستثمار العيني و الادخار ، فكان يرى أن الموارد الأولية لا تنمو بذات المعدل الذي ينمو به السكان مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بينهما و تدهور الأجور و انتشار المجاعات و إعاقة عملية التنمية الاقتصادية [1]

و خلاصة القول أن الاقتصاديون الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار و أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد ،كما أن وجود المؤسسات و كذلك المواقف و الأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان .

ب.نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة

من أبرز كتاب النيوكلاسيك ألفريد مارشال ، فيكسل و جوزيف شومبيتر و قد ظهر الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر و من أبرز أفكار النيوكلاسيك و التي تؤكد على :

–الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد

–أن حجم التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال

–أن حجم السكان لا يتغير مع التغيير في الدخل الفردي

1– محمد ثابت هاشم : التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، 2007 ، ص 105/104 .

-أن حجم السكان و حجم رأس المال و مستوى الفن الانتاجي و التي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال عالم الاقتصاد

-التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل .

ج.نظرية النمو الكينزية

فقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية و قانون (say) و أكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل و تجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي و أن السلع و الخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال و اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأس مالية و أن الاستثمار هو دالة بسعر الفائدة و أن الادخار هو دالة للدخل

و يعبر نموذج هارود – دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الكينزية مع النمو ، حيث يبين النموذج كيفية زيادة معدل النمو ، و حسب هذا الأخير إن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو سيتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال /الدخل) ، و إما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)

و بالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العروض و الطلب [1]

الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

بالإضافة إلى مصطلح النمو الاقتصادي هناك مصطلح اقتصادي آخر لا يقل شيوعا وأهمية عنه وهو مصطلح التنمية الاقتصادية، والتي اهتم بدراستها العديد من المفكرين الاقتصاديين وأعطى لها نظريات و تعاريف مختلفة .

أولا – تعريف التنمية الاقتصادية التنمية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب

[1]-حسين عمر : الاستثمار و العولمة ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، 2000 القاهرة ، ص 71-72 .

مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ،واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما[1].

يشير أيضا مفهوم التنمية إلى ضرورة التغيير في هيكل الإنتاج مما يسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.

عرف جاكوب فينر Jacob Vener التنمية على أنها هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية[2].

من خلال هذه المفاهيم يمكن استخلاص العناصر التالية[3]:

أ. الشمولية: إن التنمية لا تهتم فقط بالجانب الاقتصادي وإنما تمتد إلى جوانب أخرى ثقافية، سياسية، اجتماعية، إذن التنمية تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية.

ب. إحداث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن

ج. إحداث ضمن توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أن التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد كما ونوعا.

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية

قد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديا والتي سنتناولها كالآتي:

1. نظرية الدفعة القوية: صاحب هذه النظرية هو Rosentein Rodan إن أحد العناصر الأساسية لعملية التنمية يتمثل في ضرورة تحقيق مستوى معين من الاستثمارات

1- رمزي علي إبراهيم: اقتصاديات التنمية، مركز دالتا للطباعة، الأردن، دط ، 1998، ص 53.

2- حسين إبراهيم عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر ، دط ، 1990، ص 43-44.

3- بن هدي محمد: دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية، حالة اقتصاد الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2008-2009، ص 06.

المادية كحد أدنى للجهد الإنمائي اللازم بذله حتى يمكن تحرير الاقتصاد المتخلف من مرحلة الركود الاقتصادي ، وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، أي تطبيق ما عرف بمبدأ الدفعة القوية ،وعليه فإن الدول النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية جديدة خاصة في القطاع الصناعي، فإنها سوف تتمكن من كسر حواجز التخلف، والانطلاق نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والنمو الذاتي، ومما تجدر الإشارة إليه أن التركيز على ضرورة تكوين مستوى معين من رأس المال المادي في القطاع الصناعي كعامل إستراتيجي في تحقيق هدف التنمية لا ينفي أهمية عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية خاصة تلك المتعلقة بتوافر البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية الملائمة لعملية التنمية[1].

2. نظرية النمو المتوازن:

لقد صاغ (Rodan) فكرة الدفعة القوية والتي قدمها فيما بعد نيركس Nurkse في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن ويركز Nurkse على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق مؤكد أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية، وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولية وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية.

1- هشام محمود الإقداحي: معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دط ، 2009، ص 157-158.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية ،وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب[1].

ويصل نيركسه إلى أنه ما لم تعمل البلدان المختلفة على تنمية نشاطها الزراعي بشكل متوازن مع نمو نشاطها الصناعي فإن نموها الاقتصادي عموما يتعرض لمشاكل حادة[2].

3. نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي ألبرت هيرشمانAlbert Hirshman الذي انطلق من انتقاد الاقتصادي سنجر Singer لنظرية النمو المتوازن على أنها غير واقعية، والذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة النمو غير المتوازن، وترتكز إسهاماته في الآتي:

- يعتقد صاحب هذه النظرية أن النمو غير المتوازن هو الذي يحقق التنمية الاقتصادية وذلك باختيار بعض الصناعات أو القطاعات التي تتميز بمقدرة أكبر من الغير على دفع الاستثمارات في القطاعات الأخرى في الاقتصاد.
- أيد هيرشمان الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولية للتنمية الريفية ومركزا على التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار حسبه في فترة ما سوف يؤدي إلى الاستثمار آخر في صناعة
- مختلفة بعد تلك الفترة بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات[3].
- دعا إلى هذه النظرية لكونها واقعية تتوافق مع الموارد المتاحة، لكن المشكلة الرئيسية

في تحديد أولية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات ويوضح معالجة هذه المشكلة على مستويين:

---

1 – مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 91-92.

2– علي الحوت: أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، دط، دت، ص 69.

3– كيفاني شهيدة: التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص 17 .

المستوى الأول: المفاضلة بين أولية الاستثمار في القطاع الرأسمال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر.

المستوى الثاني: المفاضلة في أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر ومن هذا المنطلق يرى أن هذه السياسة هي الأمثل لإحداث التنمية[1].

4. نظرية أقطاب النمو لـــ:بيرو:

وهي أكثر نظريات التنمية الإقليمية شيوعا وقد وضعها في أول الأمر الاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو وهو أول من استخدم مصطلح قطب النمو عام 1955 قبل ميردال وهيرشمان ولكنه ركز على القطاعات الصناعية بدلا من عمليات التنمية المكانية[2].

وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فوضح بيرو أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وأثار إيجابية.

5. نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية[3]:

تركز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المختلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضر وتنوع، يحتوي على الصناعات والخدمات وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما نموذج آرثولويس (Arthur lewis) الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل ونموذج هوليس شينري Hollis Chenery لتحليات التجريبية لأنماط التنمية.

6. نظرية التبعية:ظهرت نظرية التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا،يعرف التبعية بأنها الحالة

1- محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية ، ص 174-175.

2- عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي: جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 80.

3- مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، ص 111.

التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن.

المطلب الثاني :مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها بما في ذلك البيئة ، وهي فكرة جديدة العهد ، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر، و من خلال هذا المطلب سنتعرف على ظهور فكرة التنمية المستدامة في الفرع الأول منه ، أما في الفرع الثاني نتطرق إلى مجمل التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة .

الفرع الأول :ظهور فكرة التنمية المستدامة

إن مسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة قد ظهرت بقوة في بداية القرن العشرين حيث أن ، اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة في عام 1915 ،وبعدها أصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي تأسس سنة 1948 تقريرا حول بيان عن المحافظة على الطبيعة وقد اعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربة الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد [1]

ففي سنة 1972 برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر شوكهولوم حول البيئة و الانسانية الذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم حيث تم من خلاله الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة ،كما انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند قيامها بالتخطيط للبيئة [2]

وفي اليوم الموالي لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP united nations environment programmé تتمثل وظائفه

1- نوازد عبد الرحمان الهيتي ،حسن ابراهيم المهندي : التنمية المستدامة في دولة قطر ، ط1 ،2008 ، ص 11.

2 - marie claude smouts : le développement durable ,armand colin ,paris ,2005, p01.

الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك [1]

وفي السنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات احصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم وأضار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا ،كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء و 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة [2]

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العالمية للطبيعة ، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية [3]

وعليه بدأ العالم يصحوا نتيجة العديد من المشاكل البيئية الخطيرة التي باتت تهدد الكيان البشري ،فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشاكل ،وعليه وفي سنة 1987 تمخض مفهوم جديد للتنمية عرف باسم **التنمية المستدامة** م خلال تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك " والمعروف باسم تقرير

1 – محمد صالح الشيخ : الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها، دار الإشعاع الفنية ،مصر 2002 ،ص 113.

2– عماري عمار : إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ،ملتقى دولي تحت عنوان ،التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، 08/07/ أفريل 2008.

3 – la voisir , le développement durable ,revue française de gestion ,N° :152,hermes ,2004,p118.

برونتلاند[1] حيث حظي المفهوم اهتماما كبيرا بإعطائه فصلا كاملا ومن بين كذلك المسائل التي تطرق إليها أيضا ، الفقر ، الأمن الغذائي وربط بين الأمن والتنمية والبيئة .

وفي سنة 1992 وبالضبط في ريو دي جانيرو بالبرازيل انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية والذي كان محوره الأساسي ، التنمية المستدامة ، وقد جمع المؤتمر ممثلي الحكومات والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة[2]

وقد عقد قمة ثالثة للأرض للمتابعة في اليابان في كيوتو عام 1997 كمتابعة لما تم تنفيذه من برنامج عمل ريو بحيث تم التوقيع على معاهدة تطالب الدول الغربية بتقليل إصدارات الغازات لمستويات أقل من المستويات الموجودة عام 1990 وفي سنة 2000 انفقد مؤتمر قمة ألفية الأمم المتحدة الذي جاء في التأكيد على الالتزام الدولي بمبادئ التنمية المستدامة .

وفي نوفمبر 2001 بالضبط في غانا عقد المحفل الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة يتضمن ارشادات لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وتحديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها .

وفي أفريل 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوها نزبورغ بجنوب إفريقيا والذي تمخض عنه ضرورة و التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة ،حيث تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي ترتكز على المجالات التالية : المياه ، الصحة ، الطاقة التنوع

1 - kozlowski , and hill G, towards planning for sustianabe development aguide for the wlinat environemtal threshold method ,ashgat publication ,Sydney,1998,p03

2 - Geneviève férone, Dominique debas, anne sophie Genin, ce que développement durable veut dire , edi dorganiesation, 2004, paris, p07.

البيولوجي، الزارعة ، الفقر ، التجارة والتمويل ، نقل التكنولوجيا ، الإدارة الرشيدة التعليم ،و المعلومات و البحوث [1]

إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 وصولا إلى فكرة البيئة و التنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 التي تركز على تقدم ووعي ناضجين وإدراك العلاقة بين الإنسان والبيئة وإنما تعدت إلى اعتبار البيئة خزان للموارد الطبيعية التي يحولها الانسان إلى سلعة نهائية.

الفرع الثاني : تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة

1. **تعريف التنمية المستدامة** : استخدام علماء الاقتصاد تعبير الاستدامة لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة ومن هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة ونذكر منها التعريفات التالية :

التنمية المستدامة هي سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية و المؤسساتية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية [2]

عرفت Gro harlem bruntland التنمية المستدامة بأنها، التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[3]

تعرفها بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة [4]

1- نوازد عبد الرحمن الهيتي : التنمية المستدامة في المنطقة العربية ،الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية العدد 25، نوفمبر 2005، ص 04.

2- beat burgenmeier, economie du développement durable eed boeck université, brukselles , 2005 ,p 38

3 – Corinne Gendron , le développement durable comme compromis , Québec, 2006, p 166.

4- Gélinier , simon , billard, J-p , Muler, développement durable pour une entreprise competitive et responsable éed ESF 3éme édition, paris, 2005 , p 21 .

- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987م**

هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة .

- **تعريف الفاو (مجلس منظمة الأغذية والزراعة)**

بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة [1]

والشكل التالي يوضح التمثيل الشبكي الذي وضعته المنظمة :

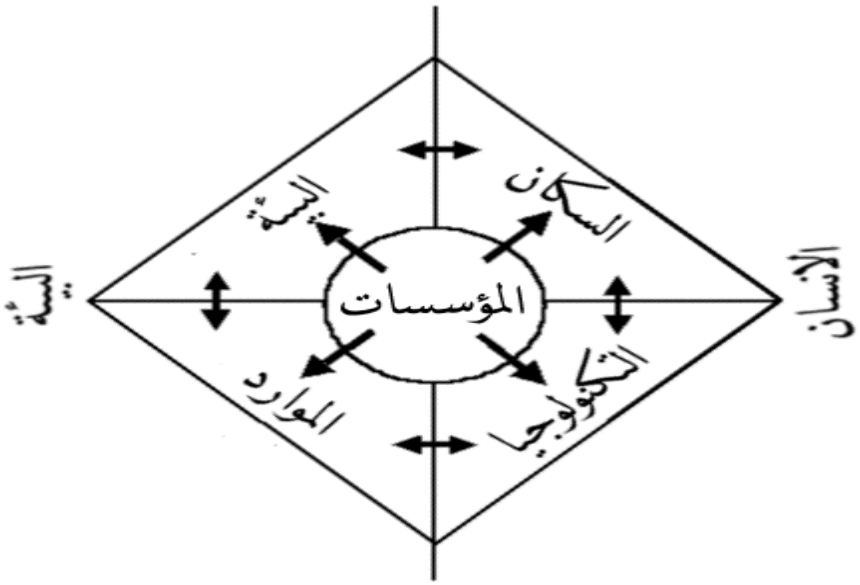

تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة [2]

بأنها تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية للأجيال الحالية والقادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن ،حيث يشير التقرير أن رأس المال

1- محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998م ،ص 157 .

2- تقروت محمد ، طرشي محمد : إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربية ، ملتقى دولي بعنوان " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ،07/ 08 / أفريل 2008 م .

الشامل يتضمن رأس مال الصناعي (معدات وطرق) ، الفني (معرفة ومهارات) الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي (غابات موارد مائية)

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 1992 [1]

بأنها إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئة أو تحسينها ،لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل.

كما تعرفها بأنها التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الأجيال القادمة .

تعريف معهد الموارد العالمية : تضمن التقرير الصادر عن هذا المعهد تقسيم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلى أربع تعريفات[2]:

1. **اقتصاديا** : تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد ، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر .
2. **اجتماعيا**: تعني السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية ، خاصة في المناطق الريفية .
3. **بيئيا** : تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية .
4. **تكنولوجيا**: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النفطية التي تستخدم تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

1- فادوبلاس موشيت : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2000 ، ص 13 .

2- بوهزة محمد ، بن سميرة عمر : الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة ، ملتقى دولي بعنوان " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة " ،جامعة سطيف ،07 /08 / أفريل 2008 م .

تعريف هيئة الأمم المتحدة : قد عرفها بأنها ضرورة تحقيق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر و المستقبل، أي لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها معزل عنها.

يمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم 02 مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينيات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 حتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية لسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = نمو إقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية

المصدر : وزاني محمد: السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر ، دراسة قطاع السياحي لولاية سعيدة ،حمام ربي ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،جامعة تلمسان ، 2010 م ص 78 .

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للتنمية المستدامة عناصر تتمثل فيما يلي [1]:

أ. **العنصر الاقتصادي** : يستند إلى مبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إعطاءهم الأولوية الأولى .

ب. **العنصر الاجتماعي** : يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر و إلى النهوض برفاه الناس و تحسين سبيل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الانسان كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة و التنوع و التعددية و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار .

ت. **العنصر البيئي** : يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية وعلى النظم الايكولوجية و النهوض بها .

المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

بعد التعرف على ظهور فكرة التنمية المستدامة و تم إقرارها على صعيد واسع ، اتضح أنها لها أسس ومبادئ لازمة لتحقيقها ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى أن التنمية المستدامة تسعى من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، و من أجل معرفة مدى تحقيقها صيغة لذلك مجموعة من المؤشرات ، مراعيتا دور مؤسسات المجتمع المدني في ذلك.

وعلى ضوء ما تقدم سنتطرق في هذا المبحث إلى التنمية المستدامة (أسسها ،مبادئها ،أبعادها،أهدافها) في المطلب الأول ، وفي المطلب الثاني نتناول مؤشرات التنمية المستدامة و دور مؤسسات المجتمع المدني.

1- خبابة عبد الله ، بوقرة رابح : الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، 2009 م ، ص 324 .

المطلب الأول : التنمية المستدامة (أسسها ،مبادئها ،أبعادها،أهدافها)

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ و الأسس تكمل بعضها البعض وفقا لنظم بيئية مرتبطة بمبادئ تحكمها من أجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة ، من خلال هذا المطلب وفي الفرع الأول منه نتعرف على أسس و مبادئ التنمية المستدامة و في الفرع الثاني نتطرق إلى أبعاد و أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أسس و مبادئ التنمية المستدامة

أولا – أسس التنمية المستدامة :

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس نذكر منها [1]:

1. أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على الخصائص و مستوى أداء الموارد الطبيعة الحالية و المستقبلية كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .
2. لا تركز التنمية على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعي و كيفية توزيع تلك العائدات .
3. لا ينبغي الاكتفاء بتعديل انماط الاستثمار و هياكل الانتاج ،وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .
4. يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمارات الحالية مع تعزيز استخدام وسائل تغطية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف إلى الحد من ظاهرة الضرر و الاخلال بالتوازن البيئي و الحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.
5. لا بد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد و التكلفة .

1- عبد الرحمن محمد الحسن : التنمية المستدامة و متطلبات تحقيقها ، ملتقى بعنوان " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ،15 /16 / نوفمبر 2011 م .

6. استدامة و تواصل و استمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية وخاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية .

ومن بين الركائز التي تستند إليها نذكر [1]

أ. مفهوم العدالة المبنية على الانصاف تأثيره على نظرية التنمية المستدامة بحيث يهدف هذا المفهوم إلى ايجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد.

ب. مبادئ التمكين و الحاكمية والمساءلة : حيث أصبح مفهوم التمكين من المفاهيم الرئيسية في تصور مقومات التنمية المستدامة وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم ، أما الحاكمية فهي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع و المساءلة تعني قابلية تحمل المسؤولية ، أن أصحاب يعملون في جو الشفافية و يقدمون المعلومات الكافية من أجل الوصول إلى نتائج تحقق النفع العام للمجتمع .

و من بين المقومات التي تقوم عليها التنمية المستدامة نذكر من:

أ. **الانسان** : يعتبر الإنسان المسؤول الأول و الحامل للأمانة حيث أوضحت أجندة القرن الحادي والعشرون أنه يتجه للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد عل الأرض و الماء و الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى بحيث ينبغي وضع استراتيجيات تتوافق مع النمو السكاني ،وصحة النظام البيئي ،كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية متمثلة في محاربة الفقر و تأمين الحياة البشرية والسعي لنوعية حياة جيدة و كذلك تأمين الحاجات الأساسية من الغذاء والسكن والتعليم والصحة وتوفير مناصب العمل في إطار المحافظة على البيئة

ب. **الطبيعة** : تعتبر الطبيعة المحيط الحيوي والخزان للموارد المتجددة و غير المتجددة ،حيث تتمثل الموارد المتجددة في الغابات والمزارع والمراعي والبحار ،أما الموارد غير متجددة فهي موارد متواجدة

1- عبد العزيز عبد الله السنبل : دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، الرياض ، 2001 م ، ص 16 /17 .

في باطن الأرض كالخامات من البترول ،و الفحم والغاز الطبيعي ، المياه الجوفية ،وعليه يتطلب ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

ج . التكنولوجيا : و ما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية في استثمار موارد البيئة و حل مشكلاتها والتصدي للأخطاء التي تواجهها ،و باعتبار أن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل إلا البحث عن تقنيات تصحح الأخطاء ،و عليه وفي الزمن الحديث سادت فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية و الاجتماعية .

وعليه فإن التنمية للمستدامة مجموعة من المميزات منها :

- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية .
- تعطي الأولوية الأولى للاحتياجات الأفراد.
- تتميز بالمدى الزمني الطويل إضافة إلى البعد الكمي و النوعي .
- تراعي الحفاظ على الطبيعة و محتوياتها.
- تستلزم المحافظة على طبيعة المجتمعات في شتى المجالات (الدينية ، الحضارية ،والثقافية) .
- تقوم على التنسيق و التكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة منها .

ثانيا – مبادئ التنمية المستدامة :

فمع نهاية القرن العشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية [1]

المبدأ الأول : تحديد الأولويات بعناية نظرا لخطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية ،اقتضى ذلك التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج في مراحل ،فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقا) التي أعدها البنك العالمي والإتحاد الأوروبي وكل البلدان الأعضاء في المنطقة

1- خباية عبد الله ، بوقرة رابح : الوقائع الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 338-340 .

بصناعة الجهد الرائد و المؤثر في هذا الصدد ،ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد تم مشكلات الأمينات و أمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوى على مادة الرصاص و الآن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي .

المبدأ الثاني : الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر ،و لا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب المرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية ،ومن ثم بدأ التأكيد على فعالية التكلفة ،و أفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك ، الشيلي ، المكسيك) وإن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة ،بحيث يتطلب نهجا متعدد الفروع و يناشد المختصين و الاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد سبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث :اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف : إن بعض المكاسب في مجال البيئة تتضمن تكاليف و مفاضلات ، في حين أن البعض الآخر منها يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الفقر و من بينها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية الذي يعتبر أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع

المبدأ الرابع :استخدام أدوت السوق حيثما يكون ممكننا ،إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات و تدفق النفايات و رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و قدرة .

المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص : يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات

البيئي للمؤسسات و إنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة الإدارة و البيئة .

المبدأ السابع: الاشتراك العام المواطنين : عند التصدي المشكلات البيئية لبلدان تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذ شارك المواطنون لمحليون فيها.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا : يجب عل الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل(الحكومة ، القطاع الخاص ، منظمات المجتمع المدني) وهذا من أجل التصدي لبعض قضايا البيئة .

المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفاعلية :

وتطبيقا لهذا المبدأ ففي دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء من 80% إلى 60% ويعود ذلك إلى الكفاءات و الفعالية داخل المنشآت الإدارية.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية : عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة و من أجل ذلك تسعى الدول بغض النظر عن تخلفها أو تقدمها إلى تقييم و تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، بحيث أصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند بداية وضع الاستراتيجيات الاستثمارية .

الفرع الثاني : أبعاد و أهداف التنمية المستدامة

أولا– أبعاد التنمية المستدامة :

استنتاجا مما سبق أن التنمية المستدامة لا ترتكز على الجانب البيئي فقط بل تتعدي ذلك و تشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية فهي تنمية بأبعاد أربعة مترابطة و متكاملة في أطار تفاعلي و عليه فالأبعاد الثلاثة تتمثل في البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي و البعد البيئي و البعد التكنولوجي و يمكن التطرق إلى هذه الأبعاد كما يلي :

الشكل ر قم 31: تداخل أبعاد التنمية المستدامة

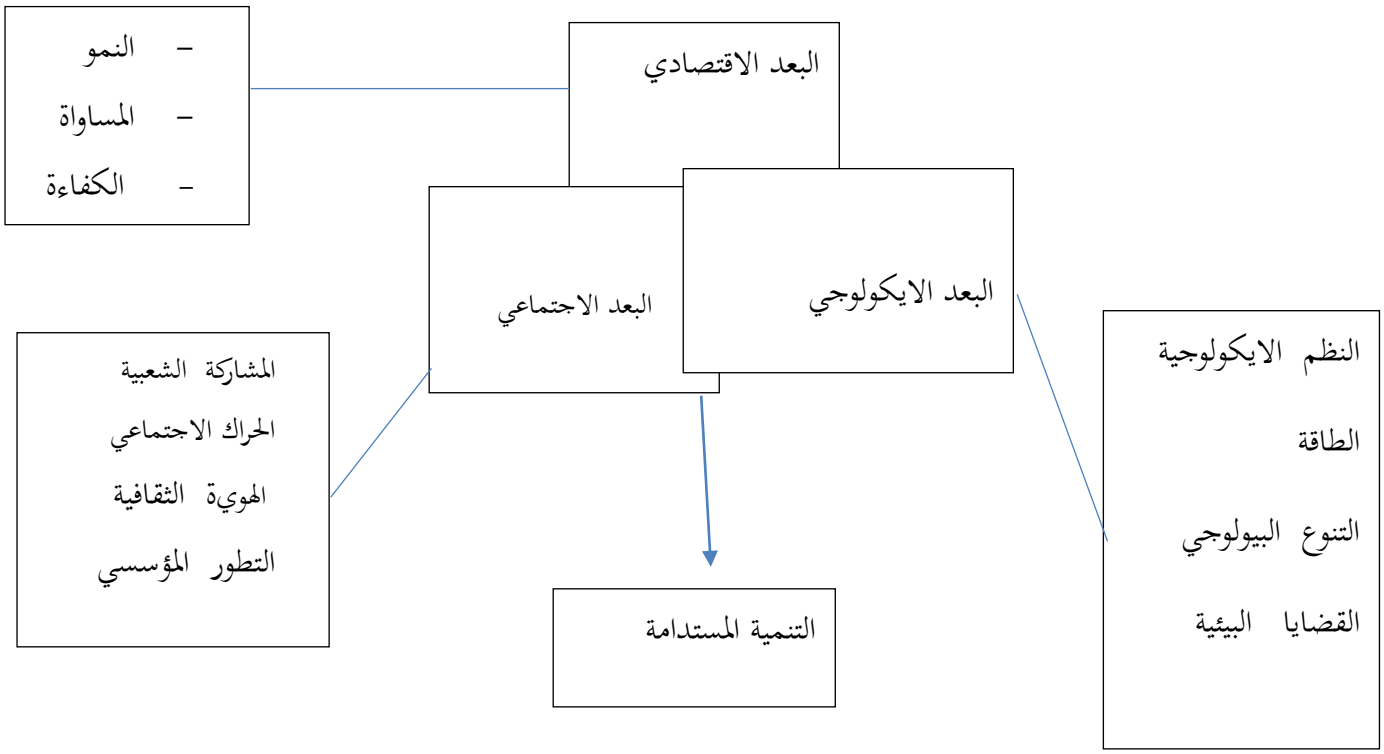

المصدر : عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زبط ، مرجع سابق ص 42.

1- **الأبعاد البيئية :**

تتمثل الأبعاد البيئية في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم و هذا ما جاء به مؤتمر لأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 يتمحور على مجموعة من العناصر تتمثل في :

❖ **الأراضي (إتلاف التربة ،استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي)** : من المعلوم بما كان أن الإنتاج يرتبط بنوعية التربة و الاستعمال العقلاني للأسمدة و مبيدات الحشرات فإن كان هناك اتلاف في التربة لسبب من الأسباب ، هذا ما يؤثر على نقص المساحات الزراعية و بالتالي تقليص كمية الإنتاج هذا من جهة ، و من جهة أخرى الإفراط في استخدام الأسمدة و مبيدات الحشرات في السنة للأفراد ، قد يؤثر على تلوث المياه السطحية و المياه الجوفية وهذا ما ينعكس بالسلب على الغطاء النباتي والحيواني وصولا إلى التأثيرات البشرية .

❖ **حماية الموارد الطبيعة** : تعتبر حماية الموارد الطبيعية العنصر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة باعتباره المنبع اللازم لإنتاج المواد الغذائية و الوقود وغيرها من احتياجات السكان وعليه لا بد من صيانة الموارد الطبيعية باجتناب الاسراف في الاستخدام واستحداث وتبني استراتيجيات مبنية على أسس علمية محكمة من أجل الاستغلال الجيد من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة عليها

ج. **صيانة المياة** : تعتبر المياه الجوهر الأساسي في الحياة و العنصر الأكثر أهمية للتنمية وعليه فإن تعرضها إلى النفايات الصناعية و الزراعية و البشرية قد تلوثها على المستوى السطحي والجوفي ،وكذا الاستعمال غير العقلاني لها فالتنمية المستدامة تعني صيانة المياه من الاسراف و التبذير و التلوث و تحافظ على استدامة المورد.

❖ **حماية المناخ من الاحتباس الحراري** : و التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الانسان .

❖ **حماية التنوع الحيوي و الاستخدام الموارد البيولوجية** : الحفاظ على النباتات المساحات الزراعية و توزيعها بالتساوي و الحفاظ على الحيوانات من الانقراض و من أهم الاتفاقيات الدولية التي جاءت في هذا المجال ما يلي :

- اتفاقية التنوع البيولوجي 1992 م .
- اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض 1973

2 – **الأبعاد الاقتصادية** : تتمحور الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي بدءا من مرحلة توزيع و استخدام مصادر الثروة مراعيا حقوق الأجيال القادمة انتقالا إلى مرحلة الاستثمار التي تخضع لقواعد

الاستدامة و يرعى فيها معايير التنمية المستدامة و صولا إلى مرحلة الاستهلاك وتوزيع الدخول و عوائد عوامل الإنتاج و عليه تتمثل الأبعاد الاقتصادية فيما يلي :

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية** : إن مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعة في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية و هذا نتيجة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول المتقدمة و مثال ذلك أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة و في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أعلى بعشرات المرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة
- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تتحمل البلدان الصناعية مسؤولية كبيرة في قيادة التنمية المستدامة و هذا راجع إلى الاستهلاك المتراكم في الفترات الماضية من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وهذا ما ينجم عن اسهامها في مشكلات التلوث و بدرجة كبيرة ،يضاف إلى ذلك أن البلدان الفنية لديها الموارد المالية والتقنية و البشرية الكافية بأن تعلو الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و تستخدم الموارد بكثافة أقل و كذا القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية و العمل معها و هذا من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة بمحيط نظيف .
- **المساواة في توزيع الموارد** : من أجل التخفيف من عبء الفقر و تحسين الظروف المعيشية في جميع البلدان بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها لابد من جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيها بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة
- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة** : إن الهدف الأسمى للتنمية المستدامة في البلدان الفقيرة هو تحسين المستوى المعيشي و الحد من الفقر إذ أصبح تكريس

جميع الوارد الطبيعية من أجل ذلك حيث تعتبر هذه القضية من القضايا الراهنة في الوقت الحالي .

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية** : فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة تتخلص في اجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الكفاءة وكذا تغيير أنماط الاستهلاك و فقا لاستراتيجيات مدروسة بطرق عملية هادفة .
- **الحد من التفاوت في المداخيل** : فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت في الدخل و في فرص الحصول على الرعاية الصحية وإتاحة الفرصة إلى حيازة الأراضي الواسعة و غير المنتجة للفقراء وكذا تقديم القروض إلى القطاعات وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة .
- **تقليص تبعية البلدان النامية** : توجد روابط دولية فيما بين البلدان الفنية و الفقيرة تحتاج إلى دراسة دقيقة ذلك أن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات و تخفيض أسعارها بشكل أكبر مما يحرم هذه البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها [1]
- **تقليص الانفاق العسكري** : إن النفقات العسكرية (الأغراض العسكرية ، المعدات) هي في تزايد مستمر في العصر الحديث إذ لا بد من وضع استراتيجية للتقليل من حدتها لأنها تهدد الوضع البيئي وتزيد من التلوث الجوي البحري .

3 – الأبعاد الاجتماعية : تتمثل الأبعاد الاجتماعية فيما يلي :

❖ **تثبيت النمو الديموغرافي** : إن النمو المتزايد للسكان قد يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى على قدرة الدولة في توفير

1– بن ثابت علي، فتني مايا : ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور ،حسب فكر مالك بن نبي ، ملتقى دولي بعنوان " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، 04/03 ديسمبر 2012 م .

الخدمات اللازمة لجميع السكان والتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل من أجل تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان أي تخفيض معدلات نمو الولادات .

- **أهمية توزيع السكان** : إن التوسع السكاني في المناطق الحضرية وتطوره بشكل كبير قد ينجز عنه عواقب كثيرة فمنها تلوث الطبيعة نتيجة لكثرة النفايات والموارد الملوثة وانتشار الأمراض وتدمير النظم الطبيعية ، فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية من أجل التقليل من الهجرة إلى المدن هذا من جهة ومن جهة أخرى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد أو التقليل من الأحرار الناجمة من التحضر .
- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية** : تعتمد التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين الظروف المعيشية والصحية والتعليمية في شتى المناطق وبصورة أقرب .
- **الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد:** يتطلب تحقيق التنمية مستدامة على المستوى السياسي مشاركة من تمسهم القرارات ، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها ،لذلك فإن الاعتماد على النمط الديمقراطي في الحكم بشكل القاعدة السياسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

4 –الأبعاد التكنولوجية :

- **استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية** : إن مصدر تلوث الماء والهواء والأرض هو المرافق الصناعية ومن أجل الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث قد يتطلب ذلك نفقات كبيرة فالتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى استعمال تكنولوجيات أنظف وأرقى من أجل التقليص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية المتسببة في ذلك للوصول إلى أهداف بأقل الأضرار وبأقل تكلفة .

❖ **الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة بالنصوص القانونية الزاجرة** : إن التكنولوجيات المستخدمة حاليا في البلدان النامية ذات كفاءة محدودة في معظمها وأكثر تلوثا من التكنولوجيات المستخدمة في البلدان المتقدمة وتعني التنمية المستدامة في هذه الحالة الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها .

❖ **الطاقة والاحتباس الحراري** : فالطاقة التي يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة تعتبر مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء و المياه ويحدث بذلك تشكل ظاهرة الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغيير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر بارتفاع درجة حرارة الأرض ،وترمي التنمية المستدامة في هذا لمجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث هذه الغازات .

❖ **الحيلولة دون تدهور طبعة الأوزان** : فالتنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض وهذا ما جاءت به اتفاقية كيوتو مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون .

ثانيا– أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

أ.تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : تحاول التنمية المستدامة التركيز على الجوانب النوعية للنمو بصورة عادلة و مقبولة لا الكمية منها و هذا عن طريق خطط استراتيجية تنموية محكمة من أجل تحسين نوعية حياة للسكان في المجتمع في شتى المجالات (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية)

1– نوازد عبد الرحمن الهيتي ، حسن إبراهيم المهندي : التنمية المستدامة في دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان ، قطر ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص 15

ب.احترام البيئة الطبيعية :

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها و هذا ما يؤكده المبدأ الأول من إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية لعام 1992 على ما يلي " يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، و يحق لهم أن يحيوا حياة صحية و منتجة وئام مع الطبيعة "[1] إنها تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية ، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لكي تكون علاقة تكامل و انسجام .

ج.تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية :

و يتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات و حثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج و مشروعات التنمية المستدامة و تنفيذها و متابعتها و تقييمها .

د.تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية :

باعتبار الموارد الطبيعية هي موارد محدودة ، إذ لا بد من أن نستخدمها استخداما رشيدا و عقلانيا دون المخاطرة باستنزافها أو تدميرها و هذا ما تعمل إليه التنمية المستدامة في التعامل مع الموارد الطبيعية.

هـ.ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع :

و يتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بما يلي :

- كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع
- بإعطائها أهمية كبيرة في عملية التنمية

1- منظمة الصحة العالمية ، المجلس التنفيذي ، الدورة الثلاثون بعد المائة ، 19 كانون الثاني يناير 2012 ، ص 01

- إيجاد الحلول المناسبة من أجل تفادي المخاطر و الآثار السلبية على البيئة وإحداث تغيير مناسب و مستمر حاجات و أولويات المجتمع :

و يتم ذلك بإيجاد طريقة تحقق التوازن بين تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على المشكلات البيئية .

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة و دور مؤسسات المجتمع المدني

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية كما لمؤسسات المجتمع المدني دور في التخطيط و التنفيذ و التقييم و المحافظة على المحيط الملائم لذلك ،كما تعكس المؤشرات مدى نجاعة القرارات المتخذة مقارنة بالأهداف المسطرة ، وعليه ارتأينا من خلال هذا المطلب التطرق إلى مؤشرات التنمية المستدامة في الفرع الأول و في الفرع الثاني خصصناه إلى دور مؤسسات المجتمع المدني .

الفرع الأول : مؤشرات التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة لزمت حاجة الدول إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة من أجل تقدير وتقييم سياساتها وتشخيص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتيح للحكومة تصميم الاستراتيجية المناسبة وكذا عمليات صنع القرار.

1. معايير اختيار مؤشرات التنمية المستدامة

يجب وضع المؤشرات واختيارها بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي يجب أن تكون كما يلي:

- أن ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة
- أن تكون واضحة وبسيطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها
- أن يعتمد على البيانات المتاحة و الموثوقة وذات جودة علمية عالية

- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها
- أن يكون لها بعد زماني ومكاني يتوافق على مر الأجيال

2. مراحل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة :

إن عملية إعداد مؤشرات دقيقة وبالشكل الذي يتوافق مع احتياجات وخصوصيات الاستراتيجية للتنمية المستدامة في المستويات الزمانية والمكانية وتمر في مجموعة من المراحل هي :[1]

1. **المرحلة الأولى** : وتشمل الخطوات التالية :

أ. تحديد الجهات ذات الصلة بعملية التنمية المستدامة بشقيها (الحكومية والخاصة)

ب. تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية

ت. وضع آليات لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات

ث. تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها

2. المرحلة الثانية :

ج. تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات

ح. بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة

خ. تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات

د. تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات

3. **المرحلة الثالثة** : مرحلة التقييم وهي المرحلة التي يتم خلالها تقييم الوضع الراهن من حيث مدى استدامة أنماط التنمية الراهنة مع ضرورة التأكيد على ما يلي :

---

1 عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط : التنمية المستدامة فلسفتها ،وأساليب تخطيطها ،وأدوات قياسها ،مرجع سابق ، ص 261/255.

أ. مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات

ب.امكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات

ت. مصدر البيانات

ث. استمرارية توفر البيانات

ج. امكانية الحصول على البيانات سهولة

ح. مدة واقعية هذه البيانات

خ. طريقة انتاج هذه البيانات (مطبوعات إلكترونية على شكل تقارير)

وقد حدد قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة المؤتمرات المتعلقة بقياس التنمية المستدامة هي مصنفة في أربع فئات رئيسية ،اقتصادية اجتماعية ، بيئية ، مؤسسي ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
1	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
2	نسبة الاستثمار من الناتج الاجمالي	اقتصادي
3	الميزان التجاري	اقتصادي
4	نسبة الديون من الناتج الاجمالي	اقتصادي
5	كثافة استخدام المواد والمعادن	اقتصادي
6	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الاجمالي	اقتصادي
7	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد	اقتصادي

8	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	اقتصادي
9	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	اقتصادي
10	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	اقتصادي
11	كميات النفايات الخطرة	اقتصادي
12	ادارة النفايات المشعة	اقتصادي
13	تدوير النفايات	اقتصادي
14	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	اقتصادي
15	نسبة السكان تحت خط الفقر	اجتماعي
16	معامل جيني لتوزيع الدخل	اجتماعي
17	معدل البطالة	اجتماعي
18	نسبة معدل أجو الإناث إلى أجور الذكور	اجتماعي
19	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي
20	معدل الخصوبة	اجتماعي
21	العمر المتوقع عند الميلاد	اجتماعي
22	السكان المخدومون بالصرف الصحي	اجتماعي
23	السكان المخدومون بمياه الشرب	اجتماعي
24	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	اجتماعي

25	الأطفال في مرحلة التعليم ا لأساسي	اجتماعي
26	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	اجتماعي
27	معدل الأمية	اجتماعي
28	مساحة المسكن للفرد	اجتماعي
29	عدد الجرائم لكل ألف من السكان	اجتماعي
30	معدل النمو السكاني	اجتماعي
31	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	اجتماعي
32	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
33	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئي
34	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي
35	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي
36	استعمال المخصبات	بيئي
37	استعمال المبيدات الزراعية	بيئي
38	نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية	بيئي
39	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي
40	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي
41	نسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية	بيئي

42	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي
43	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي
44	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	بيئي
45	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة	بيئي
46	استراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
47	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	مؤسسي
48	نسبة عدد المشتركين لشبكة الأنترنت إلى مجموع السكان	مؤسسي
49	عدد خطوط الهاتف لكل ألف فرد	مؤسسي
50	نسبة الانفاق على البحث العلمي	مؤسسي
51	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	مؤسسي

المصدر : وزاني محمد : السياحة المستدامة ، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر ، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة ، حمام ربي ، مذكرة ماجيستر ،جامعة تلمسان ، 2010 ، ص 88-89

الفرع الثاني :دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

1.آلية تفعيل دور المجتمع المدني : و ذلك من خلال :[1]

- وضع رؤية شاملة للتنمية تحدد من خلالها آلية تفعيل دور المجتمع المدني
- آلية عمل الشراكة بين الحكومة و بين المجتمع المدني
- آلية تفعيل المجتمع المدني التنموي و الدفاعي عبر الشراكة مع الحكومة
- السبل الكفيلة بتطوير قواعد الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص بين المجتمع المدني

2.دور مؤسسات المجتمع المدني :

أ.دور الأسرة :

للأسرة دور كبير و هام في خلق جيل واع يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول و صريح ضمن سلامة بيئية دون مخاطر على الطبيعة و على حياة الأفراد . و من أجل هذا لا بد أن تكون الأسرة القدوة في الاهتمام بالبيئة و محيطها

ب.دور المؤسسات التعليمية :

يعتبر دور المؤسسات التعليمية مكملا لدور الأسرة لأن التربية قبل التعليم ، بحيث تعمل المؤسسات التعليمية على المساهمة في رفع الوعي لدى الأطفال بالمحافظة على البيئة و محيطها الطبيعي و هذا عن طريق أنشطة و مناهج علمية تحسيسية تخدم البيئة على مستوى الأطوار التعليمية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

1-كامل منها : تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية ، القاهرة 12-3/مارس /2008

ج.دور المؤسسات الدينية : تلعب المساجد دورا هاما في توعية الناس بالمحافظة على الطبيعة من مظاهر التلوث البيئي و كذا المحا فظة على الموارد الطبيعية و استخدامها بطرق عقلانية ، و يكون ذلك من خلال الخطب و الدروس المقدمة من طرف الأئمة

ج. دور النوادي الاجتماعية و الرياضية :

تلعب النوادي الاجتماعية و الرياضية دورا في التنشئة الاجتماعية للفر و الجماعة ، بحيث تعرف على أنها وجهة يقبل عليها الأطفال و الشباب ، لهذا لا بد أن تستغل لإبراز دور هذه الفئات في التوعية المستدامة لمخاطر التلوث و الحفاظ على البيئة .

هـ.دور الإعلام :

من الوسائل المهمة في نهضة الأمة و تقدمها الإعلام ، فالإعلام خلق تحديات أمام العا لم و العا لم النامي خصوصا تلك التحديات تتمثل في بعد التنمية المستدامة فلم يعد الإعلام كما يتصوره البعض وسيلة للتسلية أو الترفيه بل أصبح الإعلام شريكا في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال مشاركته في وضع و تنفيذ و تقييم الخطط التنموية ، و هذا عن طريق تزويد المجتمع بأكبر قدر من الحقائق و المعلومات ، و ما تقدمه من مبادرات إعلامية و حوارات شعبية و كذا نشر الوعي البيئي لدى الجماهير و كذا نقل اهتمامات المجتمع إلى أصحاب القرار ، كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة دون مخاطر على الطبيعة

و.دور المجالس الشعبية المحلية في المدن و القرى :

تختص الإدارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية و تشمل مختلف الخدمات الاجتماعية و التعليمية و الصحية و الوقائية و الثقافية و العمرانية و المرافق

العامة ، و هي المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة عملية التنمية المحلية و الحفاظ على البيئة.

ي.دور القطاع الخاص :

إن من الواضح أن للقطاع الخاص دورا هاما في التنمية المستدامة ، قد أصبح القطاع الخاص ينظر إلى النواحي البيئية باعتبارها وسيلة إلى التمييز و إلى جذب المستهلكين الذين ازداد وعيهم بالبعد البيئي في حياتهم و هذا عن طريق أساليب ترتكز على التقنية و الابتكار و رفع الكفاءة و الاستفادة منها في الحفاظ على البيئة و تخفيض الاستهلاك و التكاليف .

3. معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي :

من بين أهم المعوقات التي تواجه جهود التنمية المستدامة في الوطن العربي ما يلي : [1]

- مشكلة الفقر و تراكم الديون
- محدودية الموارد الطبيعية
- عدم ملائمة بعض التقنيات و التجارب المستورد من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في الوطن العربي
- الحروب و انعدام الاستقرار و غياب الأمن
- نقص الموارد المالية بسبب عدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها الدول العربية
- عدم ملائمة استمرار الازدياد السكاني مع الموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية احتياجات معدلات النمو في الدول العربية

1-تقرورت محمد ، طوشي محمد : إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربية ملتقى دولي تحت عنوان : التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، بجامعة سطيف ، الجزائر، 08/07/ أفريل 2008 م .

و من بين الأسباب التي عملت على ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي منها :[1]

الأسباب الداخلية :

- ضعف البيئة التحتية للمعلومات المتاحة لعامة الناس
- استفاء روح الاستهلاك و توليد النفايات
- قصور لوائح حماية البيئة من ملوثات صناعية
- عدم توفر المناخ المشجع على الابتكار
- مساهمة القطاع العام في تفشي البطالة المقنعة.
- محاولة دمج المرأة في كل المجالات

الأسباب الخارجية:

- إستراد التقنية و المعرفة الاجنبية دون السعي إلى توطينها
- الخضوع لإملاءات المستثمرين الأجانب بإعفائهم من إتباع اللوائح المنظمة للتنافس و الخاص منها بحماية البيئة أو التساهل معهم في إتباعها
- تخفيف عبئ التنمية البشرية المواطنة عن الشركات الأجنبية
- الاعتماد على المستشارين الأجانب الذين لا دراية لهم بالملابسات المحلية في التخطيط للتنمية
- العجلة في التنمية بتصدير الموارد الطبيعية دون تخطيط

الأسباب المتشابكة :

- التنمية التي لا تستهدف تنمية بل استغلال القدرات العربية و المحلية

1-التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول : سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، الإصدار الحادي عشر ، جدة ، 1427 هـ ، ص 88-90 .

- العصبية العشائرية و المحلية التي تحد من الانفتاح على الوطن العربي خاصة في مجال المعرفة و تكبل كل محاولات التعاون بين أقطار الوطن العربي في مشاريع التنمية المستدامة
- التقليد غير المتبصر في شؤون حماية البيئة
- العجلة في التنمية التعميرية تحت ضغوط التقليد مما يؤدي إلى التفريط في الثروات الطبيعية و منها التربة و الأرض الخصبة
- صعوبة تبادل المعرفة على النطاق المحلي و الخارجي

الخطأ في تصور التنمية على أنها الإنعاش المالي المؤقت و الخضوع لإغراءات الربح و السعي للحصول على توكيلات الشركات الأجنبية

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض البلدان المتقدمة والعربية

نتناول في هذا المبحث إلى تحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول المتقدمة و العربية، حيث تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة التي سيتم عرضها في هذا المبحث من خلال مطلبين ، فالأول منه يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية ، وفي المطلب الثاني نتطرق إلى المؤشرات البيئية و المؤسسية.

المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية

نتناول في الفرع الأول في هذا المطلب المؤشرات الاقتصادية التي تغطي قضايا البنية الاقتصادية و في الفرع الثاني نتطرق إلى المؤشرات الاجتماعية التي تغطي قضايا السكان ، و مستوى المعيشة ، الصحة و التعليم .

الفرع الأول : المؤشرات الاقتصادية

أ.نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي : إن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكمن من خلال معدلات النمو الاقتصادي و قياس مستوى الإنتاج الكلي و حجمه و

يحسب من خلال قسمة الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة .

و من خلال الجدول التالي نقدم عرض لبيانات حول نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي كما يلي :

الجدول رقم 04: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

الأسعار الجارية للدولار الدولي (2004-2012)

السنوات / الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	42,260	44,740	47,390	48,420	48,650	47,240	50,860	50,860	52,610
المملكة المتحدة	32,500	33,920	35,690	36,710	37,710	35,200	36,560	36,560	37,340
اليابان	29,940	31,150	32,670	34,530	34,710	32,630	34,570	34,890	36,300
سويسرا	38,370	40,370	44,220	45,100	44,740	47.930	51,760	51,550	55,090
الصين	3,590	4,090	4,740	5,560	6,200	6,740	7,480	8,240	9,040
تونس	6,490	6,890	7,370	7,920	8,330	8,590	8,870	8,770	9.210
المغرب	3,310	3,500	3,840	4,020	4,270	4,410	4,580	4,840	5,060
العراق	2,350	2,690	3,240	3,000	3,230	3,400	3,640	3,880	4,230
الأردن	4,070	4,450	4,860	5,330	5,660	5,820	5,750	5,870	5,980

المصدر : البنك الدولي على الموقع data :al bank al dawli .org

نلاحظ من خلال الجدول و بالرجوع إلى السنة الأخيرة (2012 م) تم تسجيل أعلى قيمة في سويسرا حيث بلغت 55,090 ثم تليها الولايات المتحدة بـ 52,610 و أقل قيمة سجلت في الصين ، حيث بلغت 9,040 و سبب ذلك يعود إلى الكثافة السكانية المتواجدة في الصين .

أما على صعيد الدول العربية فنلاحظ أعلى قيمة سجلت في تونس و التي قدرت بـ 9,210 خلال سنة (2012) و هذا راجع إلى عدة اعتبارات من بينها قلت الكثافة السكانية هذا من جهة و من جهة أخرى اعتبارها قطب سياحي ، ثم تليها الأردن بقيمة 5,980 و في المرتبة الأخيرة العراق بقيمة 4,230 دولار .

ب– متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

و يمكن توضيح بيانات هذا المؤشر من خلال هذا الجدول :

الجدول رقم 05: متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل القومي 2012/1990 :

البلد	متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
الصين	9,4
ماليزيا	3,6
جمهورية كوريا	4,2
تشيلي	3,8
الأرجنتين	3,5
تركيا	2,5
المكسيك	1,3
المملكة العربية السعودية	0,4
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	2,5

قطر	3,2
تونس	2,9
الجزائر	1,0

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2013

نلاحظ من خلال الجدول أنه على صعيد الدول المتقدمة سجلت الصين أعلى معدل إذ بلغ متوسط نمو الدخل على مدى الفترة 1990 إلى 2012 حوالي 9 ,4 % و هذا ما يؤكد على فعالية الاستراتيجية المتبعة في المسار التنموي ، و تليها جمهورية كوريا حيث سجلت معدل 4,2 %

أما فيما يخص الدول العربية سجلت قطر أداء اقتصاديا متميزا إذ بلغ متوسط نمو الدخل على مدى الفترة 1990-2012 م حوالي 3,2 % لأنها تعد من البلدان النفطية و آخر معدل سجل بالمملكة العربية السعودية إذ بلغ حوالي 0,4 %

ج.صادرات السلع و الخدمات من إجمالي الناتج المحلي

الجدول رقم 06: نسبة صادرات السلع و الخدمات من إجمالي الناتج خلال الفترة 2004-2011

السنوات / الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اليابان	13	14	16	18	18	13	15	15
الولايات المتحدة	10	10	11	12	13	11	12	14
المملكة المتحدة	25	27	29	27	29	28	30	32

الصين	34	37	39	38	35	27	29	29
مصر	28	30	30	30	33	35	21	21
الكويت	57	64	66	63	67	59	64	71
السعودية	51	57	60	60	62	47	50	56
تونس	42	45	46	51	56	46	50	49
المغرب	29	32	34	36	37	29	33	36
الأردن	52	53	54	54	57	46	48	46

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية على الموقع data :al bankal dawli .org

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصادي للبلد مع العالم الخارجي بخصوص نسبة صادرات السلع و الخدمات من إجمالي الناتج المحلي فقد سجلت الكويت و السعودية أعلى معدل من بين البلدان العربية ، و التي قدرت على التوالي **71 %** و **56 %** و هذا وفقا للسنة الأخيرة (**2011**) و ذلك لاعتماد صادراتها على النفط في حين على مستوى الدول المتقدمة فقد سجلت أعلى نسبة في كوريا بـ **56 %** ، و يرجع سبب ذلك إلى تحسن الظروف الخارجية و إلى انتعاش الاقتصاد في الأسواق الخارجية بما فيها الصين و الولايات المتحدة . فقد احتلت كوريا المركز الأول من حيث الصادرات و تليها الصين بمعدل **29%** متغلبة على اليابان.

د.نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي:

يتكون إجمالي رأس المال من مجموع النفقات الموجهة لزيادة الأصول الثابتة (الآلات و وسائل النقل ، الماكينات ، إنشاء الطرق ، البناء ، السكك الحديدة ، تحسين الأراضي ...) مضافا إليه صافي التغير في مستوى المخزونات و من خلال الجدول التالي سوف نوضح بيانات لهذا المؤشر لبعض الدول المتقدمة و العربية

الجدول رقم07: نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي 2004/2012

السنوات / الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اليابان	23	22	23	23	23	20	20	20	21
الولايات المتحدة	23	23	23	22	21	18	18	18	19
المملكة المتحدة	17	17	18	18	17	14	15	15	15
كوريا الجنوبية	30	30	30	29	31	26	30	30	28
الصين	43	42	43	42	44	48	48	48	49
الكويت	18	16	16	20	18	18	20	16	-
السعودية	20	20	22	26	27	32	31	27	26
المغرب	29	29	29	32	38	36	35	36	35
تونس	23	22	23	24	26	25	27	24	24
مصر	17	18	19	21	22	19	19	17	16

المصدر : البنك الدولي على الموقع data :al bankal dawli .org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه على مستوى الدول المتقدمة سجلت الصين أعلى نسبة و التي قدرت بـ 49 % في حين سجلت المملكة المتحدة آخر معدل بـ 15 % أما على صعيد الدول العربية فقد احتلت المغرب المرتبة الأولى بنسبة 35 % و في المرتبة الأخيرة مصر بـ 16 %

الفرع الثاني : المؤشرات الاجتماعية

أ.معدل البطالة : هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية بحيث يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل و القادرين عليه و لم يحصوا على فرصة عمل

و من خلال الجدول التالي يمكن إعطاء نسب مئوية لمعدل البطالة لبعض الدول المتقدمة و العربية

الجدول رقم 08 : معدل البطالة لسنتي 2012/2011

السنوات / البلد	2011	2012
اليابان	4,6	4,4
الصين	6,5	4,1
كوريا الجنوبية	3,4	3,2
النمسا	1,9	2,9
أستراليا	5,1	5,2
روسيا	6,6	5,5
العربية السعودية	10,8	10,6
قطر	0,4	0,5
سوريا	14,9	18
مصر	12	12,7
المغرب	8,9	9
تونس	18,3	17,4
الأردن	12,1	12,5

المصدر : وكالة الاستخبارات المركزية على الموقع www.cia.gov

من خلال الجدول نلاحظ أن البلدان العربية سجلت معدلات مرتفعة و خاصة في سوريا و تونس و بمعدل 18 % و 17.4 % على الترتيب في سنة 2012 عدا قطر التي سجلت أقل معدل للبطالة بنسبة 0,5 % في سنة 2012 م و هذا ما يستلزم وضع استراتيجيات تنموية للتقليل من المعدلات المرتفعة للبطالة في البلدان العربية .

أما على صعيد البلدان المتقدمة فسجل أقل معدل للبطالة في النمسا و كوريا الجنوبية و بمعدل 2,9 % و 3.2 % على التوالي لسنة 2012 م

ب.معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي و الثانوي و العالي :

و هم عدد الملتحقين بهذه المدارس إلى مجموع السكان و يعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم و المعرفة على مختلف الاطوار ، و من خلال الجدول سوف نعرض بيانات النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم

الجدول رقم 09: النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم 2011/2002

الأطوار / البلد	الابتدائي (بالنسبة المئوية)	الثانوي (بالنسبة المئوية)	العالي (بالنسبة المئوية)
الولايات المتحدة	102,0	96,0	94,8
اليابان	103,0	102,0	59,0
الصين	111,0	81,0	25,9
جمهورية كوريا	104,0	97,0	103,9
المملكة المتحدة	106,0	102,0	58,5
السعودية	106,0	101,0	36,8
الأردن	97,0	91,0	41,8
مصر	106,0	85,0	30,4

المغرب	114,0	56,0	13,2
تونس	109,0	90,0	34,4

Source : Human développement, UNDP.Newyork USA,2013

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه و على مستوى الدول المتقدمة أن نسبة الإجمالية للالتحاق بالطور الابتدائي شهدت ارتفاعا ملحوظا خاصة في الصين التي سجلت نسبة 111 % ، و أن آخر معدل سجل بالولايات المتحدة و الذي قدر بـ 103 %

أما فيما يخص الدول العربية فقد شهدت كذلك هذا الارتفاع فقد سجلت أعلى نسبة بالمغرب و التي قدرت بـ 114 % و تليها على التوالي مصر و السعودية بنسبة 106 % و هذا ما يدل على أن الدول العربية تشهد قفزة نوعية في نشر التعليم ، و نفس الملاحظة بالنسبة للطور الثانوي .

أما فيما يخص التعليم العالي فنلاحظ تراجع في المعدلات و خاصة على مستوى الدول العربية حيث سجلت الأردن أعلى معدل و الذي قدر بـ 41.8 %

و آخر نسبة سجلت بالمغرب و التي قدرت بـ 19.2 %

ج.العمر المتوقع عند الميلاد

يشير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته و من خلال الجدول التالي سنعطي بيانات حول هذا المؤشر

الجدول رقم 10 : العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات) 2004-2011

السنوات / الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصين	74	74	74	75	75	75	75	75

اليابان	82	82	82	82	83	83	83	83
جمهورية كوريا	78	78	79	80	80	81	81	81
المملكة المتحدة	79	79	79	89	80	80	81	81
الولايات المتحدة	77	77	78	78	78	79	79	79
الأردن	72	73	73	73	73	73	73	74
الكويت	74	74	74	74	74	74	74	74
السعودية	74	74	74	75	75	75	75	75
قطر	77	77	78	78	78	78	78	78
مصر	69	69	70	70	70	70	70	71
المغرب	69	69	69	70	70	70	70	70
تونس	73	74	74	74	74	75	75	75

المصدر : البنك الدولي على الموقع **data :al bankal dawli .org**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الأعمار متقاربة على المستوى العربي و مستوى الدول المتقدمة .

الجدول رقم 11: العمر المتوقع عند الولادة لسنة (2012) حسب المنطقة

المنطقة	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)
الدول العربية	71.0
شرق آسيا و المحيط الهادي	72.7
أوروبا و آسيا الوسطى	71.5
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	74.5
جنوب آسيا	66.2
جنوب الصحراء الإفريقية	54.9
العالم	70.1

المصدر تقرير التنمية البشرية 2013

و يعبر الارتفاع في قيم هذا المؤشر عن التطور الكبير الحاصل في المستوى المعيشي للسكان ، مما أدى إلى تحسين الوضع الصحي الأسري الذي تفسر هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة.

إن حالات الانخفاض في متوسط العمر عند الإنجاب أمرا شائعا في كل البلدان ذات معدلات الخصوبة المتوسطة و العالية على حد سواء حيث كانت المرأة و بصورة متزايدة تحد من عدد ما تنجبه من الأطفال [1].

د.نسبة السكان تحت خط الفقر

نسبة الفقر تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان و هذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواءا كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى الأسر في سياق ذلك و على

1- الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، أبريل 2011 ص 16 .

ضوء هذا المؤشر و من خلال الجدول الموالي يمكن إعطاء بيانات حول عدد الفقراء في المناطق و بعض البلدان

الجدول رقم 12: عدد اللذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق – سيناريو الحالة المرجعية " و " التقدم السريع " 2050–2010 (بالمليون)

السنوات / الدول أو المنطقة	2010	2020	2030	2040	الحالة المرجعية 2050	التقدم السريع 2050
الدول العربية	25	19	17	16	17	1
شرق آسيا و المحيط الهادي	211	74	42	29	29	9
الهند	416	270	134	53	21	2
أوروبا و آسيا الوسطى	14		3	3	4	1
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	34		27	27	32	13
جنوب آسيا	557		135	135	81	13
الصين	94		1	1	1	0
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	371		275	275	267	60
العالم	1212		485	485	430	96

Source : Human développement, UNDP.Newyork USA,2013

و من خلال الجدول نلاحظ فحسب سيناريو الحالة المرجعية ، سيصبح الفقر الناجم عن انخفاض الدخل شبه منعدم في الصين ، إلا أنه سيشهد تراجعا طفيفا في جنوب الصحراء الكبرى مع استمرار النمو السكاني ، و سيبقى مرتفعا في الهند ، حيث سيتجاوز عدد الفقراء 130 مليون شخص في عام 2030. أما حسب سيناريو التقدم السريع ، فيتراجع عدد الفقراء بسرعة كبيرة حتى يكاد ينعدم في بعض البلدان و المناطق ، يتوقف الحد من الفقر بحلول عام 2050 على اتخاذ إجراءات طموحة على مستوى السياسات و أي تأخر في اتخاذ الإجراءات الجريئة اللازمة لتفادي سيناريو الكوارث البيئية مثلا سيحول دون تحقيق تقدم في الحد من الفقر.

هـ.معدل الخصوبة الكلي (عدد الولايات لكل امرأة)

تعرف الخصوبة بنسبة عدد الأطفال المولودين إلى عدد النساء و يشير المعدل الخصوبة الإجمالي إلى عدد الأطفال الذين ستلدهم المرأة إذا قرر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب

جدول رقم 13 : معدل الخصوبة الكلي (عدد الولادات لكل امرأة)

السنوات / الدول	2000	2012
الولايات المتحدة الأمريكية	2,1	2,1
اليابان	1,3	1,4
المملكة المتحدة	1,7	1,9
الصين	1,7	1,4

جمهورية كوريا	1,3	1,4
الكويت	2,6	2,1
تونس	2,1	1,9
الأردن	3,9	2,9
مصر	3,3	2,7

Source : Human développement, UNDP.Newyork USA,2013

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الخصوبة شهد انخفاضا كبيرا في جميع البلدان تقريبا ، لكن كان هناك تفاوت كبير بين البلدان في زمن حدوث هذا الانخفاض و سرعته . حيث تراوح معدل الخصوبة في البلدان المتقدمة بين 1.4 و 2.4 أما على مستوى الدول العربية تراوح بين 1.9 و 2.7 و هذا خلال سنة 2012

جدول رقم 14 : معدل الخصوبة الكلي (عدد الولايات لكل إمرأة) في المناطق

السنوات / المناطق	2000	2012
الدول العربية	3.9	3.0
شرق آسيا و المحيط الهادي	2.0	1.8
أوروبا و آسيا الوسطى	1.6	1.7
أمريكا اللاتنية و البحر الكرايبي	2.6	2.2

جنوب آسيا	3.3	2.6
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	5.6	4.8

Source : Human développement, UNDP.Newyork USA,2013

و تكون معدلات الخصوبة في مستوى الاحلال عندما يكون لكل امرأة ابنة تحل محلها .

و المفهوم من الخصوبة المتوسطة هو وجود معدل تراوح بين 1 إلى 1.5 ابنة لكل امرأة مما يعني أن الجيل القادم سيزيد نسبة قصوى قدرها 51 % و ارتفاع هذه النسبة يعد انعكاسا لخصوبة عالية .[1]

و الاختلافات في معدل الخصوبة يعود أيضا إلى الاختلافات في معدل الوفيات

المطلب الثاني : المؤشرات البيئية و المؤسسية

نتناول في هذا المطلب المؤشرات البيئية التي تغطي مساحة الأراضي الزراعية ، و الحيوانات و النباتات المهددة بالانقراض و نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية في الفرع الأول ، وفي الفرع الثاني نتطرق إلى المؤشرات المؤسسية التي تغطي الاطار المؤسسي و القدرة المؤسسية .

الفرع الأول : المؤشرات البيئية

أ.نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية :

1- الأمم المتحدة : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، أبريل 2011 ص 08

الجدول رقم 15: مساحة الغابات (من مساحة الأراضي) (2004–2011)

السنوات / البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اليابان	68	68	68	68	69	69	69	69
المملكة المتحدة	12	12	12	12	12	12	12	12
الولايات المتحدة	33	33	33	33	33	33	33	33
كوريا	65	65	64	64	64	64	64	64
الصين	20	21	21	21	22	22	22	22
الأردن	1	1	1	1	1	1	1	1
العراق	2	2	2	2	2	2	2	2
تونس	6	6	6	6	6	6	6	7
المغرب	11	11	11	11	11	11	11	12

المصدر :قاعدة بيانات البنك الدولي data :al bankal dawli .org

ب.أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض : أنواع الثدييات هي الثدييات عدا الحيتان و خنازير البحر ، الأنواع المهددة هي عدد الأنواع التي يصنفها الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة على أنها مهددة بالانقراض أو معرضة للخطر.

الجدول رقم 16 : أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض لسنة 2013

البلد / السنة	أنواع الثدييات المهددة 2013	أنواع النباتات المهددة 2013
اليابان	27	17
المملكة المتحدة	5	15
الولايات المتحدة	36	270
كوريا	9	6
الصين	75	475
الأردن	13	1
العراق	14	1
تونس	13	7
المغرب	17	34
مصر	18	2
الكويت	6	0

المصدر : نفس المرجع السابق

ج.نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية :

تشير الأراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة و مزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة

و حسب تعريف منظمة الأغذية و الزراعة تشمل الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل

الجدول رقم 17: نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي (2004–2011)

السنوات / البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المملكة المتحدة	44.9	44.9	44.7	45.1	45.3	44.1	44.9	45.0
اليابان	12.9	12.9	12.8	12.8	12.7	12.6	12.6	12.5
جمهورية كوريا	19.6	19.4	19.2	19.0	18.7	19.1	18.3	18.1
المملكة المتحدة	70.5	70.1	73.7	72.9	73.1	71.6	71.2	70.9
الصين	56.5	56.1	56.1	55.3	55.3	56.2	55.6	55.7
السعودية	80.8	80.8	80.8	80.8	80.7	80.7	80.6	80.6
الأردن	11.8	11.5	11.5	10.9	11.0	11.5	11.3	11.3
مصر	3.5	3.5	3.5	3.6	3.6	3.7	3.7	3.7
العراق	19.9	21.5	20.5	20.9	18.7	20.1	18.9	18.9
المغرب	67.3	67.9	67.1	67.1	67.2	67.3	67.2	67.5
تونس	63.3	63.2	63.1	63.1	63.6	63.0	64.6	64.8

المصدر :منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة على الموقع data.Fao.org

الفرع الثاني : المؤشرات المؤسسية

أ.نسبة الإنفاق على البحث والتطوير : و يمثل حجم الانفاق المالي على البحث و التطور كنسبة مئوية من الناتج المحلي

ب.عدد الباحثين و المهندسين في مجال البحث العلمي : و هو قياس أعداد العلماء و المهندسين في مجال البحث و التطوير لكل ملون شخص

الجدول رقم 18: المؤشرات الخاصة بالبحث و التطوير و الابتكار

الدول / السنوات	نفقات البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 2005-2010	عدد الباحثين من كل مليون شخص 2002-2010	عدد براءات الاختراع للمقيمين و غير المقيمين من كل مليون شخص 2005-2010	المداخيل من رسوم التراخيص و الحقوق نصيب الفرد بالدولار 2005-2010
الولايات المتحدة	2.8	46732	7076	387.1
اليابان	3.4	51893	17599	226.8
جمهورية كوريا	3.4	49469	14288	86.8
المملكة المتحدة	1.8	39469	902	226.8
الصين	1.5	11989	1007	0.6
السعودية	0.1	-	71	-
الأردن	0.4	-	103	-
مصر	0.2	4204	40	1.6
المغرب	0.6	6610	25	0.2
العراق	-	495	-	43.5
تونس	1.1	18625	-	2.4

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2013

نلاحظ من خلال الجدول بأن معدل الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية للمدة 2005-2010 منخفضا جدا مقارنة بالبلدان المتقدمة . فقد بلغت نفقات البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مقدار 1.1% في تونس و تليها المغرب بمقدار 0.6 %.

و تحتل المرتبة الأخيرة السعودية بمقدار 0.1 % و هذا أقل من المعدلات المسجلة على مستوى الدول المتقدمة ، حيث سجلت كل من اليابان و جمهورية كوريا أعلى إنفاقا على البحث و التطوير بمعدل 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي تليها الولايات المتحدة بمعدل 2.8 % ، و هذا المستوى المرتفع من الإنفاق على البحث و التطوير ينعكس كذلك على زيادة مؤشر أعداد الباحثين في مجال البحث و التطوير لكل مليون شخص و للمدة 2002-2010 إذ بلغ عدد الباحثين لكل مليوني شخص في اليابان 51893 باحث ثم تلتها جمهورية كوريا بـ 49469 و آخر عدد سجل بالصين 11989 باحث أما على صعيد الدول العربية فقد كانت تونس الأعلى بـ 18625 باحث و المغرب بـ 6610 باحث . و هذا ما يلاحظ بأن عدد الباحثين دول المتقدمة أكبر منه في الدول العربية و هذا ما ينجر عنه الانخفاض في نسب الإنفاق على البحث و التطوير في البلدان العربية أما فيما يخص براءة الاختراع فنلاحظ ارتفاع أعداد براءات الاختراع للمقيمين و غير المقيمين لكل مليون شخص للمدة 2005-2010 فقد سجلت اليابان 17599 براءة اختراع و تلتها جمهورية كوريا بـ 14288 براءة اختراع على غرار الدول العربية التي سجلت أعداد محتشمة لبراءة الاختراع حيث سجل أكبر عدد في المغرب 253 براءة اختراع و الأردن 103 براءة اختراع ، أما بالنسبة للمداخيل من رسوم التراخيص و الحقوق للمدة 2005-2010 فقد سجلت أعلى قيمة بالولايات المتحدة و التي قدرت بـ 387.1 دولار و تلتها اليابان بـ 226.8 دولار ، و على صعيد الدول العربية سجلت العراق أعلى قيمة و التي قدرت بـ 43.5 دولار .

ج – مستخدمو الانترنت و المشتركون في الهاتف النقال و الثابت

الجدول رقم 19: اقتناء التكنولوجيا

السنوات / البلد	مستخدمو الانترنيت 100 ملوين شخص 2010	المشتركون في الهاتف الثابت و النقال 100 مليون شخص 210
الولايات المتحدة	742	1390
اليابان	776	1264
جمهورية كوريا	825	1623
المملكة المتحدة	847	1840
الصين	344	862
السعودية	410	2030
الأردن	389	1173
مصر	267	990
المغرب	490	1118
العراق	25	798
تونس	368	1176

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2013

فيما يخص اقتناء و استخدام التكنولوجيا على مستوى البلدان ا لمتقدمة و البلدان العربية فنلاحظ أن مستخدمي الإنترنيت لكل 100 مليون شخص لسنة 2010 سجلت المملكة المتحدة أكبر عدد في مستخدمي الانترنيت حيث بلغ 847 مستخدم و 825 مستخدم في جمهورية كوريا ، أما على صعيد الدول العربية سجل أكبر عدد في

المغرب بـ 490 مستخدم و أقل عدد سجل في العراق بـ 25 مستخدم ، و هذا ما يستنتج وجود فجوة كبيرة في استخدام التكنولوجيا بين الدول المتقدمة و العربية .

إلا أنه و في مجال الاشتراك في الهاتف الثابت و النقال نلاحظ عكس ذلك فنلاحظ من خلال بيانات الجدول أنه تم تسجيل أعداد متقاربة بين الدول المتقدمة و الدول العربية ، حيث سجل أكبر اشتراك في الهاتف الثابت و النقال لكل 100 مليون شخص لسنة 2010 في السعودية بـ 2030 مشترك و تلتها المملكة المتحدة بـ 1840 مشترك في الهاتف الثابت و النقال .

خلاصة :

من خلال تطرقنا إلى بعض المفاهيم النظرية حول التنمية المستدامة توصلنا أن مفهوم التنمية المستدامة برز في سنة 1972 من خلال مؤتمر شوكهولوم حول البيئة و الانسانية الذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم ، من خلال تعريف التنمية المستدامة على أنها سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية و المؤسساتية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية و المستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية نستنتج أن التنمية المستدامة تراعي العناصر التالية : العنصر الاقتصادي ، العنصر الاجتماعي ، العنصر البيئي . و أن مؤشرات التنمية المستدامة و المتمثلة في المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية و المؤسسية ، و كذا مؤسسات المجتمع المدني تعتبران آليتين تستخدمان في التخطيط و التنفيذ و التقييم و المحافظة على المحيط الملائم لذلك ،كما تعكس المؤشرات مدى نجاعة القرارات المتخذة مقارنة بالأهداف المسطرة.

من خلال تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول المتقدمة و الدول العربية نستنج أن الدول المتقدمة هي في وتيرة متسارعة وفي تقدم كبير من حيث الإلمام بموضوع التنمية المستدامة و هذا مقارنة بالأهداف المحققة ، أما على صعيد الدول العربية فنلاحظ أن وتيرة التقدم تجري بصورة متباطئة .

الفصل الرابع:

واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر

و أثرها على التنمية المستدامة

مقدمة :

قد تعزز الاهتمام بالنفقات العامة من قبل البلدان المتقدمة و البلدان النامية باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية التي يستهدف من خلالها إلى تدعيم حركية النشاط الاقتصادي و بالخصوص في الدول النامية، بحيث اعتبرت الوسيلة المتبعة في تحقيق تنمية مستدامة ، و هذا ما جاء به المنهج التحليلي المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص من خلال النفقات العامة في دعم الإنعاش الاقتصادي، نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين.

وفي هذا الصدد فقد شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في اتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014 ، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالخصوص في الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي.

وعلى ضوء ما تقدم سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : النفقات العامة في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة الانفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في ظل هذه السياسة.

المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر

يختلف مفهوم النفقات العامة من دولة إلى أخرى و ذلك لاختلاف الأنظمة السياسية للدولة و اختلاف الحاجات التي تحددها السلطة العامة فهي التي تحددها و على ضوء ما تقدم ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول منه إلى النفقات العامة و تبويبها في الجزائر و في المطلب الثاني نتناول تطور النفقات العامة في الجزائر.

المطلب الأول: النفقات العامة و تبويبها في الجزائر

يختلف تقسيم النفقات العامة باختلاف مفهوم الحاجات العامة التي يراد إشباعها و التي بدورها تختلف من نظام لآخر ، و عليه فإن طبيعة النفقات و الدور الذي تقوم به يعطيها الطابع التقسيمي لها ، و في ضوء هذا المطلب سنتناول تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري في الفرع الأول ، و في الفرع الثاني نتطرق إلى تنفيذ و مراقبة النفقات العامة.

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

تنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين, نفقات التسيير و نفقات التجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة من حيث طبيعتها و الدور الذي تقوم به و الأثر الذي تحدثه و الأهداف التي تسمى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات .

و قد أوضح المشرع الجزائري أن النفقات العامة في الميزانية العامة تنقسم إلى قسمين[1]:

1-نفقات التسيير.

2-نفقات التجهيز(الاستثمار).

أولا :نفقات التسيير :

نفقات التسيير هي تلك التي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة للدولة و الهيئات التابعة لها كأجور الموظفين ولوازمها، و بالتالي لا تضيف قيمة مضافة للمجتمع, بقدر ما تسعى إلى بقاء الموجود و الاستمرارية لتسيير المرافق العامة, أو هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة, و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و تطبيق المهمات الجارية[2].

تنقسم نفقات التسيير حسب القانون الجزائري إلى أربعة أبواب كما يوضح في الشكل التالي :

---

[1]- المادة رقم (23) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية .

[2]- المادة رقم (24) من نفس المرجع .

الشكل رقم :32 تقسيم نفقات التسيير

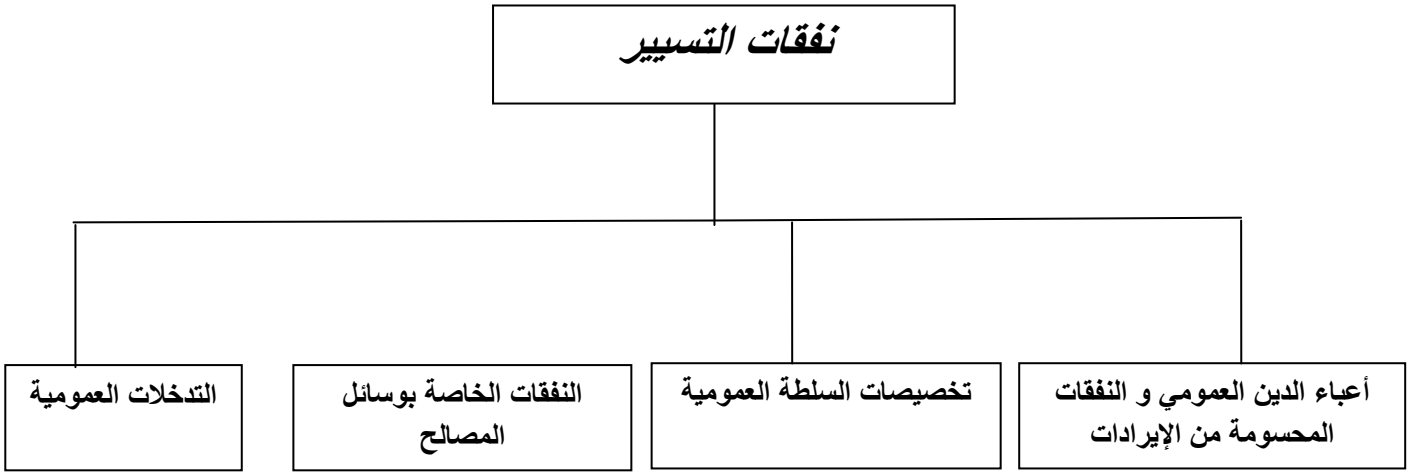

المصدر : من إعداد الباحث.

حسب المادة 24 من قانون المالية 17/84 تنقسم نفقات التسيير(ميزانية التسيير) إلى أربعة أبواب هي :

أ- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات : يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات و يشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي :

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي.
- الدين الخارجي.

-ضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية) .

نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

ب-تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها , مجلس الأمة , المجلس الشعبي الوطني . المجلس الدستوري ...إلخ و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج–النفقات الخاصة بوسائل المصالح : و تتضمن كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المختلفة المتعلقة بالموظفين و المعدات و يضم ما يلي :

- المستخدمين– مرتبات العمل.
- الموظفون– المعاشات و المنح.
- الموظفون– التكاليف الاجتماعية.
- الأدوات و تسيير المصالح .
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- مصاريف مختلفة.

د– التدخلات العمومية :تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تنقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة بالنشاط الاقتصادي و الاجتماعي و تتكون مما يلي :

–التدخلات العمومية و الإدارية.

–النشاط الدولي .

–النشاط التربوي و الثقافي .

–النشاط الاقتصادي–التشجيعات و التدخلات–إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية و الاقتصادية).

–النشاط الاجتماعي (المساعدات و التضامن).

–إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

ومن خلال الجدول التالي يمكن توضح تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات كما يلي :

الجدول رقم 20 : نفقات ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب الدوائر الوزارية.

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

المصدر: قانون المالية 2014

ثانيا :نفقات التجهيز :

هي المبالغ أو الاعتمادات المخصصة للاستثمارات التي تقوم بها الدولة و الهيئات العامة التابعة لها في مختلف الميادين ،والإعانات التي تقدمها إلى بعض المؤسسات في إطار دفع عجلة التنمية، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة كما أن نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة [1]

و تنقسم نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز)بدورها إلى :

-العناوين.

-القطاعات.

-القطاعات الفرعية ،الفصول و المواد.

أ- العناوين :

تنقسم نفقات التجهيز حسب العناوين كما يلي[1]:

-الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة.

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

-النفقات الأخرى.

ب-القطاعات : تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات إلى عشرة قطاعات هي المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة و المناجم ، الفلاحة و الري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية ،المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- محمد محرزي: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر,2008, ص68

[2] – المادة 35 من القانون 17/84.

الجدول رقم 21: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع القرعي للاستثمار.....	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع القرعي لعمليات برأس المال.....	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر : قانون المالية 2014

ج–تقسيم القطاعات الفرعية و الفصول و المواد :

تنقسم القطاعات الى قطاعات فرعية ، فصول و مواد و ذلك كما يلي :

الشكل رقم 33 تقسيم القطاعات

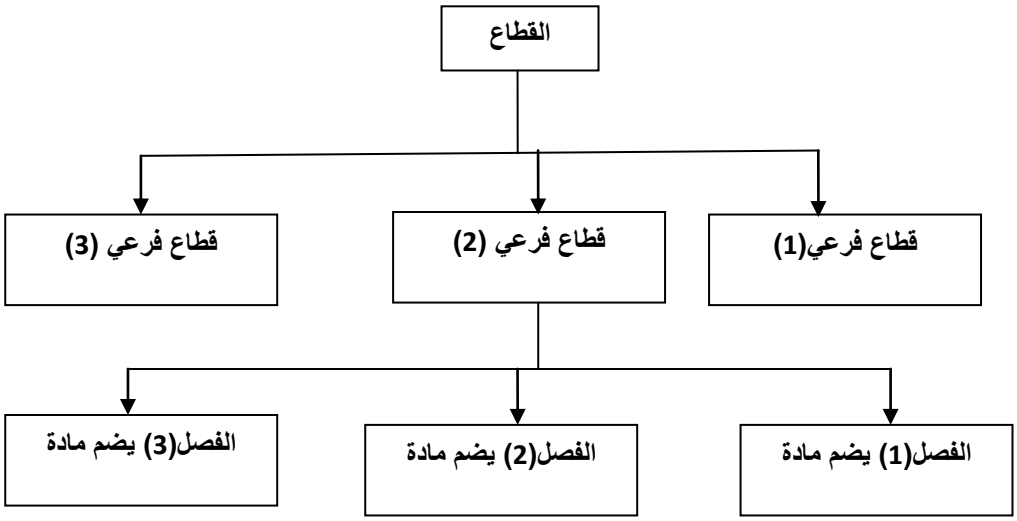

المصدر : من إعداد الباحث.

الفرع الثاني :تنفيذ و مراقبة النفقات العامة

أولا :تنفيذ النفقات العامة :

قبل التطرق إلى آليات و مراحل تنفيذ النفقات العامة لابد من التعرف على الأعوان المكلفون بتنفيذ النفقات العامة .

أ– الأعوان المكلفون بالتنفيذ :

إن عملية التنفيذ الخاصة بالميزانية العامة (النفقات العامة) يختص بها صنفان من الأعوان ألا وهما :

– الآمرون بالصرف.

– المحاسبون العموميون.

1– الآمرون بالصرف :كما جاء حسب المادة 23 من قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية يعد آمر بالصرف في مفهوم هذا القانون كل شخص مؤهل لتنفيذ العمليات المشار إليها في المواد 16–17–19–21–22 و تشمل هذه العمليات المشار إليها في المواد المذكورة (الإلتزام، التصفية، إصدار الأوامر بالدفع) ،و عليه يمكن تعريف الآمر بالصرف على أنه كل شخص تابع للدولة أو

جماعة محلية أو هيئة عمومية و له الأهلية في الالتزام بالدين و تصفيته و الأمر بدفعه، أو هو كل شخص مؤهل قانونا لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

2- المحاسبين العموميين : حسب المادة 33 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية :

- دفع النفقات و تحصيل الإيرادات.
- ضمان حراسة الأموال و السندات و القيم و الأشياء أو المواد المكلف بها و حفظها.
- حركة حسابات الموجودات.

ب- مراحل تنفيذ النفقات العامة :

نجد أن القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية قد تطرق إلى عملية التنفيذ و ذلك في الفصل الثالث بعنوان عمليات التنفيذ (المواد من 14إلى22) و يقسم تنفيذ النفقات العمومية إلى مرحلتين متتابعتين :

1- **المرحلة الإدارية** : المنفذة من طرف الآمر بالصرف و التي تقسم إلى ثلاث عمليات ألا وهي : الالتزام بالنفقة، التصفية و أخيرا الأمر بالدفع ، ثم تأتي المرحلة المحاسبية المتمثلة في دفع النفقة ، التي يتم تنفيذها من طرف المحاسب العمومي و هذا تطبيقا لمبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب العمومي.

هذه المرحلة تنفذ من طرف سلطة إدارية تسمى الآمر بالصرف و تحتوي هذه المرحلة على ثلاثة عمليات تتمثل في :

- الالتزام بالنفقة.
- عملية التصفية.
- الأمر بالدفع.

– الالتزام بالنفقة :يعد الالتزام بالنفقة الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي و يمكن أن ننظر للالتزام من جهتين مختلفتين فمن جهة الإدارة يعتبر الالتزام بالنفقة العمل الذي يؤدي إلى الرفع

من قيمة النفقات العمومية، أما من جهة نظر الدائن فإن الالتزام بالنفقة يظهر بأنه و عد بحصوله على مستحقاته و بالتالي يعتبر كضمان لحقه.

بالنسبة لنفقات التسيير :في هذا المجال تكون بطاقة الالتزام مرفقة بسندات الطلب الفاتورة الشكلية التي تبين تفاصيل المقتنيات، الأشغال أو الخدمات المعنية و كذلك الأسعار الوحدوية و المبالغ الإجمالية الموافقة، و فيما يخص نفقات المستخدمين يجب أن ترفق بطاقة الالتزام بالحالات الأصلية ووثائق الدفع الخاصة بالأعوان المؤقتين وكذلك الوثائق المتعلقة بمصاريف التنقل .

بالنسبة لنفقات التجهيز : إن بطاقات الالتزام الخاصة بعمليات التجهيز ترفق بوثائق تتعلق بوضعية الأشغال و مختلف الفواتير المتعلقة باقتناء مستلزمات العمليات.

1. عملية التصفية :

نصت عليها المادة 20 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية و تحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية"

و بالتالي فإن التصفية هي العملية التي يتم من خلالها إثبات و تأكيد وقوع الدين على عاتق الدولة بتحرير المبلغ الدقيق نقدا أي تحويل الاعتمادات إلى طبيعة سائلة و ذلك اعتمادا على الوثائق الإثباتية المتاحة لدى الآمر بالصرف الذي يقوم بنفسه بعملية التصفية أو يوكل العملية إلى عون موضوع تحت سلطته المباشرة.

وتتضمن تصفية النفقات العمومية في معظم الأحيان عمليتين :

- التأكيد من أداء الخدمة.
- التحرير الدقيق لمبلغ النفقة.

2. الأمر بالصرف (الأمر بالدفع) :

إن الأمر بالصرف يقوم بإعطائه الآمر بالصرف و الذي يوجهه إلى المحاسب العمومي الذي يقوم بعملية الدفع، ويتمثل الأمر بالدفع في وثيقة مكتوبة تسمى الأمر بالدفع أو حوالة الدفع حسب صفة و طبيعة الآمر بالصرف، فالآمر بالصرف الرئيسي يقوم بإصدار الأمر بالدفع أما الآمر بالصرف الثانوي فيقوم بتحرير حوالة الدفع .

و نجد أن عملية الدفع المتعلقة بالنفقات العمومية قد نصت عليها المادة21 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية" و يعتبر هذا الإجراء آخر إجراء في المرحلة الإدارية المتعلقة بتنفيذ النفقات العامة و الذي يكون في حدود الاعتمادات المتوفرة.

2 – المرحلة المحاسبية للتنفيذ النفقات العامة :

و هي المرحلة الأخيرة لتنفيذ النفقات العمومية و تحتوي المرحلة المحاسبية على عملية واحدة ألا وهي عملية الدفع و التي يقوم بها المحاسب العمومي و يمكن تعريف عملية الدفع على أنها وضع النقود في يد الدائنين و الذي من خلاله تكون الدولة قد تخلصت من الالتزام (الدين) الواقع على عاتقها و يتضمن الدفع عمليتين و هما:

أ– العملية قانونية :حيث أن المحاسب العمومي لا يعتبر عونا بسيطا للتنفيذ و هو غير تابع للآمر بالصرف و إنما هو مستقل عنه، و يتمثل العمل القانوني في قيام المحاسب العمومي بالرقابة على شرعية الأمر بالدفع و ذلك قصد دفع مسؤوليته، حيث يقوم المحاسب العمومي قبل قيامه بعملية الدفع التأكد من عدة عناصر تتمثل في :

- صفة الآمر بالصرف.
- شرعية عملية تصفية النفقة.
- توفر الاعتمادات اللازمة لإجراء العملية.
- عدم سقوط حق الدائن بمرور الأجل و عدم وجود معارضة من قبل الغير.
- التأكد من الطابع الإبرائي للدفع.
- التأشيرات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها.

ب– العملية المادية : حيث أن المحاسب العمومي قبل قيامه بدفع المبلغ نقدا يتأكد من أن الدائن الذي استفاء حقه هو المذكور في الأمر بالدفع و بعد ذلك يقوم المحاسب العمومي بدفع المبلغ و هو عمل مادي.

ج– طرق التسديد :

ويمكن للمحاسب العمومي أن يسوي النفقة العمومية بعدة طرق تتمثل في :

- الدفع نقدا.
- الدفع عن طريق سندات الخزينة.
- المقاصة.

ثانيا :الرقابة على النفقات العمومية :

إن الرقابة على النفقات العمومية شرط ضروري لضمان حسن تسيير الأموال العمومية من خلال تصحيح الخطأ و التناقضات، وتجنب المخالفات التي يمكن أن يرتكبها الأعوان المسيرون الإداريون خلال أداء عملهم.

و بالنظر إلى أهمية النفقات العمومية سواء من حيث حجمها أو آثارها ، فإن النظام المالي الجزائري قد حرص على حمايتها من الأخطاء و التلاعبات التي يمكن أن تتسبب في ضياعها دون تحقيق الأهداف المسطرة و المشاريع المبرمجة، و لذلك لزم وضع هياكل خاصة بالرقابة القبلية و هياكل للرقابة البعدية للنفقات العامة.

1 – الرقابة القبلية (السابقة) للنفقات العامة :

يقوم بهذا النوع من الرقابة كل من المراقب المالي و المحاسب العمومي، إضافة إلى لجنة مراقبة الصفقات العمومية.

أ–رقابة المراقب المالي على تنفيذ النفقات العامة :

إن الرقابة السابقة لمراقب المالي للنفقات العامة تقوم على عدة عناصر منها :

– صفة الآمر بالصرف : و هنا يتم التأكد من ما إذا كان الآمر بالصرف الذي ينفذ عملية الالتزام بالنفقة مؤهلا قانونيا للقيام بهذه العملية، و يتم معرفة الآمر بالصرف بالرجوع إلى الدمغة الخاصة بالهيئة المنفذة للعملية و الإمضاء الموجود في أسفل بطاقة الالتزام الذي يبين إسم و لقب الآمر بالصرف و صفته.

– المطابقة التامة لبطاقة الالتزام بالقوانين و التنظيمات المعمول بها :

- توفر الاعتمادات أو المناصب المالية.
- التخصيص القانوني للنفقة.
- مطابقة مبلغ الالتزام للعناصر المبينة في الوثائق الملحقة.

– وجود التأشيرات و الآراء المسبقة و هذا في حالة ما إذا نصت التنظيمات و القوانين على ذلك و خاصة إذا تعلق الأمر بالصفقات العمومية التي يتطلب تنفيذها التأشيرة المسبقة للجنة الصفقات العمومية و في حالة عدم وجود التأشيرة لا يمكن تنفيذ الصفقة.

ب– رقابة المحاسب العمومي :

حسب نص المادة 36 من القانون21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية نص على أن المحاسب العمومي قبل قبوله للنفقة يجب عليه القيام بـــــ :

– رقابة الشرعية القانونية للنفقة :يقصد بها التحقق مما إذا كانت العملية غير مخالفة للنصوص القانونية و التنظيمية المعمول بها و هي تشمل ما يلي :

– التأكد من عدم مخالفة القوانين و التنظيمات المعمول بها.

– الخدمة المنجزة و هي أحد أهم ركائز المحاسبة العمومية، و يقصد بها أنه لا يتم الدفع إلا إذا كانت هناك خدمة فعلية مقابلة لها.

– التأكد من وجود الوثائق الشرعية، حيث يتعين إرفاقها بملف النفقة لإثبات تأدية الخدمة.

– التأكد من وجود التأشيرات المنصوص عليها قانونا وهي تشمل تأشيرة المراقب المالي و تأشيرة لجنة الصفقات العمومية.

– الرقابة الشرعية المالية و المحاسبية :يقصد بها التأكد مما إذا كانت المبادئ المحاسبية و المالية محترمة و هي تشمل أساسا ما يلي :

– التأكد من صفة الآمر بالصرف أو المفوض له.

– التأكد من توفر الاعتمادات المالية.

– التأكد من أن الديون لم يسقط آجالها بالتقادم و أنها ليست محل معارضة.

– التأكد من التخصيص القانوني للنفقة و شرعية تصفيتها.

ج– رقابة لجنة الصفقات العمومية :

باعتبار الصفقات العمومية تتعلق بمبالغ معتبرة لزم تأسيس لجنة أو لجنات لمراقبة الصفقات العمومية متمثلة مهامها فيما يلي :

مدى مطابقة دفتر الشروط لقانون الصفقات العمومية.

2- الرقابة البعدية على تنفيذ النفقات العامة :

هذا النوع من الرقابة يمارسه كل من مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية.

أ- رقابة مجلس المحاسبة :تتمثل الاختصاصات الإدارية و القضائية الموكلة إلى المجلس و الذي يتمتع باستقلالية تامة في ممارسة المهام والاختصاصات التي يخولها إياه القانون لاسيما الأمر المذكور 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة، حيث تتمثل صلاحيات المجلس في :

- مراجعة حسابات المحاسبين العموميين و الآمرين بالصرف في مجال تسيير الميزانية.
- رقابة حسن استعمال الهيئات العمومية للموارد و الأموال و الوسائل الموضوعة تحت تصرفه و يقيم نوعية تسييرها.
- ممارسة الرقابة في عين المكان بصفة فجائية أو بعد التبليغ، من خلال الاطلاع و التحري.
- إعداد تقرير سنوي يتضمن المعاينات و التقييمات الرئيسية الناجمة عن الأشغال و تقديمه لرئيس الجمهورية.

ب-رقابة المفتشية العامة للمالية :

تتمثل صلاحيات هذه المفتشية فيما يلي :

- الرقابة على التسيير المالي و المحاسبي.
- التقييم الاقتصادي و المالي.
- الدراسات و التحاليل المالية و الاقتصادية لتقييم فعالية التسيير.

المطلب الثاني : تطور النفقات العامة

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي و نظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى تأثيرها على آلية سير النشاط الاقتصادي في هذا الصدد و من خلال هذا المطلب سوف نتطرق فيه في الفرع الأول إلى التطور الإجمالي للنفقات العامة ، وفي الفرع الثاني نخصصه إلى تحليل تطور نفقات التسيير و التجهيز.

الفرع الأول : تطور النفقات العامة الإجمالية

عرفت الجزائر تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير التطور الإجمالي للنفقات العامة، وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 22 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000م-2013م)

الوحدة مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	نسبة النفقات العامة الإجمالية إلى PIB
2000	1160 ,38	28,84
2001	1452,36	37,12
2002	1559,85	36,56
2003	1730,9	33,4
2004	1860,0	30,4
2005	2105,1	27,9
2006	2543,4	30 ,1
2007	3143,4	33,5
2008	4882,2	42,6
2009	5191 ,4	44,3
2010	5860,9	54
2011	6618,4	55,7
2012	7745,5	50,8
2013	6879,8	42,5

المصدر :وزارة المالية على الموقع www.mf.gof.dz قوانين المالية 2001 إلى 2014

الشكل رقم 34 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2013/2000

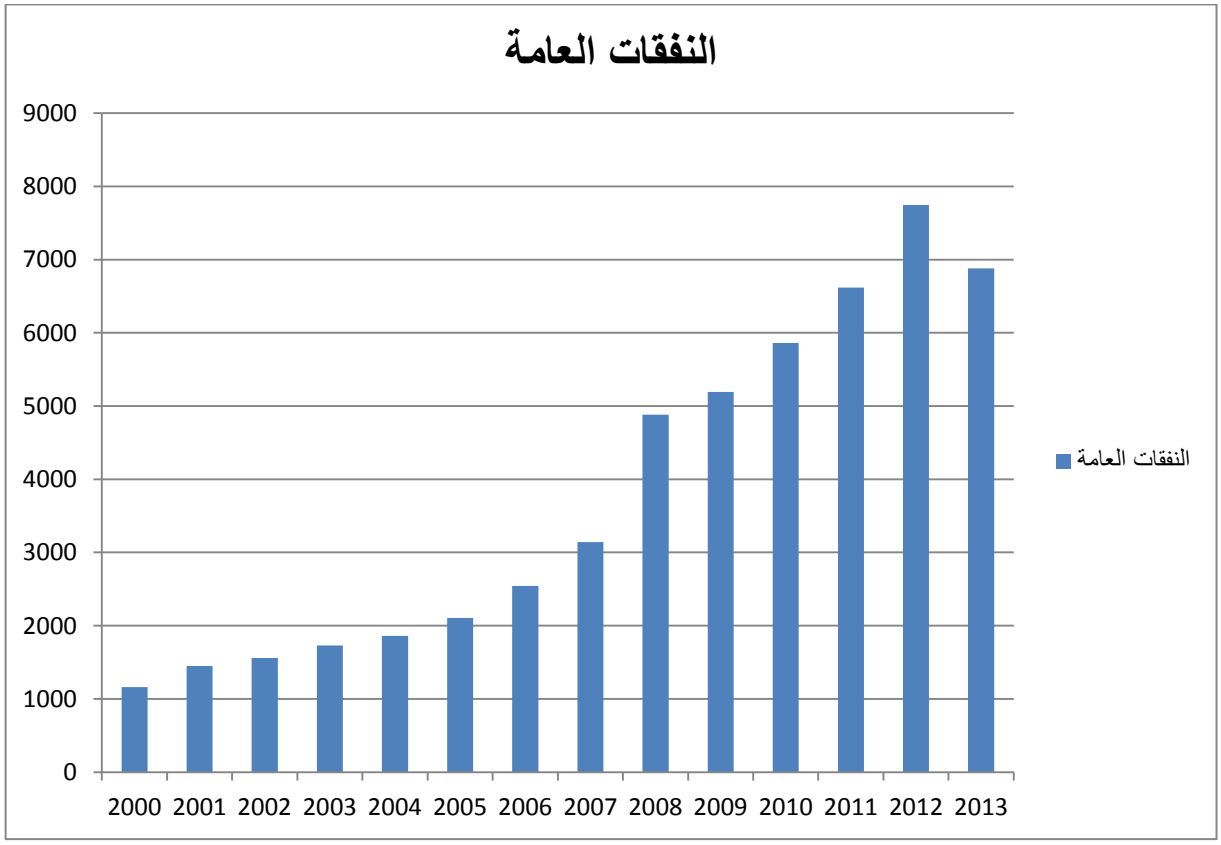

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه و المتعلقة بالنفقات العامة إلى اتجاهها العام التصاعدي خلال الفترة (2000-2013)، حيث شهدت تطور كمي مستمر للنفقات العامة فقد ارتفعت قيمة النفقات العامة الإجمالية من 38, 1160مليار دينار في سنة 2000 لتصل إلى 6879,8 مليار دينار سنة2013 و سجلت أعلى قيمة سنة 2012 و التي قدرت ب7745,5مليار دينار و يفسر وتيرة ارتفاع النفقات العامة الإجمالية إلى عدة عوامل نذكر منها :

- عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة1999 إلى أن وصل قيمة 38.27 دولار للبرميل سنة2004 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية.

و تميزت هذه المرحلة بانطلاق :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدار بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و الذي قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ4202,7 مليار دينار، إضافة إلى مختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب العليا.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي286 مليار دولار).

الفرع الثاني :تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير و التجهيز)

بما أن النفقات العامة الإجمالية تنقسم حسب طبيعتها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز ارتأينا من خلال هذا الفرع إلى التطرق إلى تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز و نسبة كل منهما إلى النفقات الإجمالية وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 23: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 2013/2000

الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	
2000	841,44	72,5	318,94	27,5	1160,38
2001	948,76	65,33	503,60	34,67	1452,36
2002	1050,17	67,33	509,68	32,67	1559,85
2003	1163,4	67	567,5	33	1730,9
2004	1241,1	66,7	618,8	33,3	1860,0
2005	1232,2	58,5	872,5	41,5	2105,1

2543,4	43	1091,4	57	1452,0	2006
3143,4	47	1480,6	53	1662,8	2007
4882,2	51,6	2519,0	48,4	2363,2	2008
5191,4	50	2597,7	50	2593,7	2009
5860,9	51,67	3022,9	48,33	2833,0	2010
6618,4	48	3184,1	52	3434,3	2011
7745,5	36,4	2820,4	63,6	4925,1	2012
6879,8	37	2544,2	63	4335,6	2013

المصدر : و ثائق مستخرجة من موقع وزارة المالية و النسب من إعداد الباحث.

الشكل رقم 35 تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2013/2000

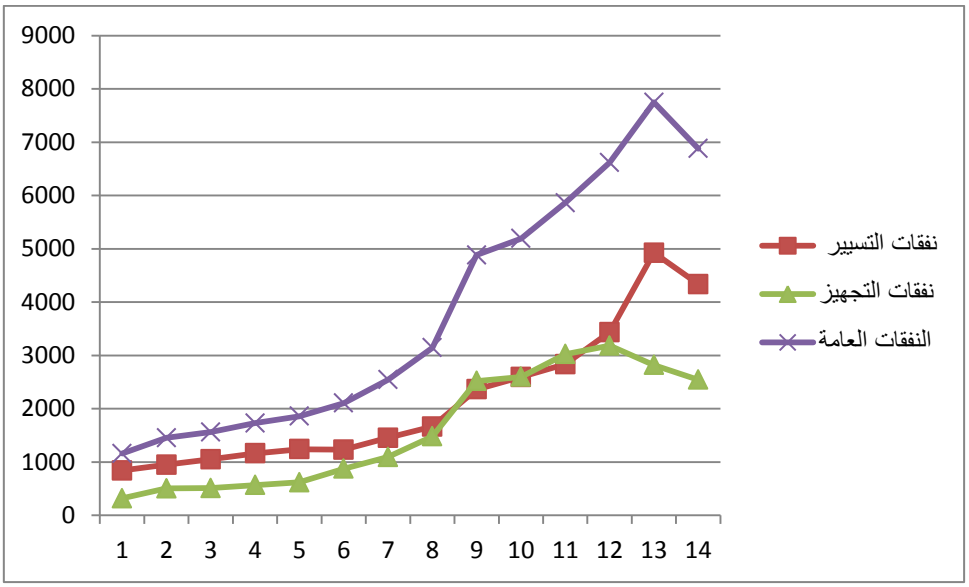

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك عدم توازن بين النفقات الخاصة بالتسيير و النفقات الخاصة بالتجهيز إلا في سنة 2009 و التي سجلت نسبة متساوية بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز والتي قدرت ب2593.7 مليار دينار لكل منهما أي بنسبة 50%من النفقات الإجمالية وهي ما يمكن أن نطلق عليها بنقطة توازن نسبي ، و لكي تكون السياسة الانفاقية فاعلة ينبغي أن نخفض من

النفقات التسييرية و زيادة نفقات التجهيز باعتبار أن نفقات التسيير هي النفقات التي تخصص إلى تسيير المرافق العمومية و استمرار نشاطها.

أ- تحليل تطور نفقات التسيير :

من خلال بيانات الجدول أعلاه و المتعلق بنفقات التسيير نلاحظ أنه سجلت أكبر نسبة من مجموع النفقات العامة الإجمالية و التي قدرت بـ 72,5% و هذا سنة 2000 م ، و سجلت أقل نسبة من مجموع النفقات العامة سنة2010 م و التي قدرت بـ48,33 % ، و سبب ذلك راجع إلى إعطاء الأولوية لنفقات التجهيز.

أما فيما يخص قيمة نفقات التسيير فسجلت أقل قيمة سنة 2000 م و التي قدرت بـ 841,44 مليار دينار و أكبر قيمة سجلت سنة 2012م و التي قدرت بـــ4925,1مليار و الملاحظ بشكل عام أن نفقات التسيير في ارتفاع مستمر و ذلك راجع إلى الأسباب التالية :

- زيادة الأجور
- عملية التوظيف
- المنشآت العمومية الجديدة

أما فيما يخص سنة2013م نلاحظ تراجع نفقات التسيير مقارنة بالسنة السابقة (2012) والتي قدرت بـ 4335,6مليار دينار و سبب ذلك راجع إلى انتهاج سياسة التقشف في هذه السنة.

ب- تحليل تطور نفقات التجهيز :

من خلال تصفحنا للجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا متزايدا حيث ارتفعت من318,94 مليار دينار سنة(2000) إلى 618,8 مليار دينار سنة (2004) و سبب ذلك راجع إلى شروع الجزائر في تطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي ، و استمرت في الارتفاع من 872,5 مليار دينار إلى أن وصلت قيمة 2597,7 مليار دينار سنة 2009 م و ذلك راجع إلى تطبيق برنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، و بلغت قيمت 3022,9مليار دينار سنة (2010)و سبب ذلك راجع إلى تمويل البرنامج الخماسي2014/2010م .

إلا أن انخفضت قيمة نفقات التجهيز سنة2013 م إلى قيمة 2544,2 مليار دينار و سبب ذلك راجع إلى عودت ارتفاع نفقات التسيير في هذه السنة .

أما فيما يخص نسبتها من مجموع النفقات العامة فقد سجلت أقل نسبة سنة(2000) و التي قدرت ب27.5% و أعلى نسبة سجلت سنة(2010)و التي قدرت ب51.64%و سبب ذلك راجع إلى إعطاء الأولوية لنفقات التجهيز.

الجدول رقم :24 نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2013/2000

السنوات	نسبة النفقات العامة إلى PIB	نسبة نفقات التجهيز إلى PIB	نسبة نفقات التسيير إلى PIB
2000	28 ,84	7,93	20,94
2001	37,12	12,87	24,62
2002	36 ,56	11,95	24,62
2003	33,6	11,0	22,6
2004	30,4	10,1	20,3
2005	27 ,9	11,6	16,3
2006	30,1	12,9	17,2
2007	33,5	15,8	17,7
2008	42,6	22,0	20,6
2009	44,3	22,1	22,2
2010	54	27,9	26,1
2011	55,7	26,8	28,9
2012	50,8	18,5	32,3
2013	42,5	15,7	26,8

المصدر : قوانين المالية 2002-2005-2006-2008-2012-2014

الشكل رقم : 36 نسبة النفقات (العامة ، التجهيز، التسيير) إلى PIB خلال الفترة 2013/2000

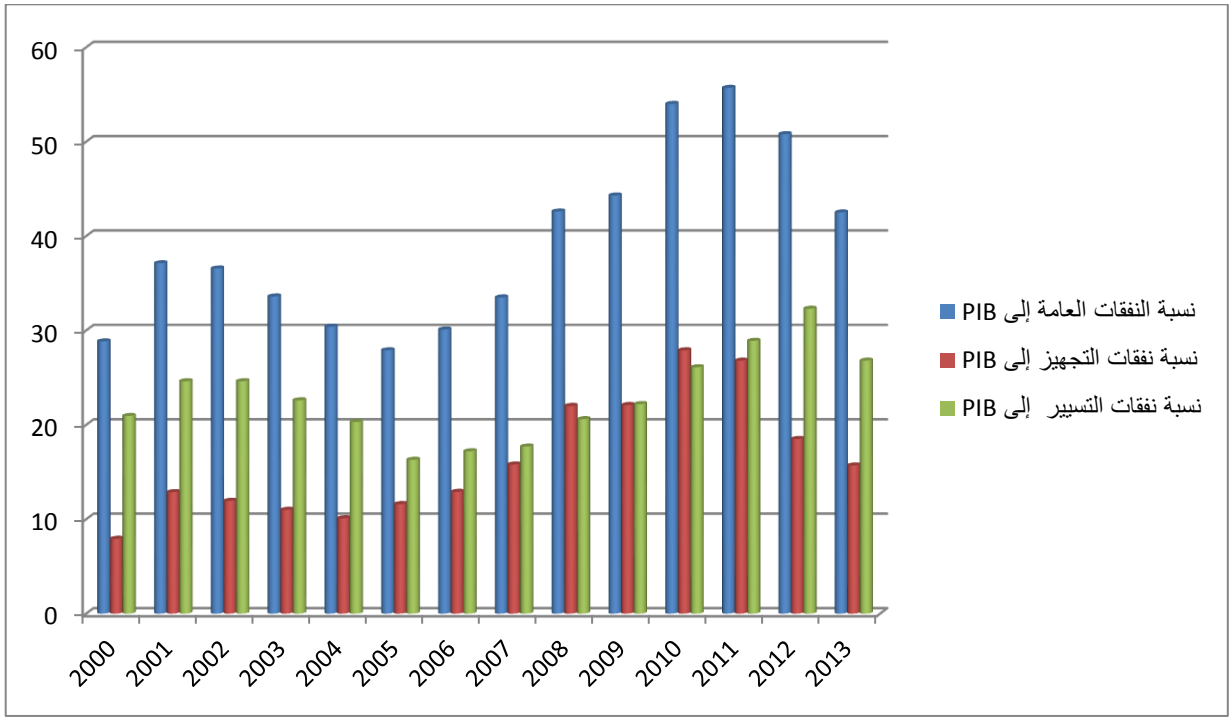

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

المبحث الثاني : السياسة الانفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2014/2001

تعد النفقات العامة الوسيلة الأنجع في يد الدولة التي تقوم بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة و من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف الدولة و ذلك وفق مطلبين بحيث نتناول في المطلب الأول مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و في المطلب الثاني نتطرق إلى البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014

المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة على كافة المستويات الإنتاجية منها و غير الإنتاجية ،و من خلال هذا المطلب سنتطرق في الفرع الأول منه إلى الأسباب الداعية لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و في الفرع الثاني نتناول محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001.

الفرع الأول : الأسباب الداعية لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

أ/ نمو إجمالي الناتج المحلي

من بين الأسباب الداعية إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي نسبة نمو الناتج المحلي الداخلي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم :25 نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000/1990

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي
1990	0,8	1991	1,2
1992	1,8	1993	2,1-
1994	0,9-	1995	3,8
1996	4,1	1997	1,1
1998	5,1	1999	3,2
2000	2,2		

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم: 37 نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000/1990

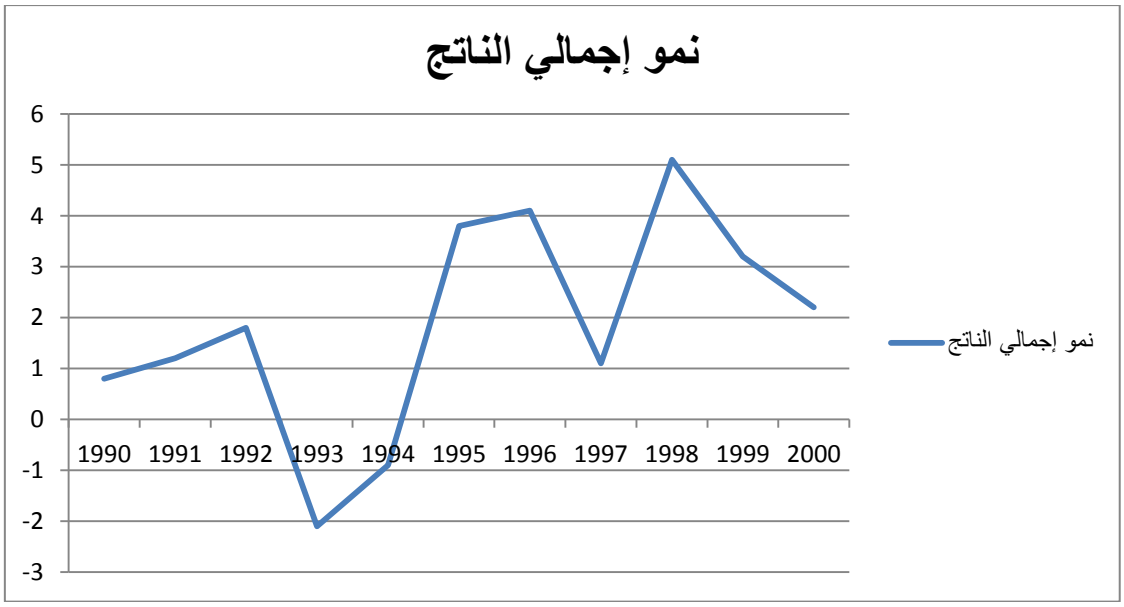

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ معدلات نمو سلبية لسنتي 1993 والذي قدر بـ -2,1 وفي سنة 1994 قدر بـــ-0,9 بالمائة و سبب ذلك راجع إلى الأزمة الحقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية مما انعكس بالسلب على معدلات النمو خلال الفترة 1994/1992.

أما فيما يخص الفترة من سنة 1995-1999 نلاحظ معدلات نمو متواضعة حيث سجلت أعلى معدل سنة 1998 و الذي قدر بـــ 5,1% ، وتفسير ذلك أن هذه المرحلة شهدت جملة من الإصلاحات الاقتصادية و قد تميزت كذلك هذه الفترة بارتفاع في مستويات النفط إلى مستويات غير مسبوقة من قبل ، إلا أن معدل النمو غير كاف للمتطلبات الأساسية للسكان .

ب/ معدل التضخم:

كذلك من الأسباب الداعية إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي معدل التضخم.

الجدول رقم :26 معدلات التضخم للفترة 2000/1990

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	16,7	1991	21,8
1992	32,2	1993	20,5
1994	29,5	1995	29,78
1996	18,96	1997	5,73
1998	4,95	1999	2,64
2000	0,43		

المصدر : المديرية العامة للضرائب

الشكل رقم : 38 معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000

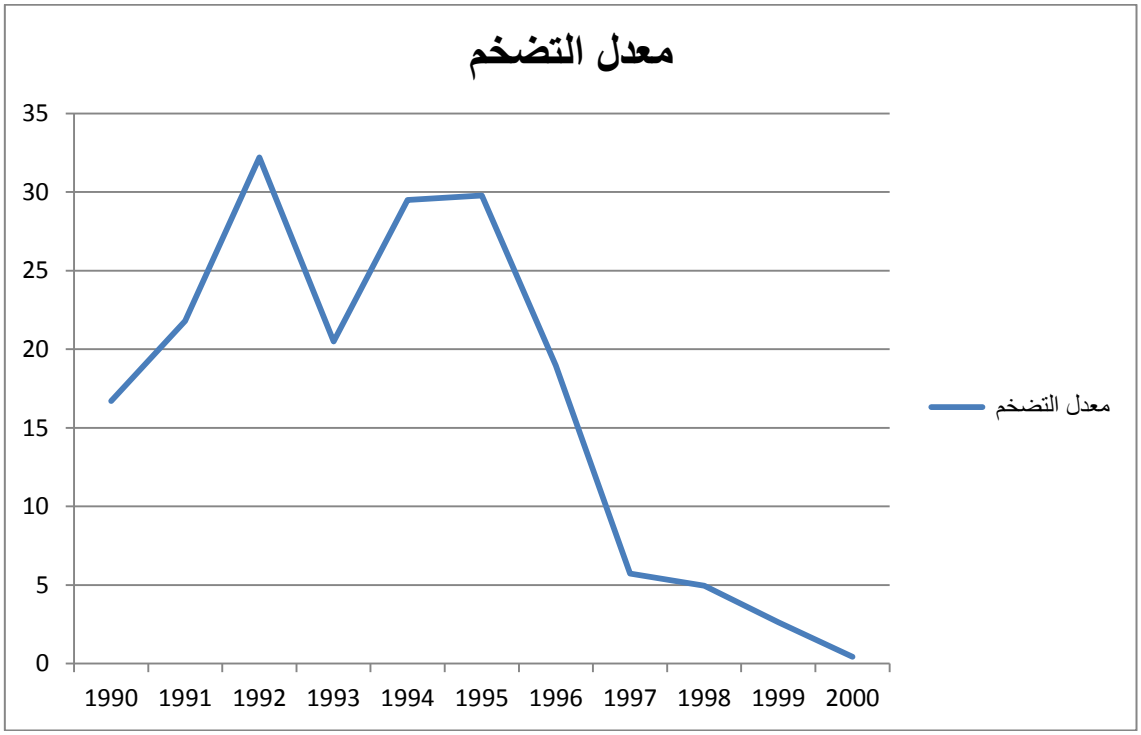

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و بالرجوع إلى الفترة الممتدة بين 1990-1995 عرفت الجزائر تزايد مستمر لمعدلات التضخم وبشكل خطير على الاقتصاد إذ يعتبر من الظواهر المعرقلة للتنمية المستدامة .

ج/ معدل البطالة :

تعتبر مشكلة البطالة أحد المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر ، وعليه تعد من الأسباب الدافعة و المباشرة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ومن خلال الجدول الذي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2000م .

الجدول رقم 27 معدل البطالة للفترة 1990/2000

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
1990	19,7	1991	20,3
1992	21,3	1993	23,1
1994	24,4	1995	28,3
1996	28,1	1997	28,3

1998	28,6	1999	29,3
2000	29,8		

المصدر : رحيم حسين:سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61،62، الجزائر ، 2013 ، ص133

الشكل رقم 39 معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2000

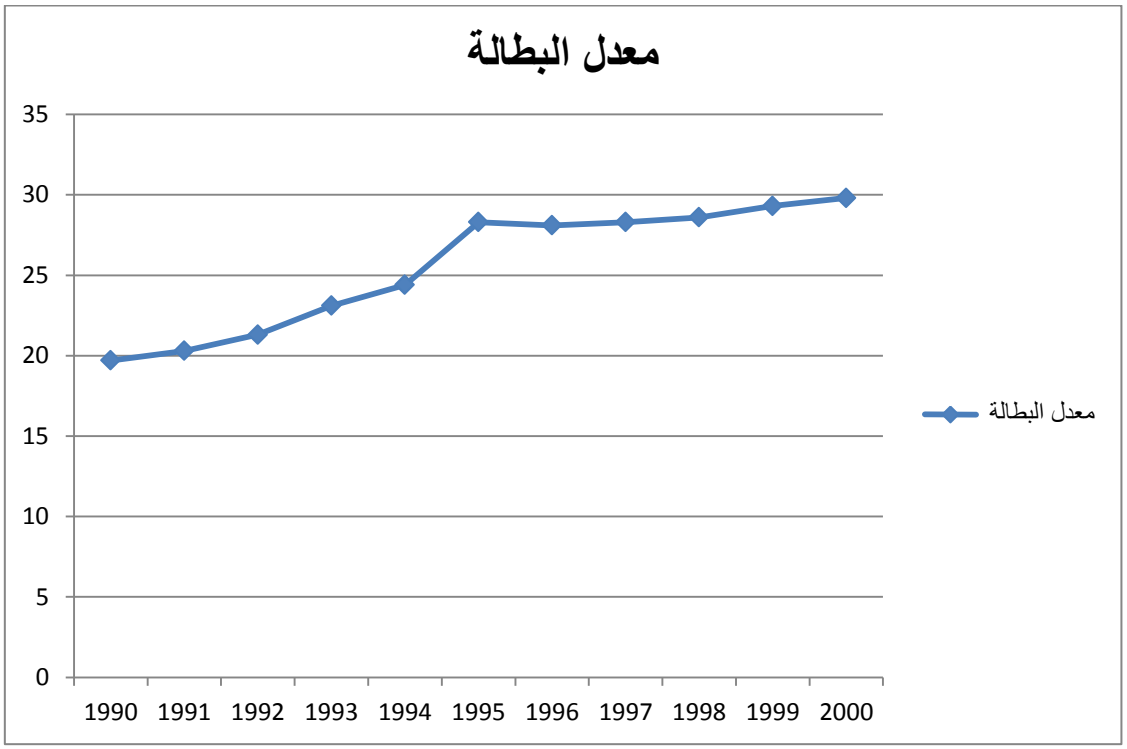

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه الزيادة المستمرة في معدلات البطالة من سنة لأخرى حيث سجلت سنة 1990 معدل 19,7بالمائة ، و ازدادت في الارتفاع بدءا من سنة 1994 ، سبب ذلك راجع إلى تأزم الوضع الأمني و الاقتصادي و إلى الشروع في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1995 ،حيث تم تسريح الآلاف من العمال ،إذ انتقلت نسبة البطالة من 24,4بالمائة سنة 1994 إلى نسبة 29,8 بالمائة سنة 2000 كل هذه المشاكل دعت الدولة إلى اتخاذ كل الإجراءات و السياسات الإنفاقية من أجل معالجة ظاهرة البطالة و الرفع من معدل نمو الناتج المحلي الداخلي .

الفرع الثاني: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات 2001-2004 و يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات الاقتصادية و الأنشطة الزراعية المنتجة

وغيرها و إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين الظروف المعيشية و تنمية الموارد البشرية و التنمية المحلية[5] .

و تطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا ،كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية .

فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي و الجهوي.

و من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- يهدف إلى تعزيز المنشآت الاقتصادية و إعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية و إنعاش الزراعة و الصيد البحري و كذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي .
- دعم النشاطات التي تنتج قيمة مضافة.
- تحقيق توازن جهوي.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .
- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- رفع الطلب الداخلي و تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

2- وسائل سياسة الإنعاش:

تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:[6]

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة ، مساعدات اجتماعية مختلفة..) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع و غيرها من أنواع التحويلات و التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح و بالتالي تحفيزا للطلب.

[5]- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي : الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001/ جوان 2002.

[6]- محمد مسعي : سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثارها على النمو ،مجلة الباحث، العدد 10،2012 ، ص 148، 149.

– الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاك و الاستثمار) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع و الخدمات.

– تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد و من ثم تحفيز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد و إنعاشه.

– أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض الذي يهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة و أكثر جاذبية، فإن تدخل الدولة (غير مباشرة) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

– تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص .

– القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى عملية تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار و توسيع نشاطها.

3– الشروط العامة لتطبيق الإنعاش و فعاليتها :

لكي تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر بعض الشروط العامة و الأساسية تتمثل فيما يلي :[7]

- يجب أن تتوفر المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها ،خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة ،أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية ،حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا ، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري .

وعليه تم تخصيص غلاف مالي لتحقيق هذه الأهداف بمبلغ قدره 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار .

وذلك وفقا للتوزيع القطاعي كما هو موضح في الجدول التالي :

7– نفس المرجع السابق ، ص 149.

الجدول رقم 28 توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات 2001-2004

الوحدة : مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.5
دعم النشطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية	93	77.9	37.6	2	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	9.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	35.9	525.0	100

المصدر : المديرية العامة للميزانية (وزارة المالية)

أنظر :جمال عمورة : دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلم الاقتصادية وعلم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006/2005،ص 33.

يتضح من الجدول أعلاه أن الدولة خصصت أكبر نسبة من التخصيصات المالية إلى قطاع الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية و الذي قدر بـ 210.5 مليار دينار أي بنسبة 40 بالمائة من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ، ثم يليه قطاع التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دينار أي بنسبة 21.7 بالمائة من مجموع الغلاف المالي لهذا البرنامج ، كما خصص من أجل تنمية الموارد البشرية قيمة 90.2 مليار دينار أي نسبة 17 بالمائة من مجموع الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ، وفي الأخير خصصت مبلغ قدره 45 مليار دينار لدعم الإصلاحات بنسبة 8.5 بالمائة من المجموع العام.

أولا : دعم الإصلاحات

فيما يخص دعم الإصلاحات ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي ، ومن أجل ذلك قامت الدولة بمجموعة من السياسات و الإجراءات لمرافقة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي و قد خصصت مبالغ مالية لذلك والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم : 29 السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7		2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05			0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر : زرنوخ ياسمينة : إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2006، ص 184.

ثانيا : دعم النشاطات الإنتاجية

أ- قطاع الفلاحة :

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى :

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية .
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص .
- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل
- حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين نوعية العلف .
- مكافحة الفقر و التهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحة .

وقد خصصت اعتمادات مالية لهذا القطاع موزعة كما يلي :

الجدول رقم : 30 الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحة	7,5	15,1	18,8	12,0	53,4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية	0,07	0,07	0,07	0	0,2
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	7,57	16,31	20,01	12	55,9

المصدر : رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

ب- الصيد البحري و الموارد المائية

تم تخصيص لهذا البرنامج مبلغ قدره 9.5مليار دينار تم توزيعها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم :31 توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد و الموارد المائية

الوحدة : مليار دينار

البرنامج	التكلفة المالية
الصيد الساحلي	1,0
الصيد التقليدي	0,8
السواحل الحوضية	0,3
الصيد في الأعماق المائية	1,9
تربية الأسماك	0,8
تدعيم وسائل الانتاج	2,7
التكفل بالانتاج السمكي	2,6
مسح ديون الصيادين	0,2
إنشاء مؤسسة القرض السمكي	0,5
المجموع	9,5

المصدر : نفس المرجع السابق

ج- التنمية المحلية :

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مجالات ، حيث تتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار فيما يلي:

- يتضمن إنجاز المخططات البلدية الموجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية المحلية و التوزيع العادل للتجهيزات و الأنشطة .
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق.
- المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب و شبكات التطهير .

ومن خلال الجدول التالي الذي يوضح توزيع التخصيصات المالية لقطاع التنمية المحلية

الجدول رقم 32 توزيع التخصيصات المالية لقطاع التنمية المحلية

الوحدة : مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	المجموع
المخططات البلدية	4	13,0	16,5	33,5
الري	1,7	7,4	1,5	13,6
البيئة	1,5	2,0	2,0	5,5
البريد و المواصلات	_	6	6	12
هياكل قاعدية طرقية	13			13
منشآت إدارية	5,7	5,2	5,2	16,1
المجموع	25,9	33,6	31,2	90,7

المصدر رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

على الموقع : www.cg.gov.dz/dossier.relance.htm

ت- التشغيل و الحماية الاجتماعية :

تم تخصيص غلاف مالي لهذا البرنامج بقيمة 17 مليار دينار تم توزيعها كما يلي :

الجدول رقم : 33 توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل والحماية الاجتماعية

الوحدة : مليار دينار

السنوات / العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالتشغيل و القرض	1,15	2,65	3,5	2	9,3
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2,35	3,35	1	1	7,7
المجموع	3,5	6	4,5	3	17

المصدر : نفس المرجع السابق.

ث- الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية :

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210,5 مليار دينار من إجمالي البرنامج وقد تم توزيع الاعتمادات المالية لهذا القطاع كما يلي :

الجدول رقم: 34 توزيع الاعتمادات المالية لقطاع الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية

الوحدة : مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تجهيزات الهياكل	60,5	53	29,4		142,9
منشآت الري	5,4	15,8	10,1	0	31,3
منشآت السكك الحديدية	9,7	28,9	16,0	0	54,6
أشغال عمومية	33,7	8,3	3,3	-	45,3
منشآت الطرق	24,5	5,8	0,6	_	30,9
منشآت بحرية	7	1,5	_	_	8,5
منشآت الطيران	2,.2	1	2,7	_	5,9
إتصالات	10	_	_	_	10

تهيئة مدينة بوقزول	1,7	_	_	_	1,7
تنمية المناطق الريفية	13,1	13,2	5,7	_	32
فلاحة	1,7	3,2	4,2	_	9,1
بيئة	3,6	1	1,5	_	6,1
طاقة	7,8	9	_	_	16,8
السكن والعمران	27,1	4	2,5	2,0	25,6
السكن الحضري والريفي	25,1	_	_	_	25,1
تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2,5	2.0	10
المجموع	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5

المصدر : نفس المرجع السابق.

ج- تنمية لموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج وزعت على الشكل التالي:

الجدول رقم 35 توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية.

الوحدة : مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9,5	7,45		26,95
التكوين المهني	4,4	3,1	2,1		9,5
التعليم العالي و البحث العلمي	18	9,4	6,58		33,98
الصحة و السكان	2,8	4,65	0,35		7,8
الشباب و الرياضة	1,425	2,25			3,67
الثقافة و الاتصال	4,5			3,5	8
الشؤون الدينية	0,15	1,0			1,15
المجموع	39,4	29,9	17,34	3,5	90,2

المصدر : على الموقع www.cg.gov.dz/dossier/plam-relance.htm

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي

من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، المتمثلة تحسين المستوى معيشة السكان و تعميم التقدم الاقتصادي و توزيع عادل لثمار النمو ، ومواصلة لسياسة الإنعاش الاقتصادي ، اتخذت السلطات سياسة إنفاقية تمثلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) و البرنامج الخماسي (2014/2010) و من خلال هذا المطلب في الفرع الأول منه سنتطرق إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو و في الفرع الثاني نتطرق إلى البرنامج الخماسي.

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005– 2009)

لمواصلة المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني و بعث الاستقرار في جميع النواحي و المجالات لجأت الحكومة إلى تجسيد برنامج جديد لتحقيق و تلبية الحاجيات العامة سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو .

و المبلغ الذي خصص لهذا البرنامج الذي قدر ب 4202,7 مليار دينار جزائري وكان من بين أهداف هذا البرنامج ما يلي:

أولا – الإصلاح في المجال الاقتصادي:

1– تحسين إطار الاستثمار.

أ– ترقية الاستثمار: من خلال مراجعة التشريعات و التنظيمات و استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الإتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ب– تسوية مسألة العقار.

فيما يخص العقار الصناعي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار.

ج– مكافحة الاقتصاد الغير الرسمي:

إن تطور الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية و المقاييس و القوانين.

د – عصرنة المنظومة المالية:

إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية.

هـ – الاتصالات و التكنولوجيا الجديدة.

– استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية

و البريد و التشجيع على تطوير دخول شبكة الإنترنت ذات المستوى العالي.

- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته و توسيعها.
- إدخال الإعلام الآلي و النظام الآلي في عملياته.

و- تحسين مستوى معيشة الأفراد: و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤشرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي الأمني أو التعليمي.

- توفير مناصب الشغل.
- إعادة التوازن الجهوي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و لتجسيد تلك الأهداف قامت الدولة بتكثيف سياستها الإنفاقية في مختلف الميادين و من خلال الجدول التالي الذي سيوضع التوزيع القطاعي للتخصيصات المالية لهذا البرنامج.

الجدول رقم:36 التخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)

القطاعات	المبلغ مليار دج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج %
أولا: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان منها:	1908,5	45,5
السكنات	555,0	
الجامعة	141,0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58,5	
الصحة العمومية	85,5	
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبيرة)	127,0	
الشباب و الرياضة	60,0	
الثقافة	16,0	
أعمال التضامن الوطني	95,0	
ايصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65,0	

تطوير الإذاعة و التلفزيون	19,1	
إنجاز منشآت للعبادة	10,0	
عمليات تهيئة الإقليم	26,4	
برامج بلدية للتنمية	200,0	
تنمية مناطق الجنوب	100,0	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150,00	
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها:	1703,1	40,5
قطاع النقل	700,0	
قطاع الأشغال العمومية	600,0	
قطاع الماء (السدود و التحويلات)	393,0	
قطاع تهيئة الإقليم.	10,15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	337,2	8
الفلاحة و التنمية الريفية	300,0	
الصناعة	13,5	
الصيد البحري	12,0	
ترقية الاستثمارات	4,5	
السياحة	3,2	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية	4,0	
رابعا: تطوير الخدمات العمومية و تحديثها	203,9	4,9
العدالة	34,0	
الداخلية	64,0	
المالية	65,0	
التجارة	2,0	
البريد و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	16,3	

قطاعات الدولة الأخرى	22,6	
خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة الاتصال	50,0	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر:البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005، مجلس الأمة ، ص 6،7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري حيث يعبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت خلال الفترة 2001-2004.

و بذلك تركز الحكومة على تطبيق استراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو و تحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45,5 % من مجموع التخصيصات المالية للبرنامج و تليها المنشآت الأساسية بنسبة 40,5 %من المجموع الإجمالي للبرنامج من أجل بناء الاقتصادي الوطني و مواكبة التطور الراهن و تليها برنامج دعم التنمية الاقتصادية نسبة 8% من المجموع تم يليها تطوير الخدمات العمومية و تحديتها بنسبة 4,9% و في الأخير سجلت نسبة1,1% من المجموع الإجمالي وجهة إلى برنامج التكنولوجيا للاتصال.

الفرع الثاني: البرنامج الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج في ديناميكية إعادة الإعمار الوطني و مواصلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005.

فقد خصص مبلغ إجمالي لهذا البرنامج الخماسي (2014/2010) مبلغ قدره 21214 مليار دج من النفقات العامة أي ما يعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه.

يخصص برنامج 2014/2010 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال:

- تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي المتوسط ، الثانوي و الجامعي و التكوين المهني).
- تحسين ظروف السكان من التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية.

– تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية ، الريفية ، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إنشاء مناطق صناعية.

– تطوير الصناعة البتروكيميائية و تحديد المؤسسات العمومية.

– تشجيع إنشاء مناصب تشغيل.

– تطوير اقتصاد المعرفة.

ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2014/2010

الجدول رقم : 37 توزيع القطاعي للاعتمادات المالية للبرنامج الخماسي 2014/2010

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45,42
السكان	3700	
التربية التعليم العالي ، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير للهياكل القاعدية	8400	38,52
قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16,05
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح: دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر الفترة 2010/200 ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر.ص 255

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة سجلت في برنامج تحسين ظروف معيشة السكان حين قدرت ب 45,42 % من إجمالي البرنامج الخماسي أي بقيمة 9903 مليار دينار، ثم يليها برنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 38,52 % من إجمالي البرنامج أي بقيمة 8400 مليار دينار جزائري و في الأخير سجلت نسبة 16,05 % لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بقيمة 3500 مليار دينار جزائري ،مما يوضح أن الحكومة من خلال هذا البرنامج أعطت أولوية كبيرة لتحسين ظروف معيشة السكان في جميع المجالات الاجتماعية، الثقافية و الصحية.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في ظل هذه السياسة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض النمو و الإنجازات في ميادين عديدة و هذا بفضل ما قامت به الدولة من انتهاج سياسة إنفاقية واسعة النطاق مست جميع المجالات بغيت تحقيق تنمية مستدامة ، و عليه و من خلال هذا المبحث الذي نستعرض فيه تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في ظل هذه الفترة وذلك وفق مطلبين نتناول في المطلب الأول المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و في المطلب الثاني نتطرق إلى المؤشرات البيئية و المؤسسية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

يشمل هذا المطلب أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و يهدف إلى عرض التطور الحاصل في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة 2000-2012 ، بحيث نستعرض في الفرع الأول المؤشرات الاقتصادية و في الفرع الثاني نتناول المؤشرات الاجتماعية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.

من خلال هذا الفرع نتناول مؤشرات التنمية المستدامة من جانبها الاقتصادي من خلال عرض التطور الحاصل في مختلف المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من سنة (2010-2012).

1- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوما على عدد السكان الكلي، حيث يعد هذا المؤشر مقياسا مهما لمستوى التنمية الاقتصادية و الأداء الكلي للاقتصاد.

الجدول رقم: 38 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012/2010)

الوحدة : دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000	1,727	2001	1,703
2002	1,743	2003	2,056
2004	2,550	2005	3,039
2006	3,391	2007	3,846
2008	4,846	2009	3,771
2010	4,350	2011	5,272
2012	5,348		

المصدر: البنك الدولي.

الشكل رقم: 40 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012/2000

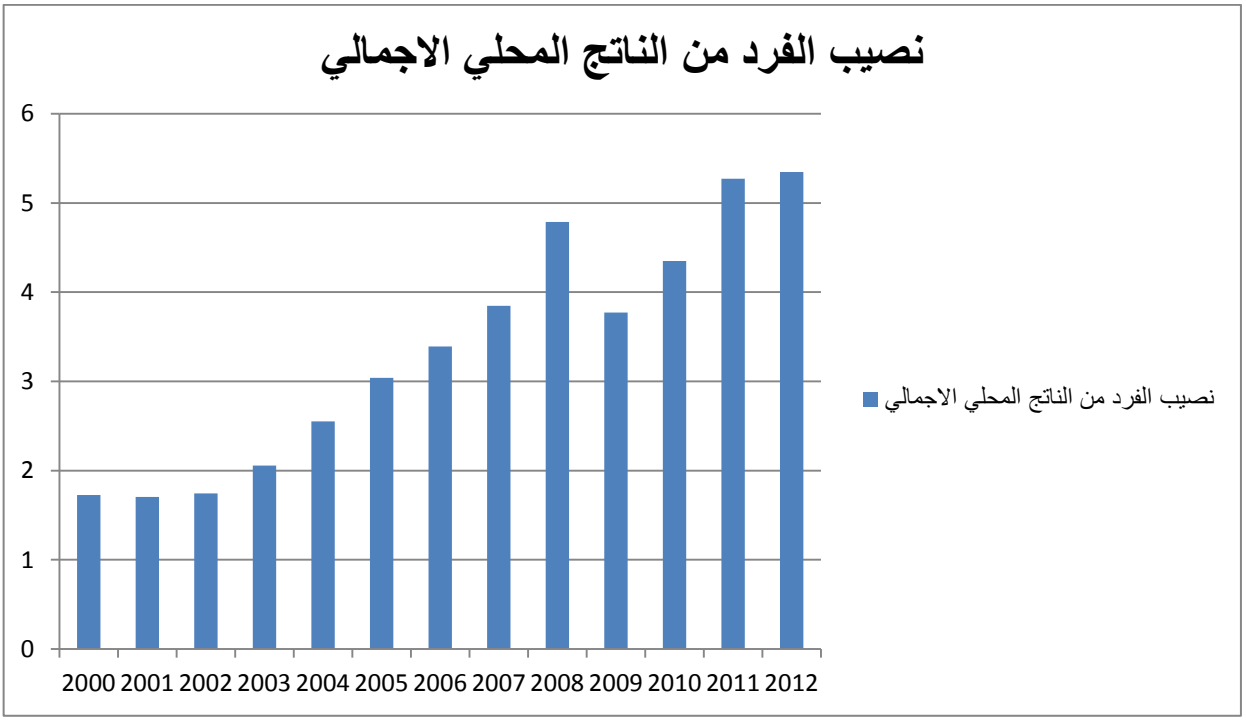

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة (2000 -2012)، حيث ارتفع من 1,727 دولار سنة (2000) إلى 5,348 دولار سنة (2012) و سبب ذلك راجع إلى نجاعة السياسة الاقتصادية من جهة و من جهة أخرى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الناتج محلي الإجمالي نتيجة ارتفاع معدلات العائد من الاستثمارات المنجزة من طرف الدولة.

وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 39 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012/2010)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	4,7	2001	3,1
2002	5,8	2003	7,7
2004	4,5	2005	6,7
2006	1,5	2007	3,4
2008	2	2009	1
2010	3,3	2011	2,4
2012	3,1		

Source : **www.ons.dz**

الشكل رقم: 41 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012/2000م

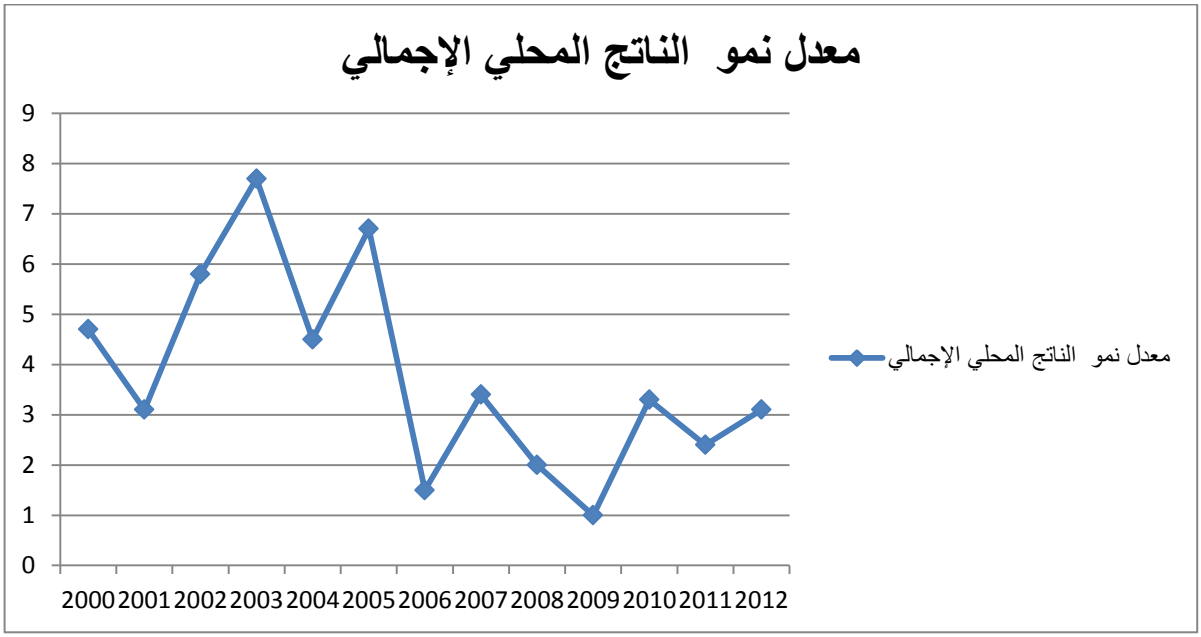

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تحسنا ملحوظا وصلت نسبة 7,7 % سنة (2003م) و التي تعتبر أكبر نسبة و أقل نسبة سجلت سنة 2009م بنسبة (1,0 %).

الجدول رقم : 40 الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للفترة 2012/2000م

الوحدة مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
2000	54,793
2001	54,710
2002	56,755
2003	67,864
2004	85,352
2005	103,103
2006	117,288

2007	134,143
2008	170,300
2009	138,130
2010	161,950
2011	197,450
2012	206,395

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، 2012م.

سنة (2012م)– التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية لمصدرة للبترول 2013م.

2– نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (من إجمالي الدخل القومي)

تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية لمنح أو العروض المسيرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول و الأقاليم بهدف النهوض بالتنمية من خلال سنة مقسومة على إجمالي الدخل القومي مضروبة في مائة، بحيث يعد هذا المؤشر مقياسا مهما لمدى مساهمة الدول في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية ، حيث يقيس مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى تحقيق التنمية الدولية.

ومن خلال الجدول التالي يستعرض نسبة المساعدات خلال الفترة (2000 / 2011)

الجدول رقم: 41 نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (من إجمالي الدخل القومي)خلال الفترة 2000–2011م

السنوات	نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة	السنوات	نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة
2000	0,4	2001	0,4
2002	0,3	2003	0,4
2004	0,4	2005	0,4
2006	0,2	2007	0,3
2008	0,2	2009	0,2
2010	0,1	2011	0,1

المصدر : البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مؤشر المساعدات الإنمائية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي شهد تذبذبا خلال فترة (2000-2011م) حيث سجل أعلى نسبة له في السنوات (2000 – 2001 – 2003 – 2004- 2005 م) و التي قدرت بـ 0,4%

و سجل أقل نسبة سنتي 2010 م و 2011 م و التي قدرت بـ 0,1% و سبب ذلك راجع إلى زيادة معدل الدخل القومي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة.

ولو ما قارناه بنصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 42 نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالأسعار الجارية لدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2011م

السنوات	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية	السنوات	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية
2000	6	2001	6
2002	6	2003	7
2004	9	2005	10
2006	7	2007	11
2008	9	2009	9
2010	5	2011	5

المصدر: البنك الدولي.

الشكل رقم : 42 نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية خلال الفترة 2000-2011م

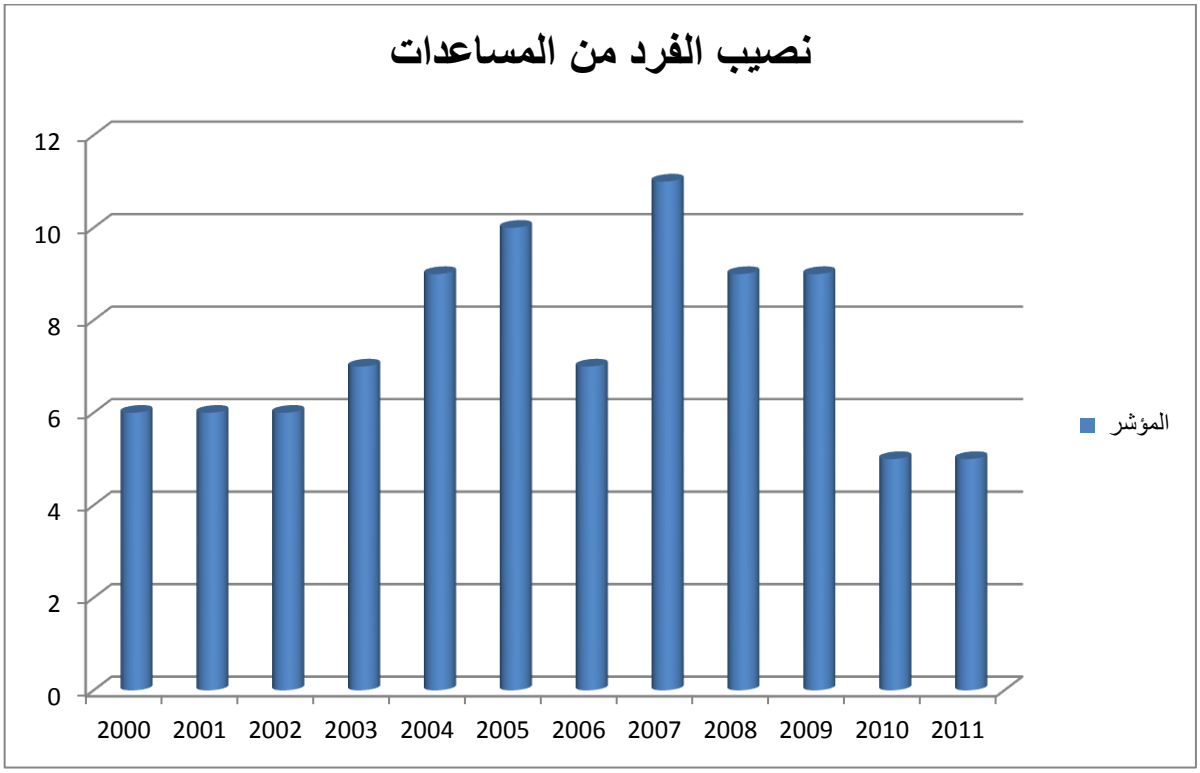

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كانت متقاربة خلال الفترة (2007 – 2011 م) و سجلت أعلى قيمة سنة 2007 م و التي قدرت ب 11 دولار أمريكي و أقل قيمة سجلت سنتي 2010 م و 2011 م بـ 5 دولار أمريكي.

3- مؤشر الميزان التجاري:

يوضح الميزان التجاري للسلع و الخدمات درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي و مستوى علاقاتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة ومن خلال الجدول التالي سنعطي معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2011م)

الجدول رقم : 43 الميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2011 م).

الوحدة مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	12,30	2001	9,61
2002	6,70	2003	11,14
2004	14,27	2005	26,47
2006	30,06	2007	34,24
2008	40,60	2009	7,78
2010	18,21	2011	27,94

Source : banque d'Algérie

الشكل رقم : 43 الميزان التجاري خلال الفترة 2000–2011م

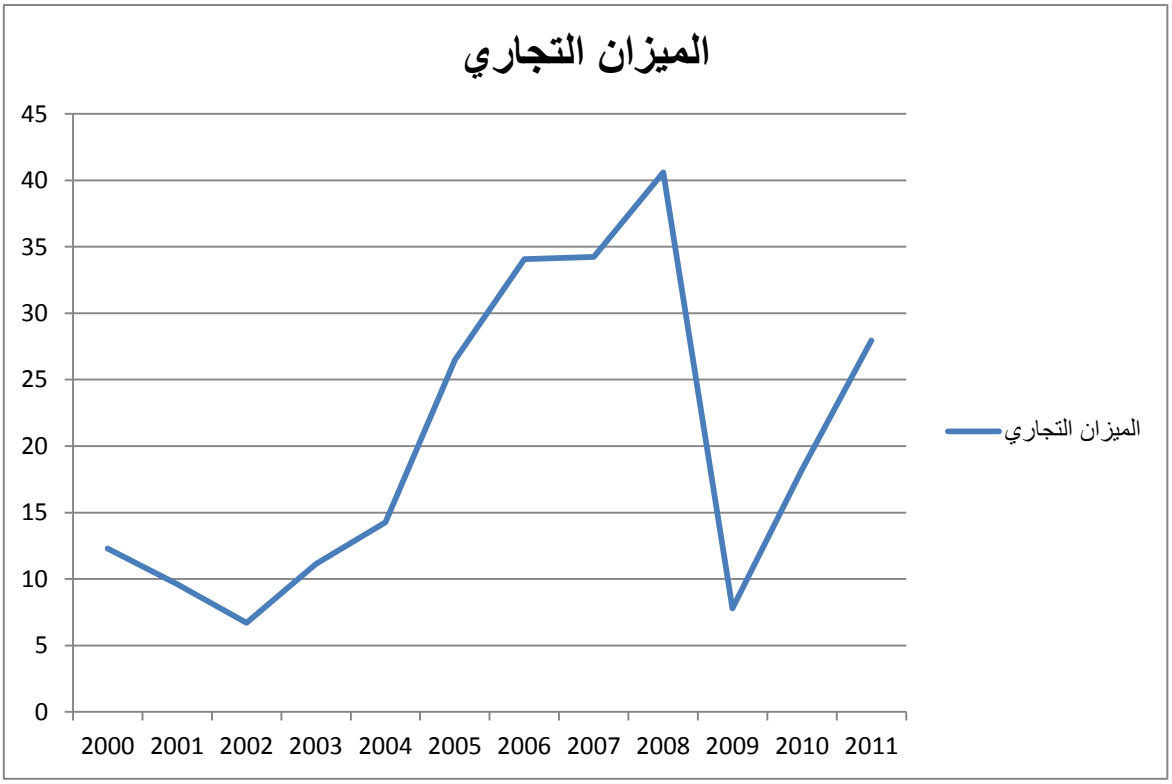

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ميزان التجاري قد حقق فائضا خلال الفترة (2000 – 2011 م) إذ ارتفعت قيمة الفائض من 12,30 مليار دولار سنة 2000م إلى 40,60 مليار دولار سنة 2008م أي بفارق 28,3 مليار دولار، إلا أن سجل انخفاضا سنة 2009 م ليصل 7,78 مليار دولار ، ليزيد في الارتفاع ولكن بقيمة أقل من سنة 2008م ليصل إلى 27,94 مليار دولار سنة 2011م و ما نفسر به ذلك مؤشر نسبة صادرات السلع و الخدمات من إجمالي الناتج المحلي المعروض في الجدول التالي:

الجدول رقم: 44 صادرات السلع و الخدمات (%من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (2000 – 2011 م)

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	نسبة صادرات السلع و الخدمات من PIB	السنوات	نسبة صادرات السلع و الخدمات من PIB
2000	41	2001	37
2002	36	2003	38
2004	40	2005	47
2006	49	2007	47
2008	48	2009	35
2010	38	2011	39
2012	37		

المصدر: al bank aldawli.orgwww.data

و من أسباب زيادة الميزان التجاري و تطوره ، ارتفاع القيمة الإجمالية لصادرات المحروقات وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 45 صادرات المحروقات و خارج المحروقات خلال الفترة (2011/2000)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	صادرات المحروقات	خارج المحروقات	الواردات	السنوات	صادرات المحروقات	خارج المحروقات	الواردات
2000	21,06	0,59	9,35	2001	18,53	0,56	9,48
2002	18,11	0,61	14,01	2003	23,09	0,47	13,32
2004	31,55	0,66	17,95	2005	45,59	0,74	19,86
2006	53,61	1,13	20,68	2007	59,61	0,98	26,35
2008	77.19	1,40	37,99	2009	44,42	0,77	37,4
2010	56,12	0,97	38,89	2011	71,66	1,22	44.94

Source :bulletin statistique de la Banque D'Algérie ,1962– 2011 page 87.88

الشكل رقم 44 صادرات المحروقات و خارج المحروقات و الواردات خلال الفترة 2000– 2011

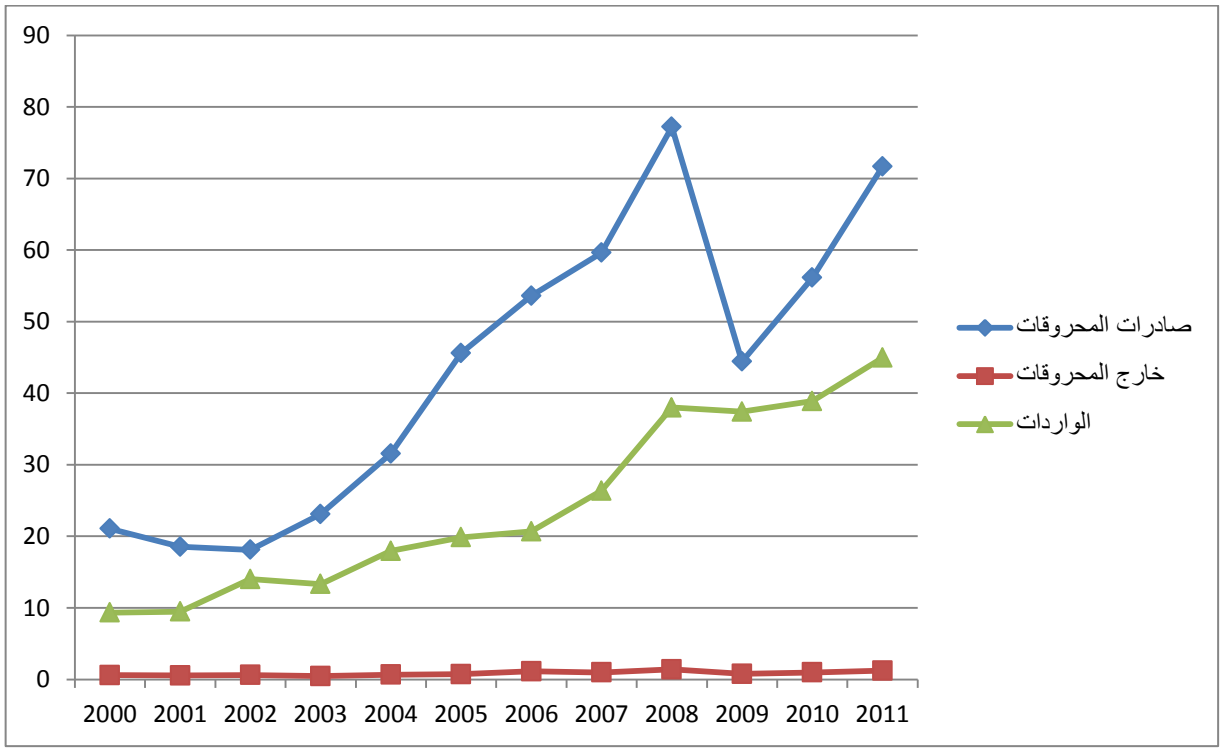

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة صادرات المحروقات ارتفعت من 21,08 مليار دينار سنة (2000) إلى 71,66 مليار دينار سنة 2011 الفائض قيمته 50,6 مليار دينار، بحيث سجلت أعلى قيمة سنة 2008 و التي قدرت ب 77,19 مليار دينار و سجلت أقل قيمة سنة 2002 و التي قدرت ب 18,11 مليار دينار.

أما فيما يخص في قيمة الصادرات خارج المحروقات سجلت زيادة محتشمة حيث ارتفعت من 0,59 مليار دينار سنة 2000 م إلى 1,22 مليار دينار سنة 2011 م أي بفارق قدره 0,63 مليار دينار و سبب ذلك راجع إلى عدم خلق أو انتهاج سياسة جديدة لا تعتمد في صادرتها على المحروقات.

4- نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي.

هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي ومن خلال الجدول التالي الذي يوضح نسبة الدين العام الخارجي و نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2010 و 2011

الجدول رقم: 46 نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011/2010

الوحدة: مليون دولار

الدين العام الخارجي مليون دولار					نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي				
2007	2008	2009	2010	2011	2007	2008	2009	2010	2011
5,795	5,921	5,687	5,681	4,405	4,3	3,5	4,1	3,5	2,2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ص 126

الشكل رقم 45 الدين العام الخارجي و نسبته إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2007-2011

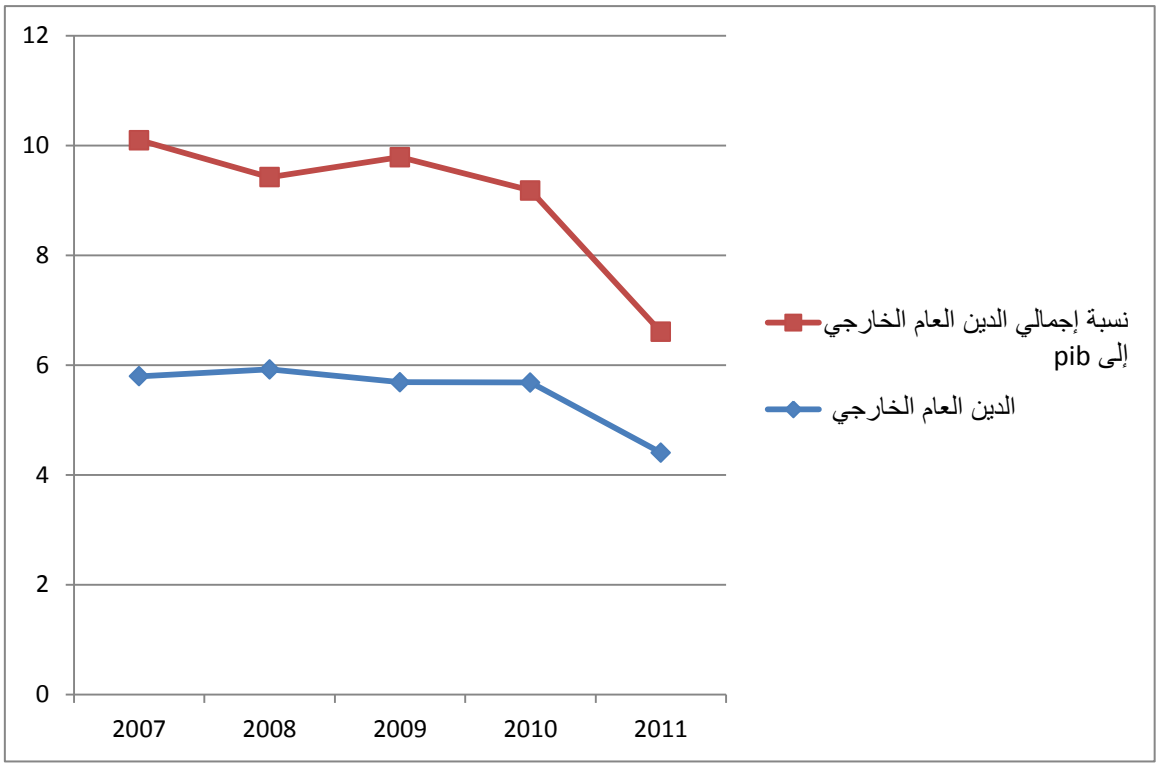

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الدين العام الخارجي تناقصت أو تراجعت من 4,405 مليون دولار سنة 2011 إلى 5,681 مليون دولار سنة 2010 أي بقيمة 1,276 مليون دولار و سبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون و تسديدها نظرا لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5- نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يتكون إجمالي رأس المال من مجموع النفقات الموجهة لزيادة الأصول الثابتة (الآلات، ووسائل النقل، الماكينات، إنشاء الطرق، البناء، السكك الحديدية، تحسين الأراضي) مضافا إليه صافي التغير في مستوى المخزونات و من خلال الجدول التالي سنوضح بيانات هذا المؤشر مع نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 47 نسبة إجمالي تكوين رأس المال و الادخار إلى (الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000 – 2012).

السنوات	نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلىPIB	نسبة الادخار إلى PIB	السنوات	نسبة إجمالي تكوين رأس المالPIB	نسبة الادخار إلى PIB
2000	25	/	2001	27	/
2002	31	/	2003	30	/
2004	33	/	2005	32	52
2006	30	55	2007	34	57
2008	37	58	2009	47	47
2010	41	50	2011	48	38
2012	47	37			

المصدر: البنك الدولي

6 – إجمالي استهلاك الطاقة و إنتاجها

من خلال الجدول التالي الذي يوضح إجمالي استهلاك الطاقة و إنتاجها

الجدول رقم 48 استهلاك الطاقة و إنتاجها للفترة 2012/2000

ألف برميل مكافئ نفط/يوم

السنوات	إجمالي إنتاج الطاقة	إجمالي استهلاك الطاقة	السنوات	إجمالي إنتاج الطاقة	إجمالي استهلاك الطاقة
2000	4805	602	2001	4731	610
2002	4840	618	2003	3536,3	664,1
2004	4007,0	699,3	2005	4351,9	735,2
2006	4385,7	780,0	2007	4336,3	810,0
2008	4471,3	605,4	2009	3368,1	844,5
2010	3293,6	825,9	2011	3212,8	888,7

2012	3271,5	988,5			

المصدر : من 2000 – 2003 – التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2004.

من سنة 2004 –2008 – التقرير السنوي لسنة (2008)

من سنة 2008 – 2012 – التقرير السنوي لسنة 2013

الشكل رقم 46 إجمالي إنتاج و استهلاك الطاقة خلال الفترة 2000–2013

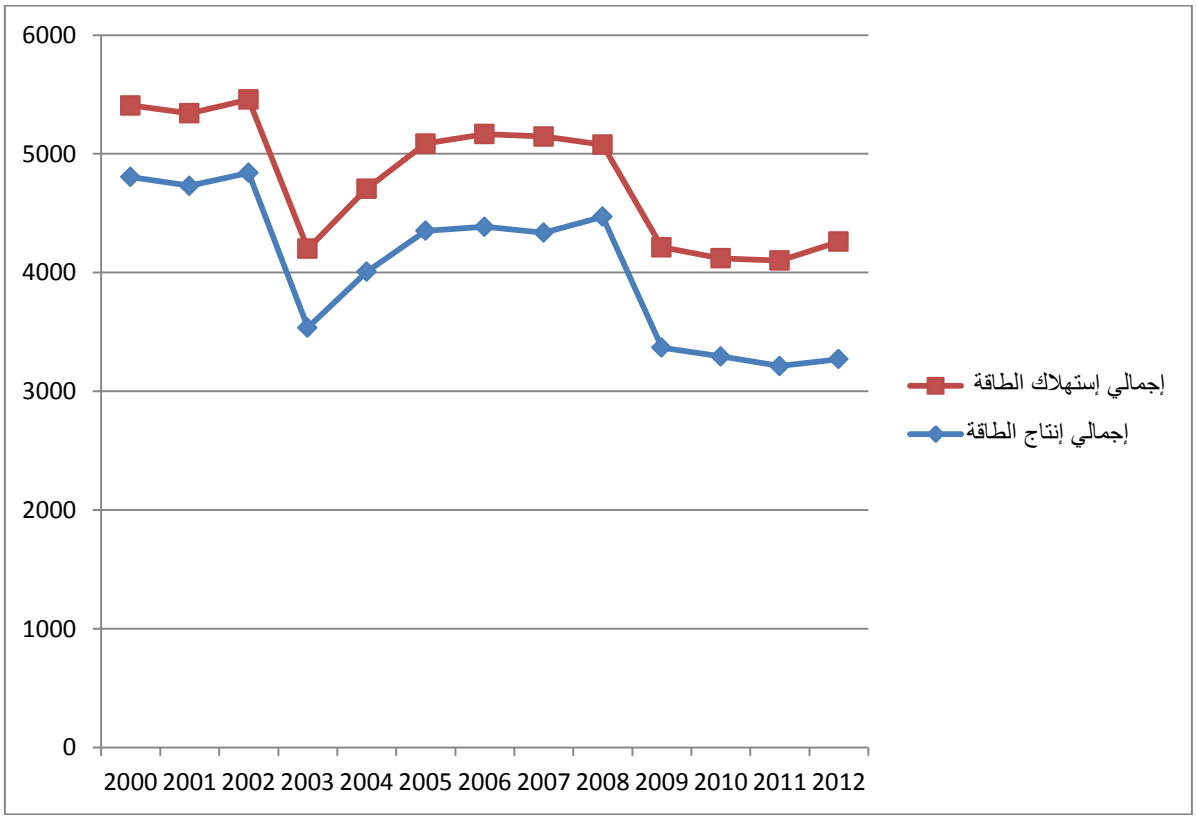

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

7– معدل التضخم:

يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع و الخدمات و يعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي و الاستقرار الاقتصادي ، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية.

وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.

الجدول رقم: 49 معدل التضخم (2012/2000)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0,3	2001	1
2002	1,4	2003	2,6
2004	3,5	2005	1,6
2006	2,31	2007	3,68
2008	4,86	2009	5,74
2010	3,91	2011	4,52
2012	8,9		

Source :banque d'Algérie rapport, 2002 ,2003 ,2006 ,2008 ,2009,2010.

(2012)-www.statistique-mondiales.com

الشكل رقم : 47 معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2012

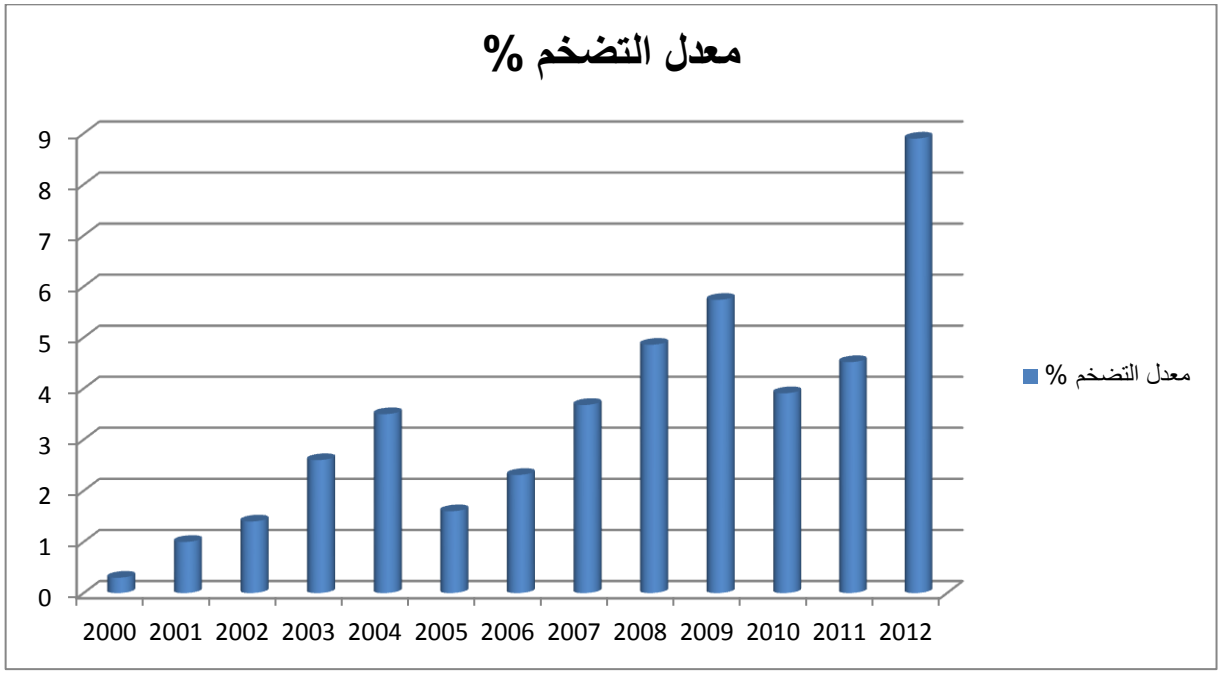

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

شهد معدل التضخم زيادة بمعدلات مقبولة ابتداء من سنة 2001 م و الذي قدر بـ 1 % إلى سنة 2004 و الذي قدر ب 3,5 % و سبب ذلك راجع إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم انخفض سنة 2005 إلى معدل 1,6 % سبب هذا الانخفاض، راجع إلى نقص نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي ثم عاود التضخم في الارتفاع من جديد سنة 2007 م فسجل معدل 3,68 % بفعل التوسع في السياسة المالية و انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي و كذا ارتفاع الرواتب و الأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج.

وسجل أعلى نسبة سنة 2012 م و المقدرة ب ر8,9 % وذلك راجع إلى البرنامج الخماسي و كذا ارتفاع الرواتب و الأجور دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية زد إلى ذلك الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالسكان ومن خلال هذا الفرع سنتناول مجموعة من المؤشرات منها:

1 – معدل البطالة:

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه دون أن يجدوه معبرا عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل.

أو هو عدد الأشخاص من العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر (15) سنة فأكثر مقسوما على عدد السكان النشطين اقتصاديا بعمر (15) سنة فأكثر مضروبا في 100

الجدول رقم : 50 معدل البطالة خلال الفترة (2000 / 2013م)

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
2000	29,3	2001	29,5
2002	27,3	2003	25,9
2004	23,7	2005	17,7
2006	15,3	2007	12,3

11,3	2009	11,8	2008
10	2011	10,2	2010
11	2013	10	2012

Source : www.trading économies.com

الشكل رقم : 48 معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2013

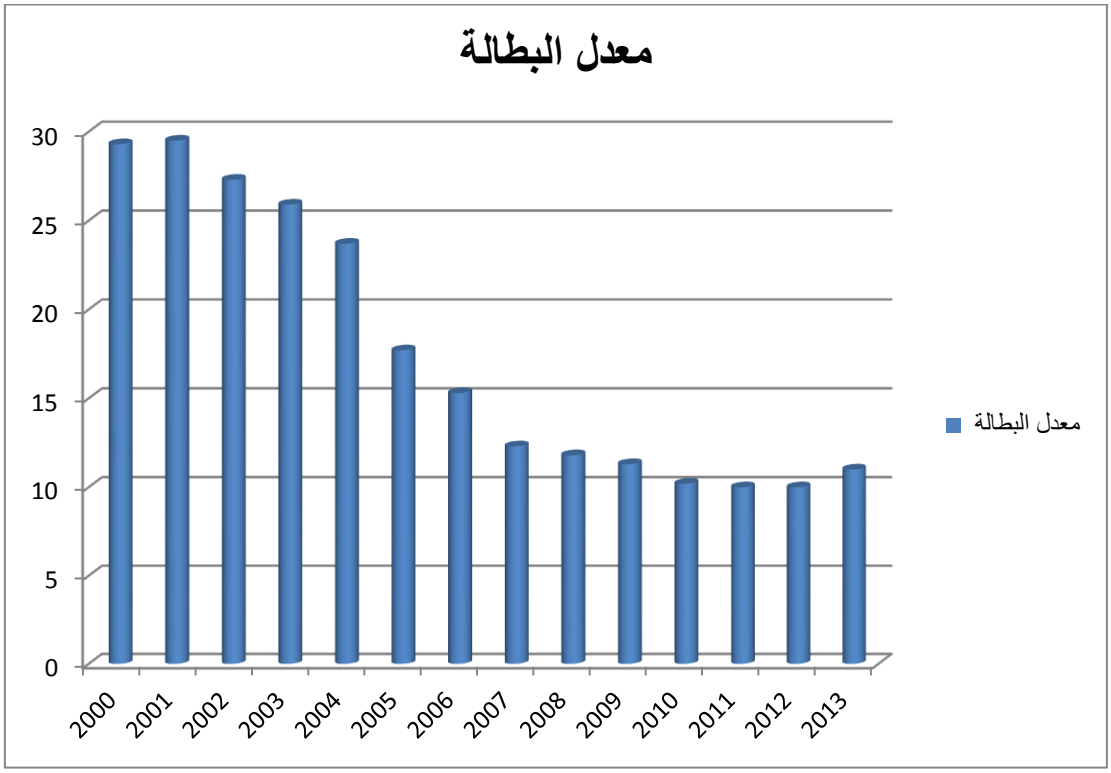

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض لمعدلات البطالة ابتداء من سنة 2007 م حيث بلغ 12.3 بالمائة إلى أن وصل معدل 10 بالمائة سنة 2012م يرجع سبب هذا الانخفاض إلى نجاعة السياسة الانفاقية المنتهجة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة .

2- العمر المتوقع عند الولادة:

يقصد به عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للذكور و الإناث.

الجدول رقم: 51 العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2012/2000)

الوحدة : بالسنوات

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة	السنوات	العمر المتوقع عند الولادة
2000	71	2001	71
2002	71	2003	69
2004	74,8	2005	74,6
2006	72,0	2007	75,7
2008	75,7	2009	75,7
2010	76,3	2011	71
2012	71		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2003 ، 2012) سنة (2011،2012) على الموقع www.statistique.mondiales.com

عرف مؤشر العمر المتوقع عند الولادة استقرارا خلال السنوات الأولى ب 71 سنة على عام 2000 إلى سنة 2002 ثم بدأ تدريجيا في التصاعد بداية من سنة 2004 من 74,8 سنة ثم بدأ في التناقص إلى غاية 76,3 سنة عام 2010 ثم عاود في الاستقرار إلى 71 سنة عامي 2011 و 2012م.

وسبب هذه الارتفاع راجع إلى تحسن المستوى المعيشي الصحي إضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقلت الوفيات بعد الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر.

3- معدل المواليد الخام 1000 من السكان

يقصد به نسبة المواليد لكل 1000من السكان الذي يولدون أحياء.

الجدول رقم: 52 معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان (2012/2000)

السنوات	معدل المواليد	السنوات	معدل المواليد
2000	25	2001	24
2002	19	2003	20

2004	20,7	2005	21,4
2006	21,0	2007	23,0
2008	23,0	2009	24,1
2010	24,7	2011	25
2012	25		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

سنتي (2011/ 2012 م) – البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى معدل المواليد لكل ألف من السكان سنة 2000 و الذي بلغ (25 %) ، ثم نلاحظ تقريبا قيم متقاربة و بأقل من سنة 2000 م إلى أن تعاود في الاستقرار سنة 2011 و 2012 م عند معدل 25 % و يعود ذلك إلى تنظيم النسل من جهة و جهة أخرى تناقص معدل الوفيات و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 53 معدل الوفيات لكل ألف من السكان خلال الفترة 2000–2012م

السنوات	معدل الوفيات	السنوات	معدل الوفيات
2000	5,0	2001	5,0
2002	5,0	2003	4,4
2004	5	2005	4,5
2006	5	2007	4,4
2008	4,4	2009	4,5
2010	4,4	2011	4,69
2012	4,72		

المصدر : سنة 2000 – 2001 م التقرير العربي الموحد 2003م.

سنة (2005 – 2006م) التقرير العربي الموحد 2007م.

سنة (2008 م) التقرير العربي الموحد 2009 2010م .

سنة (2010 م) التقرير العربي الموحد 2011م.

سنة (2012،2011م) التقرير العربي الموحد 2012م.

4- معدل الخصوبة الكلي:

يقصد به متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال فترتها الإنجابية الطبيعية.

أو هو متوسط عدد الولادات الحية للمرأة خلال سن الإنجاب في حالة ما إذا كانت المرأة ستعيش تلك الفترة مقارنة بمعدلات الخصوبة النوعية لسنة معينة و بوحدة قياس طفل لكل إمرأة.

الجدول رقم : 54 معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة 2012/2000م.

السنوات	معدل الخصوبة الكلي	السنوات	معدل الخصوبة الكلي
2000	3,2	2001	2,4
2002	2,8	2003	2,5
2004	2,4	2005	2,5
2006	2,4	2007	2,4
2008	4,0	2009	2,3
2010	2,2	2011	2,1
2012	2,2		

المصدر: من (2000 إلى 2010م) التقرير العربي الموحد أعداد مختلفة (2003، 2007 ، 2009، 2010 ،2011، 2012م)

سنة 2012 م ، من تقرير التنمية البشرية 2013م.

شهد مؤشر معدل الخصومة الكلي ثباتا و تقاربا و تراوح المعدل بين 2,1 و 2,5 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب باستثناء سنة 2008 ارتفع إلى أن وصل 4 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب أي بزيادة تقدر تقريبا ب 2 ولادة حية للمرأة واحدة في سن الإنجاب ويرجع سبب انخفاض هذا المؤشر في الجزائر إلى تباعد بين الحمل و إطالة فترة الرضاعة و إلى استخدام وسائل منع الحمل.

5- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة

يقصد به النسبة المئوية للسكان الذين تصلهم كمية كافية من الماء الصالح للشرب الآمن في المسكن.

الجدول رقم:55 السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة خلال الفترة 2010/2000م

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات		2000	2002	2004	2006	2008	2010
مياه شرب آمنة	الحضر	98	92	88	87	85	85
	الريف	88	80	80	81	79	79
	الإجمالي	94	87	85	85	83	83

المصدر: (2000) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004م.

(2002) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005م.

(2004) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007م.

(2006) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009م.

(2008) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011م.

(2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012م.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أعلى نسبة سجلت سنة 2000 لإجمالي السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة الذي وصل النسبة 94 % إلى أن تبقى السنة متقاربة على مدى الفترة 2002 إلى غاية 2010 تراوحت بين 83 و 87 % و سبب ذلك راجع إلى البرامج المكتفة عن طريق الإنفاق الواسع على مستوى مجال إعذاب المياه المالحة و استخدام التكنولوجيا في مجال تحلية المياه و تصفيتها لما يحقق الأمن المائي لدى السكان و بصفة مستمرة.

إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السكان المخدومون سجل أعلى نسبة على مستوى السكان الحضر مقارنة مع سكان الريف.

6- نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم.

يقصد به النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على خدمات صحية للتخلص الفوري من الفضلات.

أو هو نسبة السكان الذين يتمتعون بفرص الاستفادة من مرافق صرف صحي جيدة للتخلص من فضلات الجسد.

الجدول رقم: 56 نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم خلال الفترة 2000 / 2010م

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات		2000	2002	2004	2006	2008	2010
صرف صحي ملائم	الحضر	90	55	99	98	98	98
	الريف	47	27	82	87	88	88
	الإجمالي	73	50	92	94	95	95

المصدر: سنة (2000) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004م.

سنة (2002) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005م.

سنة (2004) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007م.

سنة (2006) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009م.

سنة (2008) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011م.

سنة (2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012م.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم عرف ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة بدءا من سنة 2004 م و الذي قدر ب 92 % إلى أن يصل إلى 95 % (2010م) سبب هذا الارتفاع يعود إلى السياسة الإنفاقية للدولة في هذا المجال

من أجل المحافظة على بيئة نظيفة و مستدامة و حماية الأفراد من الأمراض إلا أنه نلاحظ أن نسبة سكان الحضر أعلى نسبة من سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي ملائم.

ومن خلال الجدول التالي سنوضح نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم: 57 الإنفاق على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2012/2000 م

السنوات	نسبة الإنفاق على الصحة من PIB	السنوات	نسبة الإنفاق على الصحة من PIB
2000	3,6	2001	4,1
2002	4,3	2003	4,1
2004	3,6	2005	3,6
2006	3,6	2007	3,5
2008	4,4	2009	5,8
2010	4,2	2011	4,4
2012	5,2		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة بنفس المرجع السابق ، البنك الدولي.

7- نسبة الالتحاق (المرحلة الابتدائية، الثانوية ، التعليم العالي)

هو جميع الطلاب و التلاميذ الملتحقين بالتعليم على مختلف أطواره لصرف النظر عن السن معيرا عنه كنسبة مئوية من السكان.

و يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المائة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر و الأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي في سن متأخرة أو مبكرة أو سبب إعادتهم الصفوف.

الجدول رقم : 58 نسبة الالتحاق بالتعليم (المرحلة الابتدائي، الثانوية و التعليم العالي) خلال الفترة 2012/2000

السنوات	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	السنوات	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي
2000	103	62	15	2001	103	65	15
2002	104	69	17	2003	105	71	18
2004	106	75	18	2005	107	77	20
2006	107	78	20	2007	107	69	22
2008	107	75	-	2009	110	92	29
2010	113	95	29	2011	115	98	30
2012	117	-	31				

المصدر : البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية تجاوز المائة ليصل عام 2011م و 2012م إلى 115 % و 117% على التوالي سبب هذا الارتفاع يفسر به الاهتمام الدولة بالتعليم ومن أجل ذلك كثفت الدولة في سياستها الإنفاقية على هذا القطاع.

أمام فيما يخص معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية سجلت أعلى معدل له في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2011 (98%) و أقل معدل سجل سنة (2000) ب 62% أما على صعيد التعليم العالي شهد تذبذبا حيث سجل أقل معدل سنتي 2000 و 2001 و الذي قدر ب 15 % و أعلى معدل سجل سنة 2012 ب 31 % رغم الميزانية الكبيرة المخصصة لهذا القطاع خلال هذه السنة.

الجدول رقم:59 نسبة الإنفاق على التعليم الفترة خلال الفترة 2001– 2009م.

السنوات	الإنفاق على التعليم		السنوات	الإنفاق على التعليم	
	بالمائة من الإنفاق العام الإجمالي	بالمائة من PIB		بالمائة من الإنفاق العام الإجمالي	بالمائة من PIB
2001-1996	16,4	5,1	2002	16,4	5,1
2003	16,4	5,1	2004	24,0	5,1
2006-1996	24,0	5,1	2007-1996	24,0	5,1
2008-2006	20,3	4,3	2009-2006	20,3	4,3

المصدر: (1996 – 2001) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2003)

(2002) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005م.

(2004) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006م.

(2004) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007م.

(2004) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009م.

(2004) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011م.

(2006 – 2009) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012م.

الجدول رقم : 60 معدل الأمية خلال الفترة 2002/2009م

السنوات		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الفئة العمر15 سنة فما فوق	الذكور	23,0	20,5	20,4	14,4	14,4	15,7	15,6	15,6
	الإناث	40,0	39,9	33,9	28,4	28,4	33,6	29,0	29,0
	جملة	33,1	30,2	30,1	21,4	21,4	24,6	22,3	22,3
الفئة العمرية (15 – 24)	الذكور	6,0	6,4	5,9	4,8	5,9	5,8	5,8	5,8
	الإناث	14,4	13,9	13,9	11,3	10,2	9,4	9,4	9,4
	جملة	10,1	9,9	9,9	8,0	8,0	7,5	7,5	7,5

المصدر: سنة (2002) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2005)

سنة (2003) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2006)

سنة (2004، 2005) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2007)

سنة (2006) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2008)

سنة (2007) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2009)

سنة (2008) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2010)

سنة (2009) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2012)

المطلب الثاني: المؤشرات البيئية و المؤسسية

يشمل هذا المطلب أهم المؤشرات البيئية و المؤسسية و يهدف إلى عرض التطور الحاصل في مجالات التنمية البيئية و المؤسسية خلال الفترة 2000-2012م ، بحيث نستعرض في الفرع الأول المؤشرات البيئية و في الفرع الثاني نتناول المؤشرات المؤسسية.

الفرع الأول: المؤشرات البيئية.

تشتمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات و الأرض و بالتنوع الإحيائي و بحالة الهواء ، و بالموارد المائية.

1- نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية:

تشير الأراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة و مزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة.

وحسب تعريف منظمة الأغذية الزراعة تشمل الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل.

الجدول رقم:61 نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 2000-2011.

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي
2000	16,8	2001	16,8
2002	16,7	2003	16,8
2004	17,3	2005	17,3
2006	17,3	2007	17,3
2008	17,3	2009	17,4

2010	17,4	2011	17,4

المصدر: – تقرير التنمية البشرية 2013

البنك الدولي، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي قد بلغت أعلى نسبة سنة 2011م و قدرت ب 17,4 % لو قدر هذا المعدل بمساحة الأراضي في الجزائر لوجدناها أنها قليلة مقارنة بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول إلى الأحسن.

2– نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية:

الجدول رقم: 62 مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي) خلال الفترة 2000 /2011م

السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي
2000	0,7	2001	0,7
2002	0,7	2003	0,7
2004	0,6	2005	0,6
2006	0,6	2007	0,6
2008	0,6	2009	0,6
2010	0,6	2011	0,6

المصدر : البنك الدولي

3– مساحة الأراضي المتصحرة.

يشير واقع التصحر إلى أن معظم أراضيه متصحرة أو مهددة بالتصحر بفعل عوامل مختلفة أهمها الرعي الجائر وزيادة الحمولة الرعوية مما يعمل على الاختلال بالتوازن الطبيعي لنمو و تكاثر النباتات الطبيعية بسبب قطع الأشجار نتيجة التعرية المائية و تملح التربة.

و حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 م قدرت المساحة المتصحرة في الجزائر 1970 ألف كم أي بنسبة 82,7 % ، أما فيما يخص المساحة المهددة بالتصحر 230 ألف كم ، أي بنسبة 9,7 %

4- أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض:

الجدول رقم: 63 أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض لسنة 2013

السنة	2013
أنواع الثدييات المهددة	14
أنواع النباتات المهددة	14

المصدر : البنك الدولي

الفرع الثاني : المؤشرات المؤسسة

أ- نسبة الإنفاق على البحث و التطوير ويمثل حجم الإنفاق المالي على البحث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي.

ب- عدد الباحثين و المهندسين في مجال البحث العلمي وهو قياس أعداد العلماء و المهندسين في مجال البحث و التطور لكل مليون شخص.

الجدول رقم:64 المؤشرات الخاصة بالبحث و التطوير و الابتكار في الجزائر

السنوات	2010 – 2002	2010 – 2005
نفقات البحث و التطوير كنسبة من الناتج الإجمالي		0,1
عدد الباحثين من كل مليون شخص	1701	
عدد براءات الاختراع للمقيمين و غير المقيمين من كل مليون شخص		6,3
المداخل من الرسوم التراخيص و الحقوق، نصيب الفرد بالدولار		0,1

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2013 ص 200

ج- مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص:

هو عبارة عن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى الدولة مقسوما على مجموع عدد السكان مضروبا في 100 ، و يعد هذا المؤشر مقياسا لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات، أي يشير إلى الأشخاص الذين يمكنهم استخدام الانترنت لكل 100 شخص

الجدول رقم:65 مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص للفترة 2000 – 2012م.

السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص	السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص
2000	0,5	2001	0,6
2002	1,6	2003	2,2
2004	4,6	2005	5,8
2006	7,4	2007	9,5
2008	10,2	2009	11,
2010	12,5	2011	14
2012	15,2		

المصدر: البنك الدولي.

الشكل رقم : 49 مستخدمو الانترنت خلال الفترة 2000-2012م

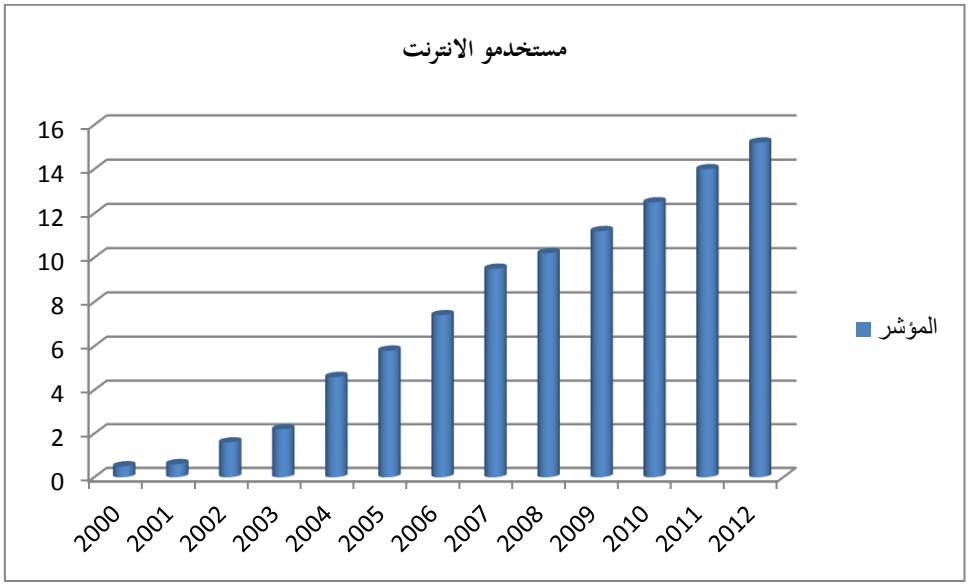

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل انتشار استخدام الانترنت كان في السنوات الأولى محتشما و الذي قدر ب 0,5 % سنة 2000 م و بعدها بدأ يشهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة إلى أن وصل سنة 2012 م 15,2% أي بزيادة قدرت ب 14,7 % مقارنة بنسبة 2000م و يعود ذلك إلى تطوير خدمات الانترنت و التخفيضات التي شهدتها في انتشار و استعمال الانترنت.

د- الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد

هو عبارة عن مجموع عدد مشتركي خدمة الهاتف النقال على مستوى الدولة مقسوما على عدد السكان مضروبا في 100 ، حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2007 - 2008 يعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة التطور الاتصالات السلكية و اللاسلكية في أي بلد.

الجدول رقم:66 الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد للفترة 2000 – 2012م.

السنوات	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد	السنوات	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد
2000	0	2001	0
2002	1	2003	4
2004	15	2005	40
2006	61	2007	79
2008	76	2009	90
2010	88	2011	94
2012	98		

المصدر : البنك الدولي.

الشكل رقم 50 الاشتراك في خدمة الهاتف المحمول خلال الفترة 2000-2012

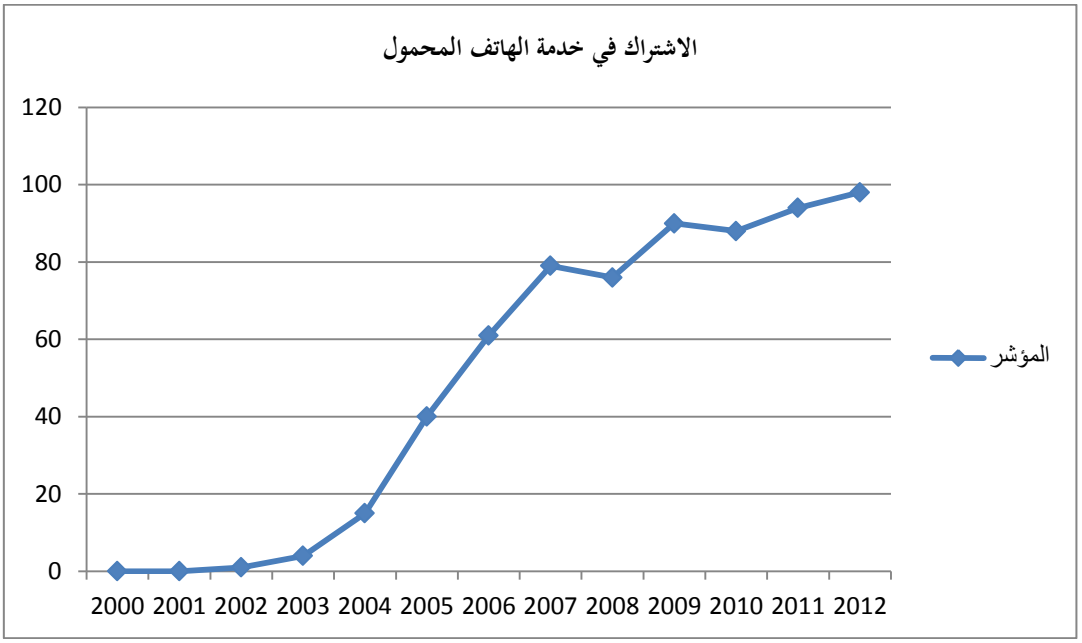

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بداية سنتي 2001/2000 كان معدل الاشتراك معدوما و بداية سنة 2002 انتشر استعمال الهاتف النقال و بعدها بدأ المؤشر يشهد ارتفاعا ملحوظا إلى أن وصل سنة 2012 معدل 98% و هذا ما يعكس زيادة عدد السكان و تطور نمط الحياة و زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يعكس زيادة الطلب على الهاتف النقال .

خلاصة :

من خلال دراستنا لواقع السياسة الانفاقية في الجزائر و أثرها على التنمية المستدامة توصلنا إلى أن النفقات العامة في الموازنة العمومية للجزائر يتم تقسيمها أو تبويبها إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز و مفاد هذا التقسيم يعتمد على طبيعة النفقات و الدور الذي تقوم به ، و الأهداف التي تتوجه إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات ، من خلال تطرقنا إلى تطور النفقات العامة استخلصنا إلى أن النفقات بشكل عام هي في زيادة مستمرة و خاصة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز ، وزيادة نفقات التجهيز راجع إلى السياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر في شكل برامج ، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 ، و بعد تحليلنا لمؤشرات التنمية المستدامة في ظل هذه السياسة ، و ذلك وفقا لتقسيمها إلى المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ، المؤسسية توصلنا إلى أنه على المستوى الاقتصادي سجلت زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من1,727 دولار سنة 2000 إلى 5,348 دولار سنة 2012 ، انخفاض الدين العام الخارجي من 5,795 مليون دولار سنة 2007 إلى 4,405 مليون دولار سنة 2011 ، زيادة صادرات المحروقات من 21,06 مليار دينار سنة 2000 إلى 71,66 مليار دينار سنة 2011 ،لكن الصادرات خارج المحروقات فكانت ضعيفة ، و هذا ما يعاب على الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي ، أما فيما يخص الجانب الاجتماعي ساهمة النفقات العامة في الرفع من المستوى الصحي و التعليمي ، وكذا المحافظة على البيئة بزيادة نسبة الأراضي الزراعي و الحفاظ على الغطاء الغابي ، إلى جانب الرفع من المؤشرات المؤسسية.

الخاتمة

خاتمة :

من خلال إشكالية البحث التي تتمحور حول مدى تأثير النفقات العامة في التنمية المستدامة و باعتبار النفقات العامة أصبحت وسيلة أو أداة ذات أولوية بالغة لمختلف الدول و تحظى بأهمية كبيرة ، و هذا الذي دفعنا إلى معالجة الموضوع وفق تحليل شمل أربع فصول منها فصل تطبيقي تمحور حول واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر و أثرها على التنمية المستدامة و كخلاصة لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية لدولة تستخدمها في تحقيق أهدافها مراعيتا عناصر و قواعد و أشكال صرفها .
- في ظل تطور دور الدولة من الدولة الحارسة و سياستها المحايدة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ما تطلب ذلك إلى تعدد أوجه نشاطها و إلى ازدياد حجم نفقاتها و تنوعها ، و إن زيادة النفقات العامة و تطورها أصبحت ظاهرة مألوفة و عامة في جميع دول العالم بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها و مهما كان نظامها المالي .
- من أجل إشباع الحاجات العامة أو تحقيق الأهداف العامة ، لابد من الرفع من النشاط الاقتصادي ، وتعتبر النفقات العامة الوسيلة الأنجع لهذا ، بحيث تقوم الدولة بإنفاقها حسب احتياجات كل قطاع .
- تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على الكميات الاقتصادية الكلية المحددة لحجم النشاط الاقتصادي (الاستهلاك، الادخار ، المستوى العام للأسعار ، توزيع الدخل ، الاستقرار الاقتصادي) .
- تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على مستوى الاقتصاد الجزئي (سلوك المنتج ، نمط المستهلك ، الطلب و العرض) ، كما لها آثارا اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال ما يعرف بالمضاعف و المعجل .
- من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة نستنتج أن التنمية المستدامة تراعي مجموعة من العناصر تتمثل في العنصر الاقتصادي ، العنصر الاجتماعي ، العنصر البيئي ، و عليه وبناءا

على ما سبق تتأكد صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن للإنفاق العام دورا هاما في التأثير على التنمية المستدامة .

من خلال دراستنا لواقع السياسة الانفاقية في الجزائر و أثرها على التنمية المستدامة توصلنا إلى النتائج التالية :

- أن النفقات العامة في الموازنة العمومية للجزائر يتم تقسيمها إلى قسمين نفقات التسيير و نفقات التجهيز و مفاد هذا التقسيم يعتمد على طبيعة النفقات و الدور الذي تقوم به ، و الأهداف التي تتوجه إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات .
- من خلال تطرقنا إلى تطور النفقات العامة استخلصنا إلى أن النفقات بشكل عام هي في زيادة مستمرة و خاصة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز ، وزيادة نفقات التجهيز راجع إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر في شكل برامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، و البرنامج الخماسي 2010-2014 و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية و المتعلقة بمرونة النفقات العامة في الميزانية قد تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

من خلال تحليلنا لمؤشرات التنمية المستدامة في ظل هذه السياسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1,727 دولار سنة 2000 إلى 5,348 دولار سنة 2012
- انخفاض الدين العام الخارجي من 5,795 مليون دولار سنة 2007 إلى 4,405 مليون دولار سنة 2011 .
- انخفاض معدل البطالة من 29,3 بالمائة سنة 2000 إلى 9,8 بالمائة سنة 2013.
- ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم (الابتدائي ، الثانوي ، التعليم العالي)
- تحسن المستوى الصحي .

- زيادة نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي من 16,8 بالمائة سنة 2000 إلى 17,4 بالمائة سنة 2011.
- زيادة مستخدمو الأنترنت لكل 100 شخص من 0,5 بالمائة سنة 2000 إلى 15,2 بالمائة سنة 2012.

إن تحقيق هذه النتائج راجع إلى الأثر و الدور الإيجابي للدولة في حسن توجيه الإنفاق العمومي و اختيار المشاريع التنموية و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

وفي الأخير سوف نختم هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

- العمل على حسن توجيه النفقات العامة إلى المشروعات الاستثمارية المنتجة بتوافق مع جميع القطاعات .
- العمل على تطوير و تعزيز المنظومة القانونية الخاصة بالرقابة على الأموال العمومية على مختلف مستوياتها ، الرقابة القبلية ، الرقابة الآنية و الرقابة البعدية .
- ترشيد الإنفاق العام و هذا من خلال وضع أسس و معايير تتوافق مع حجم المشاريع الاستثمارية.
- مراجعة ترتيب الأولويات التنموية الاستثمارية و كذا الحرص على ضمان متابعة جدية لتنفيذ البرامج و المشاريع العمومية .
- العمل على إيجاد علاقة توافقية بين تطور النفقات العامة و المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة .
- إعادة النظر في تقسيم الميزانية بما يتوافق مع أسلوب الانضباط بالأهداف العامة .

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المراجع باللغة العربيـة:

1. أعاد حمود القيسي : المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة ، عمان الطبعة الأولى ، 2008.
2. أحمد عبد السميع علام : المالية العامة المفاهيم و التحليل الاقتصادي و التطبيق ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2012.
3. أحمد مندور ، أحمد رمضان : اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية ، الدار الجامعية ، بيروت ، دط ، 1990.
4. أحمد فريد مصطفى : التحليلي الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000.
5. إبراهيم مشورب : الاقتصاد السياسي – مبادئ ، مدارس ، أنظمة ، دار اللبناني مكتبة رأس المجتمع ، 2002 .
6. بريش السعيد : الاقتصاد الكلي ،نظريات ،نماذج وتمارين محلولة ،دار العلوم ، الجزائر 2007.
7. بسام الحجار، عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ،دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط1، 2010 .
8. توفيق عبد الرحيم : مبادئ الاقتصاد الجزئي ، دار الصفاء ، الطبعة الأولى ، 2005.
9. حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ، سمير إبراهيم أيوب : مبادئ الاقتصاد العام ، القسم الثاني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.
10. حسن حسين شحاتة : حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية ، ط1 ، دار النشر للجامعات ، 1999.

11. حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1980.
12. حسين عمر : الاستثمار و العولمة ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، 2000 ، القاهرة .
13. حسين إبراهيم عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر ،دط ، 1990م.
14. حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي : مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية سميرة إبراهيم أيوب ،2009م.
15. خبابة عبد الله ، بوقرة رابح : الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، 2009 م .
16. خبابة عبد الله : أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،دط ، 2009 م.
17. خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية : أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2007م.
18. خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي : مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظيرية والتطبيق ، دار وائل ،عمان ، 2008 م.
19. خام البلاوي : أصول الاقتصاد السياسي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
20. عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي : المالية العامة، الإسكندرية ، دط ،2004 م .
21. رمزي علي إبراهيم: اقتصاديات التنمية، مركز دالتا للطباعة، الأردن، دط ، 1998م.
22. رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي ، دار النهضة العربية ، الجزء الأول ، 1973م.
23. رفعت محجوب : المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975م.

24. رمضان محمد مقلد ، أسامة أحمد الفيل : النظرية الاقتصادية الكلية ،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2012 م.
25. زينب حسين عوض الله : مبادئ علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1997 م.
26. سامي خليل : نظرية الاقتصاد الكلي ، وكالة الأهرام للتوزيع ، الكتاب الأول، 1994.
27. سعيد علي العبيدي : اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 .
28. سوزي عدلي ناشدة : الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية دط ، 2000م.
29. سوزي عدلي ناشد : المالية العامة ، منشورات الحلبي ، لبنان ، 2003م.
30. سعيد عبد العزيز عثمان : المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2008 م.
31. شوقي عبده الساهي : الفكر الإسلامي و الإدارة المالية العامة ، مطبعة أبناء وهبة حسان ، القاهرة ،1991م.
32. طارق الحاج : المالية العامة ، دار صفاء ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009م.
33. عبد القادر محمد عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 م.
34. علي خليل سليمان أحمد اللوزي : المالية العامة ، دار زهران ، عمان ، 2000م.
35. عادل العلي : المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 م.
36. عادل أحمد حشيش : أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، دط ،2006 م.
37. عادل فليح العلى : المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ، دار حامد ، الأردن ،ط1، 2007 م.

38. عادل فليح العلي : مالية الدولة ، دار زهران ، عمان، 2008م.
39. عبد المطلب عبد الحميد : اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2005/2004م .
40. عبد المنعم فوزي : المالية العامة و السياسة المالية ، دار النهضة العربية ، لبنان.
41. عبد الهادي علي النجار : السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر و الفكر الإسلامي ، المكتبة العصرية ، مصر ، ط1، 2011م .
42. عبد المجيد قدي :المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية وتقيمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005.
43. عصام بشور : المالية العامة والتشريع المالي ، مطبعة طريين ، ط2.
44. عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، الجزائر ،1990 م.
45. عبد الحكيم رشيد : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار البداية ، عمان ، ط1 ،2012 م .
46. عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط6،2008م .
47. عبد الرحمان يسري أحمد ، محمدي فوزي أبو السعود ،محمد جابر حسن السيد : النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007م .
48. عادل أحمد حشيش : أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992.
49. عبد الحكيم رشيد :مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار البداية ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2012م .
50. عبد الكريم صادق بركات ، يونس البطريق ،حامد عبد المجيد دراز ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، 1986م .
51. عبد المجيد دراز،صادق بركات :مبادئ المالية العامة ، شباب الجامعة ، 1972 م.
52. عادل العلي :المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، دار إثراء ، ط1 ، 2009 م.

53. عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ، دار حامد ، الأردن ، ط1 ، 2007 م.
54. عامر يوسف العتوم: التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ،دار عالم الكتب الحديث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012م .
55. علي الحوت: أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، دط، دت.
56. عبد العزيز عبد الله السنبل : دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، الرياض ، 2001 م.
57. عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي: جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م .
58. فاطمة السويسي : المالية العامة – موازنة – ضرائب ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، دط ، دت.
59. فتح الله و العلو : الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحديث ، لبنان ، الطبعة الثانية .
60. فليح حسن خلف : الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب الحديث ،الأردن ،2007م.
61. فليح حسن خلف : التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي.
62. فادوبلاس موشيت : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2000م.
63. قحطان السُيوفي :إقتصاديات المالية العامة ، دار طلاس ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1989م .
64. كريج ديبكن ، الترجمة ،خالد العامري : الاقتصاد الجزئي ، دار الفاروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008م .
65. محمد الصغير بعلي : المالية العامة ، دار العلوم ، الجزائر.
66. محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2008 م.

67. محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام : مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الأولى، 2007 ، 1427 هـ .

68. مصطفى الفأر : الإدارة المالية العامة ، دار أسامة ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008.

69. مدحت القريشي : تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل ، الأردن ،الطبعة الأولى، 2008م .

70. محمد طاقة ،هدى العزاوي :اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، 2007م .

71. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي ، المكتب العربي الحديث ، القاهرة.

72. محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي : التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، دط ، 2000 م.

73. محروس إسماعيل : دراسات في الموارد الاقتصادية ، شباب الجامعة ، الإسكندرية ، دط ، د ت ، الجزء الأول.

74. محمد البنا : اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث ، الدار الجامعية ،مصر ، 2009م.

75. محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد غرام : مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007م.

76. مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ،دار وائل ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2004م.

77. محمود حسين الوادي ،كاظم جاسم العيساوي ،الاقتصاد الكلي ،تحليلي نظري وتطبيقي، دار المسيرة ،الأردن ، ط1 ، 2007م .

78. مجدي شهاب : أصول الاقتصاد العام ،المالية العامة ،دار الجامعة الحديدة ،الأزاريطة ، 2004 م .

79. محمد عباس محرزي : اقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 م .

80. محمد طاقة ،هدى العزاوي :اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى ، 2007 م.

81. مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد : مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل ، الطبعة الأولى، الأردن ،2004 م.

82. محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ،عمان ، ط1 ، 2007 م .

83. محمد الشريف إلمان :محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 م.

84. معروف هوشيار : تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء ، عمان ،الطبعة الأولى، 2005 م .

85. مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل، الطبعة الأولى ، 2007 م .

86. محمد ثابت هاشم : التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، 2007م .

87. محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية.

88. محمد صالح الشيخ : الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها، دار الإشعاع الفنية ،مصر 2002 م .

89. محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998م.

90. نوازد عبد الرحمن الهيثي ، منجد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في المالية العامة، ط1 ،دار المنهاهج ، عمان ، 2005 م .

91. نوازد عبد الرحمان الهيتي ،حسن ابراهيم المهندي : التنمية السمتدامة في دولة قطر ، ط1 ،2008 م .

92. نوازد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ،دار المناهج ، عمان ، ط1 ، 2006 م.
93. ناجي حسين خليفة : النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر، 2001 م .
94. نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف : الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 م.
95. نداء محمد الصوص: سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية ، الاقتصاد الكلي ، مكتبة المجتمع العر بي ، دار أجنادين ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 م.
96. نوازد عبد الرحمن الهيتي ، حسن إبراهيم المهندي : التنمية المستدامة في دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان ، قطر ، الطبعة الاولى ، 2008 م .
97. هشام مصطفى الجمل : دور السياسة المالية في تقيق القيمة الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامع ، الإسكندرية ، ط1 ، 2007 م .
98. هيثم الزغبي ،حسن أبو الزيت : أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر ، الأردن ،ط1 ، 2000 م .
99. هشام محمود الإقداحي : معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دط ، 2009 م .
100. يلس شاوش بشير : المالية العامة ، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ،وهران ، 2007م .
101. يونس أحمد البطريق :المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984م.
102. المرسي حجازي : مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية ، د ط ، 2002م.
103. الفار خليل مصطفى : الإدارة المالية العامة ، دار اسامة ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008 م.

الرسائل الجامعية:

1. بن عزة محمد : ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط الأهداف دراسة تقيمية لسياسية الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010/1990 مذكرة ماجيستر ، العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان.
2. بن هدي محمد: دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية، حالة اقتصاد الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2008-2009 م .
3. جمال عمورة : دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلم الاقتصادية وعلم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006/2005م .
4. زرنوخ ياسمينة : إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2006 م .
5. كيفاني شهيدة: التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان، 2006-2007.
6. وزاني محمد: السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر ، دراسة قطاع السياحي لولاية سعيدة ،حمام ربي ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،جامعة تلمسان ، 2010 م

الملتقيات:

1 عماري عمار :إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ،ملتقى دولي تحت عنوان ،التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، 08/07/ أفريل 2008 م.
2 عبد الرحمن محمد الحسن : التنمية المستدامة و متطلبات تحقيقها ، ملتقى بعنوان " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ،15 /16 / نوفمبر 2011 م .

3 بوهزة محمد ، بن سميرة عمر : الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة ، ملتقى دولي بعنوان " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة " ،جامعة سطيف ،07 /08 / أفريل 2008 م

4 بن ثابت علي، فتني مايا : ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور ،حسب فكر مالك بن نبي ، ملتقى دولي بعنوان " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، 04/03 ديسمبر 2012 م .

5 تقروت محمد ، طرشي محمد : إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربية ، ملتقى دولي بعنوان " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ،07/ 08 / أفريل 2008 م .

المجلات :

1 رحيم حسين:سياسات التشغيل في الجزائر تحليل و تقييم ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61،62، الجزائر ، 2013 م .

2 محمد مسعي : سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثارها على النمو ،مجلة الباحث، العدد ، 10 ، 2012.

3 نوازد عبد الرحمن الهيتي : التنمية المستدامة في المنطقة العربية ،الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 25، نوفمبر 2005 م .

4 نبيل بوفليح: دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر الفترة 2010/200 ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر.

5 التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول : سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، الإصدار الحادي عشر ، جدة ، 1427 هـ .

التقارير:

1 تقرير منظمة الصحة العالمية ، المجلس التنفيذي ، الدورة الثلاثون بعد المائة ، 19 كانون الثاني يناير 2012 .

2 كامل منها : تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية ، القاهرة 12-3/مارس /2008.

3 تقرير التنمية البشرية 2013 .

4 تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي :الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001/ جوان 2002.

5 تقرير الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، أبريل 2011

6 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005، مجلس الأمة.

7 تقرير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة

8 التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2004.

9 التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة (2008)

10 التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2013

11 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.

12 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.

13 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008

14 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009

15 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

16 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

17 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

18 البنك الدولي

19 وكالة الاستخبارات المركزية

القوانين و التشريعات :

قانون المالية رقم 17- 84 ، المؤرخ في 08 شوال عام 1404هـ الموافق 07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية .

المراجع باللّغة الأجنبية:

1 akin, michael , macroeconomies ,NY, Addison wesley publishing 2nd edition ,1993.
2 **:**André Grimaud ,Analyse macroéconomique ,montchrestien , E.g.A , paris ,1999.
3 beat burgenmeier, economie du développement durable eed boeck université, brukselles , 2005.
4 Corinne Gendron , le développement durable comme compromis , Québec, 2006.
5 DAVID BEGG , STANLEY FISCHER , RUDIGER DORNBUSCh , Macro économie , DUNOD , edition ,paris ,2002.
6 D.Labaronne : Macyoccsomie , les fonctions économiques , édition Seuil, Paris , 1999.
7 -Everette , Adam, Irronald j, Ebert : production and operations management 2ed (London prentill- hall international fre)1982
8 Gregory Mankiw :Macroéconomie ,5édition, Paris,2003.
9 GPRPLON rebertj , macroeconomics , addison _weslly , ninthlelition , 2003 .
10 Geneviève férone, Dominique debas, anne sophie Genin, ce que développement durable veut dire , edi dorganiesation, paris, 2004.
11 Gélinier , simon , billard, J-p , Muler, développement durable pour une entreprise competitive et responsable éed ESF 3éme édition, paris, 2005.
12 kozalowski,j , and hill G, towards planning for sustianabe development aguide for the wlinat environemtal threshold method ,ashgat publication ,Sydney,1998.
13 Michael Rockinger , macroéconomie , Ellipses edition marketing S.A , paris,2000.
14 marie claude smouts : le développement durable ,armand colin ,paris ,2005.

15 Roger ,G, Scheseder ,operation management,2ed (New York : Mc Graw-Hill Book Company) 1985,
16 Sophie Bruna , Marie- claude Bergouignan ,macroéconomie , Dunod , paris , 2007.

Revues et rapports :

1 lavoisir,le développement durable ,revue française de gestion ,N° :152,hermes,2004.
2 bulletin statistique de la Banque D'Algérie ,1962- 2011
3 banque d'Algérie rapport, 2002 ,2003 ,2006.

مواقع الانترنيت:

1 Quran.alislam.com
2 http/www.fao.org/docrep
3 data :al bank al dawli .org
4 www.cia.gov
5 data.Fao.org
6 www.cg.gov.dz/dossier/plam-relance.htm
7 www.trading économies.com
8 www.statistique-mondiales.com

القرآن الكريم :

1 سورة سبأ ، الآية رقم 39 .
2 سورة التوبة ، الآية رقم 60.
3 سور الممتحنة ،الآية رقم 08 .

الملخص :

تناولت هذه الدراسة أهمية النفقات العامة في الاقتصاد والدور الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تطرقت إلى المفاهيم النظرية للنفقات العامة و كذا التنمية المستدامة مبرزا الآثار الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية من خلال تحليل واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر مرتكزا في ذلك على مؤشرات قياس التنمية المستدامة ، واتضح أن النفقات العامة قد ساهمت بدرجة مقبولة إلى حد ما في تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من بعض النقائص .
الكلمات المفتاحية : النفقات العامة ، التنمية المستدامة ، المؤشرات (الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية) .

Résumé:
Cette étude a souligné l'importance des dépenses publiques dans l'économie et le rôle qu'ils peuvent jouer dans la réalisation du développement durable, où il a abordé les concepts théoriques des dépenses publiques et ainsi que le développement durable, en soulignant les effets économiques et sociaux et de l'environnement à travers l'analyse de la réalité de la politique de dépenses pouvoir en Algérie, un point d'ancrage à l'élaboration d'indicateurs mesurables durable, et il se avère que les dépenses publiques peuvent avoir contribué à un degré acceptable dans une certaine mesure dans la réalisation du développement durable en dépit de quelques lacunes.

Mots-clés: le dépenses publiques, développement durable, Indicateurs (économiques, sociaux, et environnementaux).

Abstract:
This study addressed the importance of public expenditure in the economy and the role they can play in achieving sustainable development, where he touched upon the theoretical concepts of public expenditure and as well as sustainable development, highlighting the economic and social effects and environmental through the analysis of the reality of politics spending power in Algeria, an anchor at the development of measurable indicators sustainable, and it turns out that public expenditures may have contributed to an acceptable degree to some extent in achieving sustainable development in spite of some shortcomings.

Keywords: public expenditure, sustainable development, indicators (economic, social, and environmental).